حاشية حسن جلبي على عبد الغفور

بسم الله الرحمن الرحيم

مبسلا و محمدا و مصليا و مسلما و مرضيا و مرحما و مقدسا بتلفظ اللسان و تصديق الجنان و القبول بالاذعان و ورود الحال الى بهيئات الجوارح والاركان ابتدء للمستدى شرحا خالصا لله لا لغلامة بالحفر تخليصه و اخلص تلخيص مستخلصا من المخلص ان يحاعفنى من صفات السافلين و راجيا من الله المعين ان يجعلنى فى عباده المخلصين و من المخلصان المخلص المخلصين ان يحو اسهو والمبين و يسيو اعن تشنيع محوه فى الاختراع المتين و يليو اعن سخط لحوه الجديد و يخوا ان لموه و محوه بزهود و رهوه فى وجوه نحوه و صرفه لحرفه آيه الى زلته شديد و اقول الحمد من كل حامد فى كل مكان و زمان و حاق الواقع و متن الدهر بالالفاظ و الحالات و الواردات بما لحمل عنه الالسن و لتشتهيه الانفس و تلذ الاعين حاصل حصولا ازليا ابديا على وجه الانحصار و الاختصاص بطريق قيام المحكى عنه للحمد لله الواجب وجوده المتاكد تقرره بنفسه الموجد لما وراءه من الممكنات و الدليل على حصر المحامد كلها فيه توصيفه بالصفة الكاشفة المعللة التى هى انه رب العالمين و مكمل وجوداتهم المتجددة المستمرة الاستعدادية الى غاياتها التى هى الصور المستعدة لها لاستعداداتها المتصاعدة المترقية و الابلاغ و الايصال الى الكمالات التى هى الغايات تتشتت و تتوزع على حسب تكثر انواع الكمالات و هذا المعنى من التكميل يعبر عنه بالتربية و ينحصر فى ذاته سبحانه فقد يكون بلا واسطة كايجاد الوجودات القديمة او الحادثة او بالوسائط الظاهرية التى ترى فى بادى الراى موثرة كالشمس للقمر او لتربية الاثمار و طبخها و نضج الحبوب فى السنابل و غيرها من الكواكب التى لها الآثار المترتبة عليها ظاهرا و كالابوين لولدهما و كالناطور للبستان و الجنان او بالوسائط التى هى وسائط مخفية كالجوارح و الحواس الآلات البدنية للنفس الناطقة و اذا انحصر هذا المعنى من الكمال التدريجى و لا حد حقيقة الا الوجود و الكمال و حسن الخصال و كل كمال لا بد و ان يكون فى الخلق معطى و مستعارا من حضرته العالية بطل اسماء بطريق التربية فانحصرت المحامد فيه حصرا حقيقيا ثم من المعهود انه بعد فراغ محامد الملك و ثناء السلطان يرجع الى دعاء الترقية لوزرائه لانهم هم الوسائل و الذرائع فى التوصل اليه و اكرم وزراء هذه الحضرة السامية المتعالية من ختم النبيين و ساد المرسلين و اجب لدعائه اليه هو الصلوة الزاكية فالدعاء له من فيض من الله سبحانه الرحمة الخاصة المرتقية و الصلوة التامة المتعلية على سيد المرسلين اكرم سادتهم و اعظم قادتهم

محمد وعلى اله الطاهرين بتطهير الله واصحابه الاكرمين باكرام الله اجمعين عدولهم وغير عدولهم فقهائهم وغير فقهائهم ومهرهم
الصدول صعل من نمط الصدول وبعد ما فقهنا وطر واجب لاتبدار في مبادي الافعال المهمة مالاحبابا البتة اعمالا والحال انه عونا
ولك يطلب الارشاد من المرشد الحق لنتنيح مناهج الصدق والسداد ولانلوى رؤسنا من سبيل الحق والرشاد ومكان الماقين
احق بطلب اليقين ونقول ارشدنا وهدانا الصراط المستقيم بالابقاء عليه او بالوصول الى غايات مراقي العروج فيه ومالي الخروج
الى الحضيض المروج منه وارشدك الله تعالى شانه وتراقى برهانه واراك الطريق المستوى في مقام التعلم والاستفادة فالمطلب
ان نهيه بيانا لها وهيه بيانا ابتداء فيرشد كلينا ارشادا تاما لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ان كل لفظ موضوع عربيا
او فارسيا او هنديا او روميا او لتينويا او انجريزيا وسنسكريتيا منقسم بالقسمة العقلية على قسمين ومنحصر فيه بالحصر الحقيقي
لا مخرج منهما لكن مطمح النظر والمهتم بالشان وللملتفت اليه بخصوص الخطاب لنا هو اللفظ الموضوع العربي فان البحث عن العوارض
العامة له ولغيره والخاصة به من حيث ينكشف به الغطاء عن وجوه او اخره وهو النحو وسيلة سائقة لنا الى مدارك مسائل شرعنا ومظان
مطالبه ومقاصد مآربه وهو الغاية القصوى للسعادة العليا في الدين والدنيا فنقول اللفظ هو ما يصدر من اللسان من العقلاء
عارضا للصوت سواء كان حرفا واحدا او مركبا من حرفين فصاعدا تركيبا اعتباريا صناعيا وضعيا والحرف كيفية عارضة للصوت
من حيث اعتماده على المخارج او صوت حاصل بتموج الهواء في اللسان على اختلاف القولين وبالجملة ينقسم اللفظ العربي المنسوب الى
العرب سواء كان من تج لسانهم او عجميا معربا او دخيلا ويحتمل الاختصاص بالخالص عن شائبة الاعجام وسيد هذا اللسان من حين اسماعيل
عليه وعلى نبينا الصلوة والسلام الموضوع للمعنى بالوضع الشخصي في الكلي والجزئي والوضع النوعي في الحقائق الاشتقاقية
والمركبات التامة والناقصة والمجازات والوضع العام والخاص على قسمين انقسام الموضوع باعتبار كثرة الغاية والقسامها ونعده
النوعي في ضمن الافراد فان اللفظ الموضوع لا يخلو اما ان لا يكون لبعض اجزائه والا على بعض اجزاء معناه باعتبار وضعه الابتدائي
الاولي وموضوعا بازائه بملاحظة ذلك النحو من الوضع فهو مفرد لكونه منفردا عن التجزي والتبعض المعتبر من حيث الوضع والدلالة
او يكون كذلك فهو مركب لتركبه التام حقيقته وذاته من الاجزاء الموضوعة الدالة المعتبرة في باب الجزئية فان الاجزاء المهملة
تركت سدى مهملة لا التفت اليها نظار العلوم وانما اعتبرنا الوضع الابتدائي الاولي لا النقلي في هذا الباب لان مناط ترتب عامة
احكام اواخر الكلمة وآثارها التي نحن بصددها انما هو الوضع الاول لا الثاني لاسيما في مقام اتصاف اللفظ بالافراد والتركيب و
ان كان للوضع النقلي الثانوي الفرعي مدخل في تغيير بعض الآثار والاحكام النحوية كالصرف وعدمه بالعلمية وعدمها وبهذا
استبان عدم الانتقاض بعبد الله وامثاله المتكثرة الاعراب المتعددة الالفاظ في مطامح الالحاظ النحوية مع كونه مفردا واما
التقييد بكون الاجزاء التركيبية المدلولة باجزاء الالفاظ مقصودة بالذات وملحوظة بوسط النظر وباللفت الاصلي الخاص اليها
ليخرج مثل علم الحيوان الناطق فهو لغو ليس لشيء قد اشرنا الى ادحاضها وتورطها في معاطب الدمار وتباهيها في دار البوار
في رسالتنا في العلوم العقلية الميزانية وبعد هذا التقسيم والحصر العقليين فالمركب ينقسم ويتوزع على نوعين توزع الجنس

سه ۱ وهذه هي لغتنا العجمية التي هي منتشرة في كثير انحاء العالم ۱۲

سه ۲ اصله انگریا ويقال [illegible] انگلش ايضا ۱۲

سه ۳ ومن قبيلة هذه اللغة الاردو ايضا ۱۲

علی الانواعہ فان التام والناقص مختلفان بالحقیقۃ فی نوعیۃ الترکیب وتحصل ابہام حقیقۃ الاقسام دفہمہ الطبیعی انفدجل التمام والنقصان الذین یعنونہما المفہوم التعبیری لصحۃ السکوت وعدمہا او عدم انتظار المخاطب ووجود دا وعدم النقر الذاتی فی باب التقوم النسبتی الی التامی الا افاد وجوده علاان من ترعرع عن العلامۃ ولو قلیلا السبق دراکتہ ایضا الی ان الجملۃ الکلام نوع مخالف حقیقۃ مباینۃ من بین المرکبات للمرکبات الناقصۃ فیخصر المرکب فی ہذا النوعین لکن النوع الثانی لیس نوعا واحدا طبعیا اعتباریا حقیقیا او انما فیا بل والاجناسا المانحتہ بل ہو عرض عام مفہومہ من عوارض ما تحتہ من الانواع کالمرکب الاضافی والتوصیفی والعطفی والبعلی والامتزاجی والتاکیدی وغیر ذلک کما لا یخفی ویشیر الیہ عدمیۃ الممیز المعتبر فیہ فی باب الفصل من عدم صحۃ السکوت وغیر ذلک فوزانہ وزان القسم الشرطی بانا والنحو الحملی فی باب القضیۃ عند اہل المیزان علی ما حققنا ذلک فی مقامہ فلیس للمرکب الناقص حقیقۃ وطبیعۃ واحدۃ غیر مفہومۃ الامتیاز ای السلبی الشامل لاقسامہ الغیر المعدودۃ متناول العرض العام للانواع او اجناسہ ووجہ انحصار المرکب لایخلو اما ان یکون بترکیبۃ التام اجزائہ الموضوعۃ الدالۃ بالاوضاع النوعیۃ مفیدا المعنی تام یعنی لافادۃ خبر او طلب او احداث امر وانشائہ وایجاده وبالجملۃ ماتیم وکمیا اتمل مضمون تصور فی باب الافادۃ الوافیۃ والافاضۃ الکافیۃ ولا یفتقر الی امر آخر فی جذر المتناد واصل لتقوم ما یعتبر فی الافادۃ والا افتقار الکل الی الاجزاء والارکان فہو مرکب تام وجملۃ وکلام وقد یفرق بینہما بعموم الاول وخصوص الثانی بالم یکن اسناده الی الاسناد آخر بل طمح الیہ النظر مقصورا علیہ وملتفتا الیہ بالذات اولا یکون مفیدا فہو مرکب ناقص والمرکب التام اما ان یکون حکایۃ مشتملۃ علی النسبۃ الاخباریۃ الحاکیۃ عن الواقع المحکی عنہ فیلزمہا احتمال الصدق والکذب بالذات یعنی نفی الواسطۃ فی العروض فان الانشاءات ایضا یلوازمہا الخارجیۃ المتقدمۃ کالجہل للاستفہام ووجود المعقود علیہ للعقود مستصحبۃ للاتصاف بالصدق او الکذب لکن الاخبار متصفۃ بالصدق والکذب بالذات مع وجود الواسطۃ فی الثبوت ای بتوسط اتصاف نسبتہا بالاخبار والحکایۃ واتصاف الانشائیات انما ہو بالواسطۃ فی العروض کما لا یخفی وتحققہ فی مقام البسط فہذا النحو من المرکب التام یسمی خبرا وحملیۃ خبریۃ عند النحاۃ وقضیۃ عند اہل المیزان وصفۃ الاخبار والحکایۃ لیست لازمۃ لذات النسبۃ التامۃ الخبریۃ وطبیعتہا بل و لا لفرد من افرادہا وشخص جزئی من اشخاصہا فضلا عن کونہا مقدمۃ ذاتیۃ لہا علی ما یظن فی مقامات المعقول فان النسبۃ التامۃ الخبریۃ اذا طرء علیہا التعلیق اشتراطا او مجازاۃ او عرض علیہا ما یوجب الانشاء کحروف الاستفہام والتمنی والترجی وغیرہا فلا یخفی ان تلک النسبۃ الخامتۃ تبقی بعینہا بمفہومہا وطبیعتہا الخاصۃ وشخصہا المفہوم قبل الطریان غیر مخبرۃ حاکیۃ عن شیء ومن ہہنا یقال فی المعقول اطراف الشرطیۃ لیست قضایا بالفعل وانت تعلم انہا کانت مشتملۃ علی النسبۃ التامۃ الخبریۃ فانتفی عنہا التمام والخبریۃ وبہذا المعنی تحدیش ما حرزنا سابقا ان النسبۃ التامۃ والناقصۃ اللتین علیہما تدور رحی الترکیب التام والناقص مختلفتان بالحقیقۃ لا بالصفات والعوارض فقط ولکن لکل التحقیق الی موضع بسیط فسیح وکلام واسع فصیح واما ان لا یکون حکایۃ واخبارا عن شیء فلا یحتمل الصدق والکذب بالذات فیسمی انشاء والانشاء انشاء اما باختلاف الصیغۃ کالامر المعلوم المخاطب او بزیادۃ الحروف کسائر الامر والنہی والمنیۃ والرجاء والنداء والاستفہام والقسم والعرض وباختلاف الحال والمقام

كالعقود والتعجب والجملة الخبرية والانشائية اما ان يكون المسند فيها الفعل او الاسم فالاولى فعلية والثانية اسمية واما الظرفية
فداخلة في احد القسمين بعد ملاحظة خصوص المقدر وكذا الحكم الشرطي الالقائي عند النحاة فان الحكم عندهم في الجزاء والشرط
قيد له كالشروط والاحوال والظروف والقيود والمتعلقات الاحترازية على ما صرح به رضي الدين الاسترابادي في شرح الكافية
الشهير بالرضي فعلى هذا نياط الامر بالجزاء ان اسمية فاسمية وان فعلية ففعلية واما الحكم الالقائي في الشرطية الظرفية
باقي الاحكام عند النحاة فهو عندهم من قبيل التركيب العطفي الحكمي وهذا كله عند التحقيق من قلة تدبرهم في معاني الالفاظ
الالحاظ بظواهر الالفاظ كما انهم ساهموا في انهم عدوا الشرط والحال والصفة المشتملتين على الحكم
كذلك مع انها في هذه الحالات اما مركبات ناقصة تقييدية وقيدية مشتملة على النسب الناقصة على ما يظهر
من عدم صحة السكوت عليها بالنظر الى عروض هذه الحالات لها او مفردة بصيرورة الجمل مفهومات
الجملة بها فجرت مجاري المفردات واخذت حكمها على ما يعود اليه النظر الامعاني والتعمق الانعامي والمركب الناقص على قسمين
مركب تقييدي وهو ما يكون الجزء الثاني فيه قيدا للاول مخرجا لبعض افراده ومخصصا له ببعض آخر بالتقييد
بتخصيصه واخراجه الى مرتبة المصداق كبعض المركبات الاضافية والتوصيفية والتاكيدية كغلام زيد ورجل فاضل والقوم
كلهم او زيد نفسه لا جميعها كما في الصفة الكاشفة او التاكيدية كما في نفخة واحدة او المادحة والذامة وكما في التاكيد
التقريري لدفع التوهم واما التقييدات في المعارف كما في الرجل الفاضل فتقييدات بحسب قصر اللحاظ على الجنس مفهومات
المعارف مع عزل اللحاظ عن عروض الخصوص والتعيين واما مع ملاحظتها كذلك والتفاتها بكونها معارف فتوضيحات ومركب
غير تقييدي وهو ما لا يكون الجزء الثاني فيه قيدا للاول كالمركبات الامتزاجية والعطفية والبدلية والتوصيفية الكاشفة
او المادحة او الذامة او المؤكدة او التاكيدية المقررة المحضة وكالمركب من الجار والمجرور نحو في الدار او المركب من الحرفين
ومن الحرف والفعل او الحرف والاسم وبعض تراكيب الاسم والاسم والفعل والاسم كالحال المؤكدة مع اسم الفاعل او الفعل
واما تركيب الفعل وشبهه مع مفاعيله واحواله وشروطه وقيوده الاحترازية بالنسب الناقصة منها اليها فتركيب تقييدي
واعلم ان المراد بالجزء في قولنا الجزء الثاني قيد للاول الجزء المفهومي باعتبار ملاحظة التركيب التعبيري العنواني لا باعتبار
المقصود والمصداق فانه لا يكون جزء المصداق دائما بل اما جزء كما في الحيوان الناطق او صفة كرجل فاضل او لا هو ولا هي
كغلام زيد وهذا كما يقال للنسبة انها جزء للقضية او جزء صوري لها والا فمن الظاهر انها ليست جزء مقوما لحقيقتها داخلا في
ملحوظها ومعنونها وان كانت مما تقوم بها كونها قضية وحكاية وخبرا فهذه واسطة في القضا فيها بالحكاية والاخبار وواسطة في
الثبوت وذلك لان النسبة لو كانت جزء الها تماما ولنفس طبيعة القضية لزم التسلسل في الروابط لان النسبة هيئة رابطية
وصورة اختلاطية ارتباطية اجتماعية بين الطرفين والجزئين الاصليين فلو كانت داخلة في الاجزاء الاصلية وعدت
الاجزاء ثلثة لزم اعتبار الرابط بين هذه الصور الثلث والاختلاط الموحد كالهيئة الوحدانية الاجتماعية لهذه الاجزاء

الثلثة فلا جرم ينتهي السلسلة الى رابط خارج عن الاجزاء قطعا للمحال ودفعا لهذا الباطل والتفصيل في الكتب الطوال لهذا الفقير الى
الغني الكبير المتعال وبالجملة للمركب الناقص قسمان تقييدي **ومنه مركب اضافي** حاصل بين الاسمين او الاتم والمعلول كريم
الاضافي الناشئي بالنسبة الاضافية كغلام زيد فهذا المفهوم الاجمالي المعبر عنه بالمركب الاضافي او التفصيلي الحدي لعب بجمع بديع
والتركيبة عارض من عوارض مفهوم غلام زيد بالذات ومن عوارض لفظ غلام زيد بواسطة مدلوله توصيفا للدال لعدمة الدخول
واسطة في العروض وان كان خصوص اطلاق هذا اللفظ او هذا المفهوم على لفظ غلام زيد بالنظر العقدي والاخذ المبتني بالذات
وعلى مفهومه بالنظر الاستطرادي على ما هو حرفتهم من قصر النظر على احوال الالفاظ **ومنه مركب توصيفي** بالتعلق الاتصافي بين
مفهومي الاسمين وهو على الظاهر يورث صلوح الحمل بين الموصوف والصفة ومن ثم قيل الاوصاف بعد الحكم اخبار والاخبار
قبل الحكم اوصاف لكن التحقيق عند المحققين ان مفهوم التركيب الاتصافي بعمومه غير بالغ الى حد الوجوب في ايراثه صلوح الحمل
والتصادق بينهما ومن ذلك قالوا عقد الوضع غير واجب الوصول الى صيرورته عقد الحمل في الايجاب وجود الموضوع في السالبة
ودليل الافتراض مختص بالموجبات نحو رجل فاضل وامراة طويلة فالاتصاف بهذه الامثلة بهذا المفهوم وحمله عليها على مذهب
التحقيق ظاهر فان النسبة جزء صوري معتبر في التعبير لا في نفس الذات كالصورة الوحدانية والهيئة الوحدانية واما على مذهب
الجمهور فمرتبة الاتصاف الحكائي والحمل الذهني الانتسابي مرتبة لتعلق الملاحظة بها بالذات وكونها مستقلة باللحاظ الاستقلالي
والالتفات الذاتي يجعلها ملحوظة باللحاظ الاجمالي فهذا مرتبة الاتصاف الحكائي والحمل ولتقيم فيها الى هذا الصرف واما مرتبة
الاتصاف والعروض ونعني بمطلقهما الاتصاف في الواقع المحكي عنه فلا فاقة الى هذا الجعل وقسم غير تقييدي **ومنه**
مركب امتزاجي جار مجرى اللفظة الواحدة المفردة لشدة الامتزاج وعروض الوحدة القريبة الى الخلوص كبعلبك
ومعديكرب فقد يكون تركيبه للعلمية كما مر وقد لا يكون كخمسة عشر وسيبويه ومسكويه وغير ذلك ومن ذلك عرفت انه قد يكون
بينهما النسبة عطفية كخمسة عشر او قلب الاضافة كسيبويه او نسبة الاضافة كعبد الله علما او نسبة تامة كتابط شرا او غير ذلك وقد
لا يكون بينهما النسبة وركبا متخففين للعلمية كبعلبك ومعديكرب واما التفصيل الجزئي في الاعراب والبناء بتنويع المركبات
الامتزاجية واختلافاتها فمذكور في شرح الكافية لمحمد بن الحسن رضي الدين نجم الائمة الاسترابادي امام العربية محقق كلام
سيبويه غفر الله له ثم اعلم انه قد يجتمع مفهوما المركب الاضافي او التوصيفي المركب الامتزاجي في صدقهما على شيء واحد
باختلاف الجهتين وتغائر الوضعين كعبد الله والحيوان الناطق علمين فانهما باعتبار الوضع الاول مركبان اضافي
وتوصيفي وباعتبار الوضع الثاني الذي هو العلمية مركبان امتزاجيان وقد عرفت مما ذكرنا وحققنا سابقا انه لا عبرة
للوضع الثاني في الافراد والتركيب فكونهما مركبين امتزاجيين ليس باعتبار الوضع العلمي بل هما لو اعتبر بهذا الوضع كانا
مفردين لا مركبين بل ملاحظة الوضع الثاني له مدخل ما في باب المزج والخلط الشديد في الاجزاء المركب بالوضع الاول
فافهم فان المقام دقيق وبالتامل حقيق فان فهم الوضع الثاني واعتباره في مرتبة الملاحظة وبدرجة اللحاظ دون مرتبة

المصداق والمقصود ليس ادون من شديد العويص فتدبر واللفظ المفرد باعتبار انفراده عن كثرة الاجزاء وعدم تركبه منها
الالتئام والمضامة فيما بين الاجزاء يسمى مفردا وباعتبار وحدته في التكلم وعدم كثرته في التلفظ اي عدم اشتماله على الالفاظ
الموضوعة يسمى كلمة بتاء الوحدة وهي وحدة نوعية من جهة كونها طبيعة واحدة نوعية او جنسية لها افراد نوعية كالاسم
الفعل والحرف والمعرب والمبني والجامد والمشتق وافراد شخصية بحسب الظاهر كزيد وضرب ومن او بحسب الحقيقة كلفظ زيد الخارج
من لساننا في هذا الوقت فان الاعراض تشخصها يستقي ويستفاد من الموضوع والزمان ويحتمل ان يكون وحدة فردية شخصية
كما هو المفهوم من التنوين في رجل وانسان وكلتا الوحدتين تجامع الجنسية اي الكلية اما الاولى فظاهرة واما الثانية فلان الفرد
المنتشر معدود من الكليات على ما حقق في موضعه والكلمة مفرد الكلم بكسر اللام كالتمرة والتمر والشجرة والشجر والكلم جنس لما
على ما يراه المحققون قال الشيخ الرضي وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعا للذي فيه التاء كما لا يخفى تحقيقه في بابه بل هو جنس
حقه ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماء لكن الكلم يستعمل الا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب وقال في بحث الجمع
بلى قد يكون لبعض اسماء الاجناس فما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ
الكلم انتهى وهذا كله بحث نقلي زمامه بيد ائمة العربية ولذا اقتصرنا فيه على كلام نجم الائمة واما الفرق بين القول والكلام واللفظ
ما اشير اليه كلامه ايضا فهو انها متساوية الاقدام في انها تطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعنى وعلى اكثر
منه مفيدا كان اولا لكن القول اشتهر في الكلام المفيد بخلاف اللفظ والكلام واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا و
اللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله انتهى وكذلك الكلمة في اللغة تطلق على المفردات
والمركبات بل على الجمل والقصائد فيقال كلمة شاعر وقال الله تعالى وتمت كلمة ربك الحسنى ثم اعلم ان لفظ الكلمة كلفظ الاسم
في الالفاظ يحاكي وليغنيا هي الكليات المتكثرة الانواع في المفهومات والمعاني فان مفهوم الكلمة مجملا كان كمدلول الكلمة او
مفصلا كمفهوم حده التفصيلي كما يعرض زيدا وعمروا وضرب واضرب ومن وعن ويحمل عليها كذلك يعرض مفهومها لفظ الكلمة
ايضا ويحمل عليها حملا عرضيا لانه ايضا لفظ موضوع مفرد وكلمة كما ان لفظ الاسم يعرضه مفهوم الاسم ويحمل عليه كما يحمل على
زيد وعمرو وبكر بقي ان هذه الطبيعة والحقيقة من المفهومات والمعاني الكلية وافرادها الفاظ خاصة شخصية او نوعية ولا بد
للطبيعة من حملها على افرادها والحمل يوجب الاتحاد في الوجود وقد حقق ان لا اتحاد بين اللفظ والمعنى بل بينهما تباين بحسب
الوجود والذات واجنبية محققة غير علاقة الدلالة والجواب عنه بوجهين الاول انه لا بد لكل جزئي من ماهية نوعية تصدق عليه
وعلى غيره او عليه لا على غيره اذا انحصرت فيه وهذه الالفاظ الخاصة ايضا جزئيات فلا محالة فيها عن الطبيعة النوعية المشتركة
بينها وهي مفهوم الكلمة والثاني ان التباين بين اللفظ والمعنى ليس كليا حاصرا لجميع المواد وقاطبة الموارد بل انما هو فيما
بين اللفظ الموضوع لمعنى والمعنى الموضوع له اللفظ او يقال مطلق اللفظ الدال والمعنى المدلول واما ههنا فاللفظ
ليس دالا على المعنى والمعنى مدلولا للفظ بل اللفظ فرد للمعنى والمعنى كلي له ولا مضائقة في صدق المعنى الذهني على

العين الخارجي كصدق مفهوم الانسان على زيد لكن الحق ان المفهومات الذهنية من حيث هي ذهنية وموجودة في مرتبة خصوص ملاحظة
الذهن مباينة للاعيان الخارجية وانما المحمول عليها هي الحقائق الطبيعية والصناعية والامتيازية المفهومة المعبرة بها بالمفاهيم
سواء كانت موجودة في الذهن والخارج جميعا كما هو مذهب القائلين بحصول الانفس في الاذهان او في الخارج فقط كما هو مذهب حصول
الاشباح والتماثيل او المفاهيم التعبيرية والعنوانات اللحاظية من حيث هي يعتبر عنها وعنوان لها وواقعة مرايا لاحظها
ووسائل لمشاهدها انها في متحدة بها اتحادا عرضيا اعتباريا بملاحظة التعبير والمرآتية كما ان الحقائق متحدة بها اتحادا ذاتيا ان كانت
من المفهومات الذاتية لها او عرضيا ان كانت عرضية واما مفهوم الكلمة فالظاهر انه عرضي لافراده لانه قد اعتبر فيه مفهوم التلفظ والوضع
والافراد وكلها مفهومات عرضية لافراد الكلمة لان التلفظ فعل اللافظ والوضع صنع الواضع والافراد متفرع على الدلالة المتفرعة
على الوضع والذاتيات لاتكون معللة مجعولة مرهونة بايدي الشروط والجاعلين فان المجعولية الذاتية عندهم مستحيلة قطعا
اريد به استحالة تعلق الجعل بها او بثبوتها للذات مطلقا او استحالة تعلق خصوص الجعل المستأنف بها او بغير جعل الذات الا ان التلفظ
والوضع ليس جعلا الاصل اللفظ وايجادا وابداعا بالنسخة وتقرير التجويد بل الوضع متفرع على وجوده السابق ايجادا والتلفظ ايضا
فيه بما نيشأ الدلالة والانفهام والتلفظ وان كان في الظاهر انشاء للوجود لكنه لو سلم فهو ايراز لخصوص الوجود لا الاصل وجود
اللفظ فان لفظ زيد اذا تلفظنا به الآن فليس هذا التلفظ مما تقرر به وجود نفس ذلك اللفظ بل انشاء الفرد الخاص الجزئي والشخص
المتشخص واصل اللفظ امر كلي قد كان متحققا قبل تلفظنا به في ضمن افراد اخر له نعم الوضع السابق على جميع الانواع المتعلقة باللفظ
انما يتصور فيه ان يقال انه ايجاد وجعل للفظ لا باعتبار جعل اجزائه ومقومات طبيعية فان الحروف قد كانت متحققة قبل الوضع
بل باعتبار تركيب الواضع الحروف وترتيبه اياها وضمها فيما بينها تركيبا اعتباريا صناعيا كتركيب المنبر بوضع الخشب والصادر
من النجار الباني له لكن التحقيق خلافه ولتقتضي مقاما البسط من هذا وعلى الفرض ايضا فالوضع جعل تماميته او وجود تمامه وكلاهما
ليس ذاتيا للموجودات الا على مذهب ابي الحسن الاشعري القائل بعينية الوجود للماهية والكلمة اذا كانت لفظا موضوعا لمعنى فاما
اما المعنى رابطي نسبي مرآة لملاحظة الطرفين وواسطة لكشف حالهما متوقف تعقله وتصوره وملاحظته وقصده على تعقلهما وتصورهما
وملاحظتهما وقصدهما بمعنى لولاه لامتنع الا بالمعنى المصحح لدخول الفاء فقط وليس معنى عدم الاستقلال ههنا هو ما ليناله في موضع
آخر من تعلق الالتفات بالعرض فان مجرد تعلق الالتفات بالعرض غير سابق الى عدم الاستقلال بهذا المعنى كما في الامور
العنوانية الواقعة مرايا للافراد في القضايا المحصورة بل بمعنى توقف التصور واللحاظ على الغير واحتياجهما اليه احتياجا ذاتيا
وقد حققنا ذلك في موضعه فهذه الكلمة الموضوعة لمثل هذا المعنى الرابطي الغير المستقل تسمى حرفا في النحو واداة في المنطق وفرق
ما بينهما قد عرفناه في موضعه واما المعنى مستقل غير رابطي باعتبار نفسه وبمجرد تصوره وتعقله وان كان رابطيا وغير مستقل باعتبار
التفصيل او التحليل كما في الافعال التامة او لعوارض الاستعمال كضمير الفصل فهذا المعنى لا يخلو اما ان تعتبر نسبته تامة تضمنيا
تفصيليا على ما يراه الجمهور والسيد او اجماليا يبرز حقيقته حين التحليل كما ذهب اليه السيد الزاهد وغيره من المحققين ان يعتبر التفصيل

كما هو الصواب الحق الحقيق بالقبول فهذه الكلمة الموضوعة لمثل هذا المعنى تسمى فعلا عند النحاة وكلمة عند المنطقيين والمعاني الوجودية اى الافعال الناقصة حروف وادوات باعتبار ملاحظة معانيها وان جعلها النحاة من الافعال نظرا الى اشتقاقاتها وتوابعها واشتمالها على احكام الافعال وآثارها مسامحة ومسابلة بالنظر الى سنخ مطامح انظارهم واصل قواعد مطارح افكارهم واما ان لا تدل على النسبة التامة اصلا فتلك الكلمة الموضوعة لمثل هذا المعنى تسمى اسما فى كلا الفنين وغاية تحقيق هذه الاقسام الثلثة وتنقيح النكات فيها وامعان النظر فى حقائقها ومفاهيمها بالبسط التام الى ازيد من ثمانية اجزاء فى شرحنا المختصر الميزان فقد تحقق ان الكلمة منقسمة الى ثلثة اقسام وهى اسم وفعل وحرف والاسم بنوعه كاف لتتميم الكلام فيقسم به وحده الجملة وهى الجملة الاسمية كقوله تعالى محمد رسول الله والذين معه اشداء على الكفار رحماء بينهم الآية وكقول الفند الزمانى فى الحماسة وطعن كفم الزق غذا والزق ملآن وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان والفعل لا يكفى بنوعه لتوفية اركان الجملة بل هو لا محالة واما مسند محكوم به على الاسم الذى هو فاعله او نائبه لان مفهوم الفعل اجمالا او تفصيلا هو الوصف من حيث انتسابه الى فاعل ما فالملحوظ بالذات فيه هو النسبة والوصف والذات ملحوظة بالعرض فى مرتبة العنوان واللحاظ والوصف من حيث هو ملحوظ بهذه الملاحظة لا يصلح الا ان يكون مسندا كما لا يخفى والجملة فى كون الفعل جزء الكلام فعلية نحو قوله تعالى وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه الآية وقوله تع وقل لهم قولا معروفا وكقول الفند المذكور مشينا مشية الليث غذا والليث غضبان ومن ههنا عرفت ان الفعل بمجموع معناه لا يكون مسندا او مسندا اليه بل المسند هو بعض معناه اى الحدث المصدرى والقول بكون الفعل مسندا قول ظاهرى او مسامحة والا يلزم التسلسل فى النسب وان الفرق بين الفعل والمشتق بتعاكس الملاحظتين بالذات وبالعرض فى الوصف والذات فيهما ولذا يصلح المشتقات للاسناد اليها وان عدم صلوح الفعل للاسناد اليه ليس باعتبار وضعه او اشتراط الواضع فيه ذلك بل هو من لوازم حقيقته وهى لا تستند الى جعل الجاعل ووضع الصانع بل هى مستندة الى الطبيعة من حيث هى او من حيث هى متقررة فهى مجعولة بجعل الذات وان الوصف عين طبيعة الفعل لا جزءه على الحقيقة وان النسبة الى الفاعل والزمان ليست جزء الحقيقة بل بعنوانه ولحاظه فالقول بتركب معنى الفعل مسامحة او ظاهرى باعتبار ملاحظة تركب الملاحظة والعنوان وان الحمل فى الجملة الفعلية اشتقاقى كما انه فى المشتقات مواطاتى فافهم فانه عزيز واما الحرف فلا يصلح نوعه لركنية الكلام بل هو من الروابط والوسائل والادوات والوسائل والذرائع والآلات وقد ينتقض بقولنا زيد لا قائم ويجاب بوجهين احدهما انه ليس حرفا بل اسم بمعنى غير فهو كقولنا غير قائم والآخر ان الممتنع وقوع الحرف وحده بنفسه جزء الكلام لا وقوعه بامتزاجه بغيره لرفع احتياجه وعدم استقلاله بامتزاجه بالمحتاج اليه فيه غلبته ويدفع حاجته ولقيضى وطره ويزيل خطره واما كون مجموع المستقل وغيره غيرة فليس فى الاستقلال وعدمه المعتبرين فى المعنى الاسمى والحرفى بل فى الاستقلال وعدمه بمعنى تعلق الالتفات بالذات او بالعرض كما اشرنا اليه سابقا وكثيرا يقع الخبط والغلط لكثير من العقلاء ومن يعتقد عليهم الاماثل باشتراك اللفظ فى هذين المعنيين ولولا غرابة المقام وتصميم العزيمة على الايجاز لاتيت بتحليل الاجمال وكشف الغطاء عن حقيقة الحال كما ترى بتوفيق الكبير المتعال واذا انقسمت الكلمة

الى هذه الاقسام الثلثة التى اعلاها الاسم الاحق بالتقديم الوضعى فى ترتيب المباحث وسلسلة التقاسيم فالاسم باعتبار اصله
لايكون الا معربا وقد يعرض عنه البناء بمحاكاة المبنى الاصل وهو الفعل والحرف فمن جهة ابقاره على اصله وعروضه بهذا العارض انقسم
على قسمين اوليين الاول منها معرب لكونه بقائه على اصله ومسمى به لافصاحه عن البقاء او الفصاحة اعدم عروض البناء او لازالة
الالتباس من الاراجيف والارجاس والاراذيل والاوناس والثانى منهما مبنى لبنائه على العوارض او لبقائه على عدم التعرض
بالعوارض فالمعرب ما يستحق قبول عمل العامل بانتفاء المناسبة المعتبرة بالمبنى الاصل او ما لا يضاهيه مضاهاة معتبرة موثرة
فى نفى الاستحقاق والمبنى ما يضاهيه ويحاكيه كذلك او ما لا يستحقه بها وهذا حد المعرب والمبنى من قسم الاسماء وبما ذكرنا تبين ان كان
الاسماء المعدودة والمركبة مع غير العامل ايضا معربة كالمركبة مع العامل لان المقصود من معرفة المعرب ان يعرف به صلوحه
للاختلاف على ما نقل عن صاحب الكافية وقد صرح به شراحها وهذا القدر من الصلوح يتحقق فى تلك الاسماء فلا وجه لاخراجها من
العرب وادخالها فى المبنى بعد ملاحظة الاغراض النحوية والاحكام المقصودة ولا طائل فى مجرد التغيير الاصطلاحى بل هو معدود
من الخطاء عند المحصلين ثم اعلم ان الاعراب بازاء البناء عبارة عن صلوح الكلمة للانفعال عن العوامل بملاحظة نوعه او بملاحظة
شخصه باصله والبناء اسم لانتفاء استعداده له وفقده فيها وهذا هو معنى مطلق الاعراب والبناء والكلمات ثلث فالاصل
فى الاثنتين منها البناء وهما الحرف والفعل وفى الثالث منها الاعراب وهو الاسم وذلك لان ابنية الحرف ضعيفة سخيفة
نحيفة غير قابلة لتحمل التغيرات ولذا لا يجرى فيه التغيرات القياسية الصرفية والتعليلات والتخفيفات واكثر ما يكون بناءه
على السكون ومن ههنا بقيت الحروف كلها على اصلها ولم يعرب شئ منها لعارض المضاهاة والمناسبة مع غيرها ايضا واما الفعل
فلان بنيته وان كانت اقوى من بنية الحرف لان اكثرها ثلاثية او رباعية وقد يزاد عليها الحروف الزوائد والحروف اكثرها مبنيها
على الاثنين والواحد وان كانت بنية الفعل اضعف من بنية الاسم لان الاسماء قد تبلغ اصولها الخمسة ايضا وتزاد على
الثلاثية والرباعية والخماسية فتقوى بنيتها بتقوى الاجزاء لكن الفعل لورود التصاريف والتغيرات وكثرة التعاليل عليه
واصابته بهذه الآفات والدواهى والابتلاء بهذه الاسقام والاعياء بالتصريف الى هذه الاقطار والنواحى والاكناف
والضواحى قد ضعف عن تحمل التاثيرات والانفعال من الانفعالات من العاملات فالحرف قصير القامة ضعيف الخلقة واهى
الجبلة والفعل قوى الخلقة والجبلة ناقه الاسقام ناحل الجثة والاسم اقوى الخلائق احكم السلائق طويل القامة سمين البنية
بعيد الكلفة والسامة ولما كان للفعل باعتبار اصله قوة ما انتقل عن الطبيعة الثانية له الى الاعراب بمعاضدة مقو ومساعدة
معاون وموئد كمضاهاة الاسماء فى الفعل المضارع والاوامر باللام والنهى فمن الافعال بعضها باق على اصله وهو الماضى
والامر المخاطب المعلوم وبعضها تغير عنه كالمضارع وكذا الاسماء لضعف بنية بعضها كالثنائية والاحادية او مضاهاة الحروف
او الماضى او الامر فى المعانى او الالفاظ صارت على قسمين قسم باق على اصله الاعراب وقسم متغير عنه الى البناء العارض فهذا هو
تفصيل ما يتعلق بالاعراب المطلق والبناء المطلق بقى ما يتعلق بهما من تحديد الاعراب والعامل فالاعراب ما يحصل فى نوعه شيئا ف

افراده واعتوارها وتداولها من تلقاء العامل اختلاف في الحرف الآخر للمعرب والعامل ما به يتقوم وتحصيل المعنى المستدعي للاعراب
تحصل الوصف في الشيء بالآلة للفاعل المؤثر والمقتضي للاعراب هو المعاني المتناوبة الفاعلية والمفعولية والاضافة في الاسم
واما انشاء العوامل واحداثها المعاني المقتضية في الافعال فما ليس في ايدي بعضهم شيء في توجيهه واما توجيهات ...
الصبيان وتحتال بها الاطفال ولنا في ذلك تحقيق هو احرى بالقبول عند اهل الكمال وان كان ذلك نظنيا على ما ...
في اكثر الاحوال والمناسب للمقام والمستحسن عندنا من بين توجيهاتهم ما نقله الشيخ الرضي من الكوفيين حيث قال ...
اعراب للمضارع بالاصالة لا للمشابهة وذلك لانه قد يتوارد عليه المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى
تبيين ذلك الحرف المشترك وبتعيين لاحد المحتملات فيتعين المضارع تبعا لتعيينه وذلك كقولك لا تضرب رفعه مخلص لكون لا للنفي
دون النهي وجزمه دليل على كونها للنهي ونحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن نصب تشرب دليل على كون الواو للصرف
وجزمه دليل على كونها للعطف ونحو قولك ما بالله حاجة فيظلمك نصب يظلم دليل على كون الفاء للسببية ورفعها على كونها للعطف و
نحو ليضرب جزمه دليل على كون اللام للامر ونصبه على كونها لام كي او لام الجحود وتغير المعنى بكل واحد من الاعرابات المذكورة ثم طرد
الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو ليضرب زيد ولن يضرب كما طرد الاعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل
الخبز زيد سواء كان المواضع الملتبسة في الاسم او في الفعل اكثر من غير الملتبسة او اقل او مساوية لها فانه قد يطرد في الاكثر
الحكم الذي ثبت علته في الاقل كحذفهم الواو في تعد وتعدوا عد لحذفهم لها في يعد وكذا حذفوا الهمزة في تكرم ونكرم ويكرم
لحذفهم لها في اكرم انتهى قلت بل الاحسن ان يقال اصل الاعراب في المضارع بمعنى كونه معربا اي صلوحه للاعراب واستعداده لتلقي
لقبول الاعمال وتاثيرات العوامل للمشابهة التامة بالاسم لفظا ومعنى كما ان اصل الاعراب وصلوحه واستعداده الاصلي في
الاسم بالنظر الى الذات وفعليته وظهوره بالآثار المترتبة عليه بتوارد المعاني المعتورة المقتضية للاعراب على المعرب كذلك في
المضارع اصل الاعراب بالمعنى المذكور للمشابهة المذكورة وفعليته بترتب الآثار وخصوص انعقاد الاطلاق العام بعد وجود الامكان
العام الذاتي والاستعدادي لتوارد المعاني المختلفة واشتراك الحروف الداخلة عليه في تلك المعاني المختلفة فان اصل وضع
الاعراب لدفع الالتباس الناشئ من العوارض المعترية للالفاظ من تلقاء ما دخل عليها من السابق وهو المسمى بالعامل وكما ان
اصل البناء في الماضي والامر لاجل الاستعداد الناشئ من الذات ولم يعرضهما المشابهة التامة بالاسم الصارفة عن شاكلة
المقتضي الاصلي فلم يترتب آثار الاعراب عليهما بالفعلية وان تحقق توارد المعاني المختلفة عليهما بسبب اشتراك الحروف الداخلة
عليهما في تلك المعاني لفقد اصل الاستعداد الطاري المتفرع عليه فعليته ذلك الترتب كذلك البناء في الاسماء المبنية لاجل
الاستعداد الناشئ من المشابهة بالمبني الاصل فلم يترتب عليها آثار الاعراب لفقد الاصل المتفرع عليه الفعلية وان تحقق
فيها توارد المعاني المعتورة عليه المقتضية للاعراب اي الفاعلية والمفعولية والاضافة على ما قيل او كون الشيء عمدة
او فضلة من الخدم الخاصة للعمدة او فضلة محضة على ما حققناه في مقام آخر وبالجملة فعلية الترتب متفرعة على الاستعداد

الذاتي او الطاری للاعراب فی الاسماء والافعال جمیعا ثم ابقاء الالتباس فی المضارع من جهة اشتراک بنی الحروف الداخلة علیه وعدم التمییز فیه بتمائز الاعراب فیه وتعدده فیه کما فی ما الموصولة وما النافیة غیر ضار انما لانه محال ایضا اکتفاء علی اقامة القرائن والامارات کما فی الالفاظ المشترکة والمجازات والمضارع لنفسه بالاشتراک الحالی والاستقبالی وکما فی الاعاریب الخمسة من الاسماء والمال والتمییز فان اعرابها واحد مشترک والتمییز فیها باعتبار تمائز المعانی من تلقاء القرائن وغیرها فافهم وتدبر وتأمل فی هذا المقام عماد الاسباب والاسم المعرب منقسم علی ثلثة اقسام ومنحصر فیها باعتبار فعلیة الاعراب فیه وعلیه من المقام الثمن فانه لایخلو اما ان یکون عمدة فی الکلام ای رکنا من ارکانه وجزءا منه متعریا عن المضاهاة والمشابهة بالفضلات مشابهة فاشیة ومضاهاة فاشیة ومحاکاة حاشیة لذلک الجزء فهو مرفوع بالعوامل الرافعة المنشئة لصفة کونه عمدة کذلک فیه وهی منشئة محدثة لاثر الرفع فالرفع حقیقة عبارة عن علامة کون اللفظ ای الاسم ههنا عمدة کاملة ماخوذ من الرفع وهو الاعتلاء والصعود فالاسم وهو ارفع مرتبة من اخویه او ارفع للرذالة بالرفع بمعنی الازالة واما ان یکون فضلة فی النظر والاعتبار ای غیر رکن للکلام اما حقیقة او حکما باجراء العمدة بالمشابهة مجری الفضلة فهذه الفضلة اما ان یکون عمدة فی الاصل اجریت بالمضاهاة المذکورة مجری الفضلات کما فی اخبار الافعال الناقصة والمقاربة واسماء الحروف المشبهة بالافعال ومفاعیل افعال القلوب او فضلة فی الاصل خاصة لها خصوصیة کاملة تامة للعمد والارکان کانها من الخدم الخواص للعمائد والرؤساء کالمفاعیل الخمسة والحال والتمییز والمستثنی وغیر ذلک فهو منصوب بالعوامل النواصب المنشئة لصفة کونه فضلة بالمعنیین المذکورین وهی محدثة لاثر النصب فالنصب حقیقة عبارة عن علامة کون الاسم فضلة بالمعنیین المسطورین ماخوذ من النصب وهو الانتهاض والاقامة فهو قائم ناهض بالخدمة حاضر لها للعمائد کما هو شاکلة الخدم الخواص الحضار بین ایدی الامراء ثم اثبات الخصوصیة الخاصة التامة للمنصوبات بالنسبة الی الارکان دونها فی المجرورات موکول الی زبرنا المبسوطة المقصودة ان شاء الله تعالی واما ان یکون فضلة محضة معریة عن المضاهاة بالعمد لا بان یکون عمدة فی الاصل مجراة فی الحکم مجری الفضل ولا بان یکون فضلة قویة لها اختصاص خاص بالعمد نائبة جاریة مجری العمد الاصلیة الجاریة مجاری الفضلات فهو مجرور بالعوامل الجوار المنشئة لمعنی مثل هذه الفضلة فی الاسم فالجر عبارة عن اثر هذه الصفة فی الاسم وهو ماخوذ من الجر بمعنی السحب ای شیدن وهو یجر الی مرتبة السفل او یجر معنی الفعل الی الاسم لا هو شاکلة العامل الجار ثم الحروف الجوار آلات ووسائط لعمل جر المضاف الجار حقیقة فی المضاف الیه انها عوامل جارة حقیقة کما هو الظاهر کما یقال القاطع علی السکین وهذا هو التحقیق فی هذا المقام وهذا تقسیم المعرب باعتبار تنوع الاعراب فی الاسم واما فی الفعل فالمعرب فیه اما مرفوع لعامل التجرد فالرفع فیه عبارة عن التجرد والتعری عن الالفاظ العاملة وهذا الامر السلبی العدمی الذی هو الخلو له مظاهر ومناشئ بحسب افراده المنتزع عنها کانتزاع الاعمی عن النعمی کزید وعمرو وبکر وغیرهم فله مظاهر ثلثة لان الصیغة اما ان تکون من التکلم او من الوحدان غیر المونث المخاطب اولا فالفرد المنتشر لا فی الثالث هو النون الشهیرة بالاعرابیة والمراد

بالثالث المثنيات الاربع وجمعا المذكر الغائب والمخاطب واما جمعا المونث الغائب والمخاطب فهي وداني من المبنيات كالملحق بنوني التاكيد الثقيلة والخفيفة واما على الاول والثاني وهما الصيغ الخمس المشهورة فالصيغة لاتمامها اما ان يكون منقوصة او السالمة الاول فالمظهر هو السكون وعلى الثاني هو حركة الضم واما منصوب بالعوامل اللفظية الناصبة الخفيفة من ثقل الضم او النون وغيره ادنى تغير واخف تخفيف لان تغيرها في حد ذاته قليل فالنصب فيه عبارة عن ادنى العمل بعد عمل التجرد واخف التغير وثنا باسم للنصب واما تحديده تفصيلا فنقتني منه في شرحنا للتتمة وليس للنصب الا مظهر ان الفتح في الخمس المذكورة منقوصة كانت او ثابتة لخفة الفتح والسكون بعد حذف النون في البواقي واما مجزوم بالعوامل اللفظية الجازمة القوية العمل باعتبار اكثارها التخفيف في آخره بالنسبة الى النواصب مخففة عن ثقل الحركة مطلقا او عن ثقل تحرك اخوات الحركات التي هي حروف العلة بل عن ثقل وجودها من هذه الحيثية بحذفها فالجزم بالجوازم عبارة عن كمال التخفيف والتغيير ومنتهاهما في الفعل لكون الجوازم مغيرة لمعنى المضارع كما تغير وهذا ايضا تسيم للجزم لا تحديد له وبنبذ منه في ذلك الشرح وللجزم مظاهر ثلثة الاول حذف النون الرفعية في المواقع السبعة وهذا ايضا امر عدمي سلبي له مظهر المتقدم هو بقاء السكون بعد الحذف وكون الواو او الالف او الياء في اواخر الكلمة والثاني السكون في الصيغ الخمس الغير المنقوصة والثالث حذف حرف العلة في المنقوصة وله ايضا مظهر لكونه عدميا هو بقاء ما قبل حرف العلة في آخر الكلمة على حال ما كان عليه قبل ذلك الحرف كما ان الابنية الخاصة مثل وجود الماء النازل في العين مظهر وامر كاشف عن تحقق العمى في المنتزع عنه وليس في الافعال جر كما ليس في الاسماء جزم هذا ما قيل وعندي ان الرفع والنصب في الاسماء غيرهما في الافعال وليس بين الرفع الاسمي والفعلي مثلا الا اشتراك لفظي بملاحظة اشتراك صوري ظاهري كاشتراك لفظ الاسد في الحيوان المفترس ولصورته في الخشب والمنقوش بصورته اذا فرض انه موضوع لهذين المعنيين الاخرين ايضا فاعرابات الاسماء بالكلية مخالفة للاعرابات الافعال عند التحقيق وليس بينهما بعد الامعان الا اشتراك لفظي في بعض انواع الاعراب فافهم والنظمه في سلك النفائس فهو مرفوف اليك من حسان ابكار العرائس **فالمرفوع** من الاسماء اصناف كثيرة **الفاعل** المنسوب اليه بالنسبة التامة للفعل وبالنسبة الناقصة التقييدية القيامية الانضمامية او الانتزاعية في اشباه الافعال **ومفعول ما هو فعل لم يسم** ولم يذكر اصلا لا لفظا ولا تقديرا ولا حكما **فاعله** بمعنى انه لم ينسب اليه بالاسناد وكذا مفعول شبه فعل لم يسم فاعله كالمفعول الذي لم يسم فاعله لاسم المفعول والحق ان مبدء الفعل المجهول او مبدء اسم المفعول قائم بهذا الصنف من المفعول اذا كان مفعولا به لانه قائم بالفاعل متعلق بالمفعول تعلقا وقوعيا فانه شانه الفعل المعلوم فهذا المفعول ما اسند اليه الفعل وشبهه اذا كان مجهولا **ومبتداء** هو الاسم المسند اليه المجرد عن العوامل اللفظية وهذا احد قسميه والحق في تعريفه بحسب المعنى هو المحمول عليه بالحمل المواطاتي او يقال هو المسند اليه بالاسناد الاتحادي والحمل في الافعال حمل اشتقاقي واسناد بالي قواعلها قيامي لا اتحادي وقد اشرنا اليه سابقا والقسم الثاني للمبتداء هو صيغة الصفة الرافعة لاسم الظاهر بعد اداة النفي او الاستفهام هذا بالنظر الى حقوق اللفظ واما بالنظر الى المعنى كما هو استحقاق اهل المعقول فهو داخل

فی الخبر المعبر عنه عندهم بالمحمول وفاعله مبتدأ ای موضوع وانما جعله النحاة مبتدأ والمسند الیه فاعله ضرورة مطابقة الخبر للمبتدأ
عند کونه مشتقا مشتملا علی ضمیره وهذه الضرورة الثابتة عندهم مفقودة فی ذلک المقام نحو اقائم الزیدان وما قائم الزیدان
وخبر المبتدأ هو المسند للمبتدأ والحق عند الامعان فی المعنی هو المحمول بالحمل الاتحادی والصادق علی شیئ بالصدق
المواطاتی وبقولنا للمبتدأ خرجت اخبار الافعال الناقصة والمقاربة والحروف المشبهة بالافعال وکذا الصفة الرافعة المذکورة
لما انها لیست مسندة الی المبتدأ من حیث هو مبتدأ فانه حینئذ لیس مبتدأ بل اسم تلک الکلمات وقید الحیثیات یعتبر فی امثال هذه المقامات
کما لا یخفی **وخبر ان واخواتها** المشبهة بالفعل فی اللفظ فی کونها ثلاثیة او رباعیة مفتوحة الاواخر وفی المعنی من حیث ایرادها
معانی الانشاء التحقیق او الاستدراک او التمنی او التشبیه او الشک الترجی وهی ان وان ولکن المشددة ولیت ولعل وعکس
اعمالها الاعمال الفعل نفیا للتساوی الاصل والفرع کذا قیل وقد یقال لعمل الافعال نحو اسهل هو عمل طبیعی بتقدیم المرفوع
علی المنصوب ونحو اقوی واصعب هو عمل غیر طبیعی بتقدیم المنصوب علی المرفوع فللافعال کلا النحوین والمشابه بالافعال صنفان
صنف ضعیف المشابهة هو ما ولا المشبهتین بلیس لحصر شبههما فی الشبه بالفعل الخاص وکونهما اقل من الثلاثی وعدم فتحة الآخر
وغیر ذلک فاعطی لهما العمل الطبیعی السهل لقوة علیه وصنف قوی المشابهة هی الحروف المشبهة بالفعل کما ذکرنا فاعطی لها العمل
القوی المستصعب لقوة علیه لا یقتدر علیه الا ما هو قوی المشابهة بالافعال وهو العمل الغیر الطبیعی ولا یعطی لها کلا النحوین حتی
لا یلزم مساواتها فی القوة العملیة لاصولها التی هی الافعال فافهم ووجه آخر لهذا النحو من العمل المعطی لها مذکور فی شرحنا
التتمة من عند انفسنا ولیس هذا مشهد بیانه فان هذا الموضع موضع بیان ارتفاع اخبارها وبکیفیة کونها اجزاء للجملة والکلام
وعمدة المرام **واسم کان واخواته** من الافعال الناقصة من حیث اقتضائها فی تمام معناها الاخبار فهی فی المعنی معان رابطة
بین المبتدأ والخبر ولذا سماه المعقول روابط زمانیة ولیس فیها معنی حدثی بل اقتصر فی معناها علی الربط المقید بخصوص الزمان علی
ما هو الحق عدها النحاة افعالا لاشتمالها علی الاحکام اللفظیة للافعال وهی الملحوظة المطموحة الیها بالنظر القصدی فی هذا الفن وهی
کان وصار واصبح وامسی واضحی وظل وبات ومازال ومافتئ وماانفک ومابرح ولیس ومادام وغدا واض وعاد وجاء ووقع
وغیر ذلک مما لا یحصیه عدد والمراد باسماء هؤلاء اسماءها اذا کانت ناقصة فان کان مثلا اذا کانت تامة لا یقال لفاعلها اسمها بل
فاعلها کفاعل سائر الافعال **وخبر لا** التبرئة التی توتی لنفی الشیئ الذی هو خبرها الکثیر حذفها عن اسم الجنس النکرة المتصلة
بلا الغیر المکررة سواء کانت مضافة او شبهة بالمضاف او مفردة واما المعرفة او المفصولة او المکررة فلیست اسم لا ولا الخبر خبرها
واسم ما ولا المشبهة معناهما بمعنی **لیس** فی النفی واقتضاء الاسم والخبر لکون محصل معناها السلب الربطی ای سلب الشیئ عن الشیئ
لا سلب الشیئ فی نفسه فانه سلب عدلی قد یکون فی لیس ایضا ویکثر فی ما ولا النافیتین المتعریتین عن ذلک لشبه فعمل ما بالمشابهة
قیاسی وعمل لا سماعی ولا تعمل لا الا فی النکرة فهذا ما عده المصنف من الاسماء المرفوعة بالذات وتوابعها مرفوعة بالعرض
بالواسطة فی الثبوت تبعیتها لکن اطلاق المرفوع علی هذه الاصناف اذا کانت مبنیة مبنی علی التجوز ومسامحة من المصنف

حيث قسم المعرب الى الاقسام الثلثة وقسم المرفوع الى هذه الاصناف مع انها كما يكون معربة يكون مبنية فالرفع قد يكون لفظيا وقد يكون تقديريا وهذان الرفعان حقيقيان وقد يكون حكما محليا مجازيا كما في المبنيات وبناء على عموم المجاز صح قولهم كل فاعل مرفوع فان الجمع بين الحقيقة والمجاز ممتنع على ما تقرر في الاصول والا فانت تعلم انه كيف يصح ذلك القول مع ان نقيضه يصدق وهو قولنا بعض الفاعل ليس بمرفوع لان بعضه مبني ولا شيء من المبني بمعرب ينتج بعض الفاعل ليس بمعرب ولا شيء مما ليس بمعرب بمرفوع او يقال انه يرد عليه النقض بانه يستلزم المحال فانه اذا كان كل فاعل مرفوعا فكل مرفوع معرب لانه قسم منه على ما نص عليه المصنف وغيره يلزم ان كل فاعل معرب مع ان بعض الفاعل مبني وهو اجتماع النقيضين السالبة الكلية والموجبة الجزئية اذ قولنا كل فاعل معرب في قوة قولنا لا شيء من الفاعل بمبني او للموجبة الكلية والسالبة الجزئية اذ قولنا بعض الفاعل مبني في قوة قولنا بعض الفاعل ليس بمعرب فاعرفه بعرف الوجدان وجده بوجد العرفان ثم اعلم انه قد اختلف اهل البصرة والكوفة في اخبار لا التبرئة والمشبهة بالفعل فقال البصريون هي مرفوعة بهذه الحروف فرفعها مستانف مغائر للسابق وعند اهل الكوفة هي مرفوعة بما ارتفعت به حين كانت اخبار المبتداء لا بالحروف لضعفها عن عملين فرفعها رفع سابق لا مستانف واختار الشيخ الرضي مذهب البصريين واستحسنه وقال هو اولى لان اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما ولا سيما مع مشابهتها قوية بالفعل المتعدي وعندي الاولى مذهب الكوفيين لوجوه الاول ان الرفع بعد دخول هذه الحروف اما ان يكون هو السابق او يكون هو المستانف على الاول يلزم تحصيل الحاصل وهو محال وعلى الثاني اما ان يكون المستانف مخالفا بالنوع للسابق او موافقا له مغائرا له بالتشخص ويكون كلاهما جزئيين وفردين لنوع واحد هو مطلق الرفع مثلا والاول باطل لان هذا الرفع بعد دخولها لا يخالف الرفع السابق لحقيقة بل هو في الطبيعة كما هو الظاهر وعلى الثاني فلا تمائز بينهما بحسب الفردية والتشخص بل السابق هو الباقي على حاله من غير زواله وحدوث الآخر فيها فلا حاجة الى اعتبار هذا الزوال وهذا الحدوث والثاني ان كلا الرفعين فردان من نوع واحد كما هو الظاهر فاما ان يكونا باقيين بان يبقى السابق حين حدوث المستانف فيلزم اجتماع المثلين وتوارد الرفعين في حرف واحد في وقت واحد واعراب الكلام باعرابين في مقصد واحد وملاحظة واحدة واما ان لا يكون كلاهما باقيين بل ينتفي السابق وقت حدوث المستانف فلا بد ان يكون لزواله علة لان الحادث لا يحدث بلا علة ولا بد ان يكون المزيل مضادا مخالفا معاندا للمزال والا لم ينفه ولم يزل وجوده ولا ريب ان الرفع بنفسه فانه لا يخالف الرفع حتى يزيله وليس ههنا تغائر المحل ايضا وتغائر اعتباري العاملين غير كاف لتغائر الوجود الواقعي اللهم الا ان يقال تغائر الوجود بين الرفعين ايضا اعتباري والثالث ان معاني هذه الحروف انما تقتضي انتصاب اسمائها لا ارتفاع اخبارها فانها في المعنى والمثال كانها مفاعيل بحصل معانيها وقد حققنا ذلك شيئا من التحقيق في شرح التتمة والرابع ان ما هو الحق عندنا ان الرفع انما يقتضيه كون الشيء عمدة وركنا حاصل بهذه الاخبار في كلا الوقتين ولم يحصل هذا المعنى لتلك الاخبار من القاء تلك الحروف بل من جهة حمل تلك الاخبار على المبتدءات التي هي اسماء الحروف فكيف استيناف الرفع مع وحدة المقتضي و بقاءه على حاله في الحالين والخامس ان كون الاخبار مرفوعة من جهة كونها اخبار المبتداء انما هو لكونها عمدة وركن الكلام وكونها

مرفوعة من جهة كونها اعتبار الحروف انما هو لكون اعمالها على عكس اعمال الفعل ولاخفاء في اولوية الجهة الاولى واستحسان توجيهه
الصافي عن الكدورات والتكلفات والظاهر البديهي بجميع الجهات بخلاف الجهة الثانية المادة بتراكم الاتكامات الواردة وتلاطم
التعسفات الماردة ثم اعلم ان مظاهر الرفع في الاسماء ثلثة الضم في المفرد المنصرف غير الاسماء الستة والجمع المكسر المنصرف والالف
في المثنى وملحقه والواو في الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم اي ابوك واخوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال وفي الجمع المذكر
السالم وملحقاته كارضين وسنين واولي وعشرين واخواته وهذه المظاهر كلها قد يكون لفظية وقد يكون تقديرية نحو رايت
عصا وابا القوم ومسلمي المصر وجاءني مسلما المصر وهذه مظاهر الرفع الحقيقي واما المحلي في المبنيات فهو معنى الاستحقاق التقديري التنزلي
رفع على وجه التجوز والتوسع وبهذا الاعتبار هو رفع اعتباري تقديري اي فرضي له مظاهر كذلك اعتبارية تقديرية باعتبار ملاحظة
سلوح اواخرها والاسم المنصوب اثنا عشر خمسة منها مفاعيل وهي اصول المنصوبات عند بعضهم كصاحب الكافية واضرابه لان النصب
عندهم عبارة عن علامة المفعولية فباقي المنصوبات عندهم منصوب بالحاقها بالمفاعيل والحق ما قلنا ان النصب علامة لفضلية التمام
الفريدة العمائد ومنها الزوائد المترقية ومنها العمائد المتنزلة فالقاضي يحسن عمله ولي عمدة الصدارة والوزير الاصغر يسوا عماله نزل
الى اعلى الصدارة فتساويا وتساوقا في مطلق عمدة الصدارة وسبعة منها غير المفاعيل فمن المفاعيل ولها المفعول المطلق
وهو اللفظ الدال على معنى مادة الفعل المذكور ومبدء المصدري للتاكيد نحو قوله تعالى قتلوا تقتيلا او للنوع نحو قوله تعالى يحبون
المال حبا جما ويمكن حمله على العدد من حيث ان الكثرة مستلزمة للعدد ولكونهما متحدين بالذات متغائرين بالاعتبار لكن المتبادر
حمله على بيان النوع بازاء الحب القليل الذي هو نحو اخر للحب ونحو قوله تعالى ادخلني مدخل صدق واخرجني مخرج صدق الآية
على التقدير ارادة المصدر من صيغة المفعول ونحو قوله تعالى وعمل عملا صالحا او لبيان العدد وحدة كان او عددا حقيقيا نحو
قوله تعالى فدكتا دكة واحدة قال الشيخ الرضي ويعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضروب لانه اما ان يكون موضوعا على
معنى الوصف كالقهقرى والقرفصاء كالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المخفف لصفة من الصفات كصفة الحسن او القبح او
الشدة او الضعف او غير ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس وربما يذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو جلسة حسنة وربما يترك نحو
جلست جلسة واما ان يكون موصوفا بالصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اي عمل
عملا صالحا ومنه ضربت ضرب الامير لانك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا مثل ضرب
الامير وذلك لانك لا تفعل فعل غيرك واما ان يكون اسما صريحا مبينا كونه بمعنى المصدر اما من نحو ضربته انواعا من الضرب
واما بالاضافة وذلك اما في اي نحو ضربته اي ضرب واما في افعل التفضيل نحو ضربته اشد ضرب وقدمت غير مقدم لان اياه و
افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه كما يجيء في باب الاضافة ويجوز ان يكون هذا مما حذف موصوفه اي ضربا اي
ضرب وضربا اشد ضرب واما في بعض او كل نحو ضربته بعض الضرب او كل الضرب او غير مبين في اللفظ نحو ضربته انواعا او اجناسا
واما ان يكون مصدر المثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اي مختلفين قال الله تعالى وتظنون بالله

الظنونا او معرفا بلام العهد كما اذا اشرت الى ضرب معهود خفيف او شديدا و غير ذلك فتقول ضربته الضرب ونحو القهقرى فانها في تقدير

القهقرى رجعت القهقرى فهي مصدر بنفسه كما ذكرنا عند سيبويه وقال المبرد هو في الاصل صفة المصدر اي القعدة القهقرى وكذا القهقرى في رجع القهقرى

اي الرجوع القهقرى انتهى وهذا التفصيل حسن في بيان اتيانه للتنويع وعندي في امثال المثنى كضرب ضربتين او المجموع

كضربته ضربات او الضروب او الكثرة نحو ضربته ضربا كثيرا او قوله تعالى يحبون المال حبا جما ان المصدر يدار امره في اتيانه للتنويع

او للتعديد على اختلاف الملاحظة والاعتبارات فان تعلق اللحاظ والقصد في الاتيان به بتبيين اختلاف الكثرة الواقعة في

المصدر اختلافا نوعيا او وصفيا او صنفيا او جنسيا او حقيقيا الى غير ذلك فهو مجيئ للتنويع وان تعلق في ايراده واتيانه

بتبيين مجرد الكثرة والتعدد المعين كما في المثنى او الغير المعين كما في المجموع او مطلق الكثرة كما في قولك ضربته ضربا كثيرا الا باختلاف

النوعي وغيره فهو مجيئ للعدد وقال الرضي ونعني بالعدد ما يدل على عدد المرات معينا كان اولا وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربته

ضربتها وضربتين وضربات او موصوف بما يدل عليه نحو ضربت ضربا كثيرا او اما عدد صريح مميز بالمصدر نحو ضربته ثلث ضربات

قال الله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او مجرد عن التمييز نحو ضربته الفا ويجوز ان يكون المجرد صفة لمصدر محذوف اي ضربا

الفا واما آلة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيم

الآلة مقامه دالة على العدد بافرادها انتهى ثم للمصدر المورد للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على مطلق ما تضمنه الفعل بلا زيادة

عليه والمضمون فيه لنفس الطبيعة من حيث هي ولا تعدد فيها بخلاف ما ياتي للتنويع وللتعديد فان الانواع والاعداد تقبل التكثر

فتثنى وتجمع وثانيها المفعول به هو ما تعلق به الفعل او شبهه المذكوران تعلقا وقوعيا والحق بالنظر الى المعنى هو ما يستدعيه

نفس مفهوم الفعل بمجرد تصوره وتعقله كاستدعاء الفاعل فالفرق بينه وبين سائر المفاعيل انه يحتاج اليه الفعل في

التصور والتعقل ايضا وسائرها لا يفتقر اليه الفعل الا في التحقق والوجود وانما اخره عن المفعول المطلق لانه كالجزء من الفعل

فالاحتياج اليه احتياج قوامي والى هذا احتياج وجودي او خارجي ولانه هو الاحق بان يطلق عليه لفظ المفعول لانه

هو الذي فعله الفاعل وصدر منه ولذا وقع مفعولا به في قوله تعالى وما تفعلوا من خير وقوله خلقكم وما تعملون وقوله حكاية

عن فرعون وفعلت فعلتك التي فعلت وانت من الكافرين وعن موسى فعلتها اذا وانا من الضالين وقوله تع ما فعلوه

الا قليل منهم الآية الى غير ذلك فالمفعول المطلق مفعول به حقيقة للفعل اي لمفهوم لفظ الفعل اللغوي بمعنى انه صادق على هذا الحقيقة

صدقا عرضيا ومتحد معه اتحادا عرضيا اتحاد العنوان والمفهوم التعبيري بالحقائق المعنونة فلا يلزم اتحاد المتباينات بالذات

مثل صدق العدد على المعدود مع كونهما من مقولتين متباينتين ولان نفس المفهوم المطلق بحسب المعنى لا بد منه لكل فعل لازما

كان متعديا بخلاف المفعول به وما يظن من وجوب المفعول فيه لكل فعل فهو من بعض الظن لان افعاله تعالى غير منظرو فة

لشيء من الزمان والمكان لكونه متعاليا عن كل منهما ثم اذا عرفت حقيقة المفعول به عرفت به ان الدار في قولك دخلت الدار

مفعول به لا مفعول فيه كما يظن لان الدخول لمفهومه ولتصوره مفتقر الى المدخول ثم المفعول به قد يكون بحسب الظاهر مفعولا به

ودنی المعنی فاعلا ومفعولا معا کمفعول باب المفاعلة وقد یکون قابلا لا فعل فعلا منه بحسب بادی الرای غیر قابل له بالامعان فی ول
عدم ونفی وازال وما فی معناها وما ضاهاها کقوله تعالی انی العیارهم للآن من الواجب اجتماع القابل والمقبول فی القبول ومباینة
والصفة فی الاتصاف لوجوب وجود الموصوف لوجود صفته اذ ان وجود زید مثلا حین تعلق العدم او الانتفاء او الازالة به او نحوها
والبصر حین تعلق الاعدام بهما مستلزم لاجتماع النقیضین فهذا الاجتماع الواجب مفقود فی الامور الایجابیة وفی ما هو فی معناها کالسلوب
الجاریة مجاری السلوب لبسیطة المحققة فان زیدا معدوم مصادق لزید لیس بموجود بحسب اتحاد المحکی عنه وان کان احدهما موجبة والاخر
سالبة وکذا قد لا یکون قابلا للفعل دلالة من دافعا فی کلام نفی سلبی ومستفهما کقولک ما جاء فی زید وما ضربت زیدا وما ضارب انت
زیدا ولا تضرب زیدا وازید ضارب عمرا فان النفی او النهی او الاستفهام او نحو الی غیر ذلک غیر الوقوع والافعال من منافیه له الا ان
یقال المراد به وقوعه علیه بقطع النظر عن العوارض من عروض النفی والنهی والشک وغیرها علی اصل معنی الفعل او ارید بالوقوع اعم
من المثبت والمنفی والمشکوک والمنهی وغیر ذلک کما ارید بالحکم فی جریان حکم المعطوف علیه بالعاطف علی المعطوف الحکم الاعم
سواء کان مع صفة سابقة من الایجاب والنفی او باختلافهما وکما ارید بالنسبة المعتبرة فی القضایا الموجبة فی المعقول اعم من الثبوت
الفعلی والامکانی والامتناعی المتصف بهذه الکیفیات المواد او الجهات ثم اعلم ان المفعول به باعتبار ایجاب الفعل عبارة عن القابل بالذات
الاثر الفاعل او المنفعل المتأثر عنه واما ایجاب امثال الاعدام والنفی والازالة وغیرها فهو فی حکم السلب وهی فی حکم السوالب باعتبار
المصداق والمحکی عنه وعدم وجود الموضوع فی الازم وعدم وجود المفعول وقت التاثیر الاعدامی واما نحو جاءنی زید وغیر ذلک من
المفعولات التوسعیة التجوزیة فی توسیع الاستعمالات ثم قد یحذف المفعول به جوازا کقولک زیدا لمن سالک من ضربت وکقوله تعالی
وعادا وثمود واصحاب الرس وقرونا من ذلک کثیرا وقوله وعادا وثمود وقد تبین لکم من مساکنهم وقوله الی ثمود اخاهم صالحا و
قوله الی عاد اخاهم هودا وقوله ولوطا اذ قال لقومه الآیة وابراهیم اذ قال لقومه الآیة بتقدیر ارسلنا او تقدیر اذکر وغیر ذلک وقد
یحذف وجوبا کما فی المنادی وما اضمر عامله علی شریطة التفسیر کقوله تعالی انا کل شیء خلقناه بقدر وقوله والظالمین اعد لهم عذابا الیما
وما فی التحذیر نحو ایاک والاسد والطریق والطریق بتقدیر اتق وثالثها المفعول فیه وهو اسم فعل فی معناه مصداق اسم المعنی
المصدری المضمون فی الفعل المذکور من حیث انه کذلک وهو اما زمان او مکان وکل منهما اما متعین محدود او مبهم غیر متعین فالمکان
المتعین مجرور بما یدل الفظة فی کالمسجد والدار ولا ینتصب ابدا فهو لیس مما نحن فیه ههنا والزمان معینه ومبهمه کلاهما یصح انتصابه
بتقدیر فی وانجراره بلفظ فی واختلف الامام وداحیاد فی الفرق بین التقدیر والتلفظ فلم یفرق بینهما وفرق بینهما بمعنی الاستیعاب
المعیار فی التقدیر وبمعنی الظرف المتفاضل عنه شیء فی التلفظ وهذا مفروغ عنه فی الاصول الحنفیة والمکان المبهم ایضا کعند
لدی وقبل واخواته الخمسة وغیر ذلک یقبل تقدیر فی ثم المراد بالزمان المعین هو الوقت المحدود المحصور بالحد والنهایة
اذا کانت کیوم ولیلة وجمعة او معرفة کلیلة القدر وشهر رمضان ویوم الجمعة وبالزمان المبهم ما لا حد له بحیث معرفة کانت
کحین والزمان والدهر والماضی والمستقبل والحال او نکرة کحین وزمان ودهر وغیر ذلک واختلف فی تفسیر

المبهم والمعين من ظرف المكان فالمبهم قيل هو النكرة بناء على عدم تعينها ويرد عليه ان عدم التعيين في النكرة باعتبار الافراد [illegible]
عليها الا باعتبار الظرفية والمكانية والمساحة المعتبرة في تعين الظرف وعدم تعينه وان غير المبهم بهذا المعنى ما كان معرفة فهو المكان
المتعين فينبغي ان لا ينتصب بالتقدير مع انه منصوب كقولنا جلست خلفك وقدامك وقيل هو غير المحصور بحد ونهاية كما فسر بذلك
الزمان المبهم ويرد عليه المقادير الممسوحة كالاميال والفراسخ فانها امور محدودة متعينة بهذا المعنى لتحددها بحد وانتهائه بنهاية
مع انها تقبل التقدير في كقولك سرت ميلا وفرسخا ومنزلا ومرحلة وقربت منه شبرا وذراعا وخطوة او خطوتين واجاب عنه
هذا القائل بتعميم التقدير للمبهم وللمعدود بالعد المساحي من المحدود ثم اعلم انه لا معنى لغير المحدود وغير المحصور بحد ونهاية ان ذلك
الزمان غير متناه او ذلك المكان غير متناه بمعنى اللاتناهي الكمي الفعلي او اللاتناهي اللاتقفي فان الاول محال في كل وجود واضح
بانها من البراهين القاهرة والثاني غير متصور في المكان فان الامكنة متناهية محدودة في جوف العرش والفلك الاعلى
نعم يتصور الثاني في الزمان في الجانب الآتي لكونه ابديا لا في الماضي على المذهب الحق من حدوث العالم وانتهائه في جانب الماضي
وامتناع كونه ازليا وما اثبته الحكماء من ازليته وعدم تناهيه الكمي الفعلي على وجه التعاقب فباطل عند اهل الحق لكن عدم التناهي
الابدي غير مراد ههنا بل المراد به عدم فهم النهاية والحد وانتفاء ادراكه بمجرد لفظ مفهوم الاسم سواء لم يدرك النهاية اصلا لا مطابقة
ولا التزاما كقولك سرت كثيرا حين الركوب او لم يدرك مطابقة وادرك التزاما كقولك لم آكل شيئا حين الصوم فان زمان
الصوم متعين من الفجر الى الغروب لكن هذا التعيين ليس مما يفهم من لفظ الزمان المضاف بل من جهة اضافته الى الصوم
فالتعيين عارض لزم تصوره بالنسبة الاضافية وكذلك وقت الغروب ويمكن ادخاله في الزمان المتعين كيوم الجمعة على اعتبار
كون الظرف مجموع المعنى المتحصل بالمضاف والتخصيص الحاصل له بالاضافة فعلى هذا يكون المعتبر مطلق الدلالة التزاما كانت
او مطابقة او يقال بالمطابقة المعتبرة في المركبات بالاوضاع النوعية وجعل المركبات في حكم المفردات حتى يصح كونه مفعولا
فيه لكونه قسم الاسم كما تاول بقائم الاب في زيد قائم ابوه قائم الوجوب كون الخبر قسم الاسم الذي هو المفرد وبما ذكرنا واشرنا
سابقا عرفت انه بمجرد التحدد في جانب دون جانب لا يحصل الزمان المحدود كالماضي فانه محدود من جانب الانتهاء الذي
هو زمان الحال او وقت التكلم وكالمستقبل المتحدد من جانب الابتداء ويحتمل اعتبار هذه الازمنة في الازمنة المتعينة المحدودة
ثم اعلم انه قال الرضي ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء وحذة وتلقاء وما هو
بمعناها ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال هو جانب عمرو وكنفه بل في جانبه او الى جانبه
وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج الدار كما قال سيبويه بل من خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في
داخلها وفي جوفه انتهى ثم قال وقيل المبهم من المكان ما ثبت له اسمه لاجل اضافته الى شيء خارج عن مسماه فيدخل فيه
الجهات الست ونحو جهته وجانب وذرى وكنف ووجه بمعنى وعند ولدى ومكان وموضع ووسط وبين وازاء
وحذاء وما هو بمعناه ويخرج عنه المعدود بالمساحة كالميل والفرسخ والبريد فلا جرم يقول هؤلاء ينتصب من

المكان شيان المبهم والمعدود على ما قال الجزري انتهى ثم قال وتكلف المصنف لادخال المعدود فی لفظ المبهم بان قال المبهم ما ثبت
له اسمه بسبب امر داخل فی مسماه فالمكان الممسوح كالفرسخ داخل فيه فان المكان لم يصر فرسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس
المساحی الذی هو خارج عن مسماه وقال الموقت ما كان له اسم بسبب امر داخل فی مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار بين
تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدور فی البلد والدكاكين فی السوق
والبيت فی الدار واما نحو خلف وقدم ويمين وشمال وبين وخدار فان هذه الاسماء تطلق على الاماكن باعتبار الاضافات
اليه وينبغی ان يستثنى من المبهم فی قوله ايضا نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها وكذا الجنس
الذی اوله ميم زائدة من اسم مكان لانه انما يثبت هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شیء خارج عن مسمی
المكان مع انه لا ينتصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال قمت مضرب زيد وقمت مصرعه بل هو النوع من المكان يتخلل
تفصيل وذلك بان يقال اسم المكان اما ان اشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون فی مكان اولا والثانی لا ينتصب على
الظرفية الا بالفعل الذی ينتصب على الظرفية المحقق من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والماكل
والمشرب ونحوها والاول نصبه ايضا على الظرفية الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والمادی والمسد
والمقيل والمبيت تقول قمت مقامه وجلست مجلسه واديت لماواه وسددت مسده ونصبه ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار وان
لم يشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت
مركزه وقال الله تعالى واقعدوا لهم كل مرصد وكذا القيت مبيته واتمت منشاه وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال
كتبت الكتاب مكانك ورميت بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القراءة وشتمتك منزل فلان انتهى وهذا التفصيل حسن نافع
فی كثير المواضع ثم قال وقال الاكثرون من المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست والموقت ما سواها وهذا القول
ذكره المصنف فی الكافية ثم قالوا احمل عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت على الجهات فانتصبت انتصابها لمشابهتها
للجهات فی الابهام انتهى ثم اعلم ان ههنا مقامين الاول فی تفسير المكان المبهم والموقت ولی فيما نقله عن المصنف نظر من
جهتين الاول ان المسمى عبارة عن الامر المدلول والمفهوم الموضوع له ولا ريب ان التقدير المساحی داخل فی مسمى الفرسخ و
مفهومه المدلول له وان كان خارجا عن نفس طبيعة المسافة من حيث هی مع قطع اللحظ عن كونها مسمى للفظ والموضوع
له والثانی انه ان اريد بالمسمى مفهوم اللفظ ونفس الطبيعة له من حيث هی وتعتبر القيود والمفاهيم المعتبرة فی التعبيرات والعنوانات الخارجية
عن الماهية الداخلة فی المفاهيم التعبيرية والعنوانات اللحاظية خارجة عن المسمى بهذا المعنى فيلزم ان يكون الدار ايضا من الامكنة المبهمة لان
البيوت غير واجبة لها بل الاحاطة والسقف والجدران غير داخلة فی حقيقتها بل هی عبارة عن العرصة كما قرره الفقهاء فی فصل دخول
التوابع فی البيع فليس كون الدار مكانا ايضا باعتبار ما دخل فيها بل باعتبار ما خرج عنها غاية الامر ان تعتبر تلك الامور
مشروطا ومن العوارض معتبرة فی العنوان داخلة فی مفهومها التعبيری مشروطا لتحققها لا مقومة لحقيقتها وعلى هذا

فالظاهر ما قاله الرضي انه ينبغي على قول هولاء الاكثرين القائلين بتفسيره بالجهات الست ان يعمل الفعل في المقادير الممسوحة على انها نائبة
لمشابهتها لها في الانتقال فان يعيّن ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص بموضع دون موضع بل تتوالى ابتداءاته وانتهاءاته كما في امام
قداما واليمين شمالا وللتحقيق مقام آخر والثاني التنقيح فيما بعد دخلت كالدار في قولك دخلت الدار وكذا سكنت ونزلت
فاختلف فيه فالجمهور على انه مفعول فيه حذفت لفظة في لكثرة الاستعمال واختاره صاحب الكافية فيه وشارحاه الرضي واتباع
هذا الشارح عليه وجوها ثلثة الاول ان غير الامكنة اذا وقع بعد الدخول يلزم فيها التلفظ بلفظة في نحو دخلت في الامر
ودخلت في مذهبه فلو لم يكن التقدير بناء على كثرة الاستعمال بل على كونه مفعولا به لم يلزم التلفظ بلفظها في تلك المواضع
ايضا كثيرا ما يستعمل في مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى وسكنتم في مساكن الذين ظلموا
الآية ونحو انك نزلت في الخان والثاني ان الاغلب في امثال هذه المصادر اي الواقعة على وزن فعول كالدخول
والسكون والنزول هو اللزوم فاذا غلب عليها اللزوم غلب على الظن كونه مفعولا فيه لا به والثالث ان ضده الخروج
وهو لازم اتفاقا فينبغي ان يكون هذا المعنى ايضا لازما حملا للضد على الضد فهذه هي وجوهه الثلثة وقد رده العصام تلميذ
الجامي بان هذا لا يفيد الا كون الدخول غير متعد بنفسه فيجوز ان يكون لازما بهذا المعنى متعديا بالحرف كالمرور اقول
فعلى هذا يلزم ان يكون متعديا الى مفعوله بلفظة في فهو تسليم للزوم تقدير في في امثال هذه المواضع وهو المتنازع فيه
بين القائلين بكونه مفعولا فيه وبه فالقائلون بالاول يقدرونها وبالثاني لا يقدرونها بل الجواب الشافي عن هذه الوجوه
على وجه الاجمال ان هذه كلها امور خطابية ظنية تخمينية وقد دل البرهان القاهر على كونه مفعولا به هو ما اشرنا اليه سابقا
ان اصل حقيقة المفعول به هو ما يتوقف عليه الفعل بمفهومه والمقدور لا في مجرد تحققه فلا يتم معناه ومفهومه بدونه بخلاف سائر
المفاعيل وما بعد دخلت كذلك فان معنى الدخول ومفهومه بمجرده لمقدوره لا يتم ولا يحصل من دون خطور المدخول
بالبال لكون المظروف فيه ماخوذة في مفهومه ومدلوله الاصلي ومفاهيم امثاله كالسكون والنزول كما ان النفي يعرض
الافعال لا يدخل في نفس معانيها وان النفي في زال وانتفى والعدم مطابقة وفي تفارق وانفك وبرح والفصل وامثالها
التزاما داخل في المعاني المدلولة المفهومة فالظرف لاقتضاء نفس مفهوم هذه الامثال ذلك لاخذ المظروف فيه في مدلولاتها
يقع مفعولا به لا مفعولا فيه وبهذا ضعف ما قيل ان الفعل في مكان المشمول فعل في المكان الشامل المحيط لذلك المكان
على ما يقتضيه طبيعة المفعول فيه ولتعريفه بما فعل فيه فعل مذكور كالضرب في الدار فانه ضرب في البلد وضرب في الاقليم
ايضا مع انه لا يصح في الدخول فان دخول الدار لا يستلزم دخول البلد واما على وجه التفصيل فالجواب عن الاول ان
المعنى الحقيقي للدخول يقتضي لمفهومه الامكنة فلا حاجة في التعدي اليها التلفظ بلفظة في لاقتضاء نفسه معنى الظرفية فالتلفظ
بها هناك كشف وتصريح بمعنى ضمني اجمالي او تفصيلي في مفهوم الفعل واما الدخول في غير الامكنة فهو دخول مجازي توسعي
ليس فيه اقتضاء كذلك فلا بد فيه من التلفظ بلفظة في ضرورة ولزوما وعن الثاني انه يجوز ان يكون هذا المصدر غير

داخل في الاغلب الاكثر بل في الاقل الاندر فالحجة ليست تامة والظن غير كاف وان الظن لا يغني من الحق شيئا ولو سلم فنقول ان مصدره دخول ودخل فيجوز التعدي باعتبار الوزن الآخر كالقصر والقصور والعدل والعدول وغير ذلك من المصادر الكثيرة على هذه الوتيرة كما لا يخفى على المتتبع الفاحص وعن الثالث ان حمله على الخروج غير ضروري فان الحمل عليه اما ان يراد به الحمل عليه بجميع الوجوه فهو باطل شطط فان صلته بعن وعلى قولكم صلة الدخول بفي واما ان يراد به الحمل عليه من بعض الوجوه فالحمل عليه في مجرد الاشتراك كما في مطلق التعدي بالحرف او بلا حرف كاف لهذا النحو من الحمل فافهم ثم اعلم ان الفرق بين ظرفي الزمان والمكان بجواز تقدير في في الاول مطلقا مبهما وموقتا وجوازه في الثاني في المبهم دون المحدود مبني على ان الزمان معتبر داخل في مفهوم الفعل فهو كجزء من الفعل ناظر فيه بلا نصب والمكان غير مدلول للفظ الفعل وضعا بل عقلا والدلالة العقلية منه عليه ليس الا على مطلقه ومبهمه لا على متعينه المخصوص بملاحظة خصوصه والمحدود بتحدده فحمل المبهم منه على الزمان في المدلولية وان كان ناقصا في باب الدلالة لترجح الوضعية على العقلية لكنه ليس انقص من الزمان الموقت كامس وغدا لكونه غير مدلول لفظ الفعل لا وضعا ولا عقلا الا باعتبار مطلقه الشامل له ولغيره كالماضي والمستقبل ويقال حمل المبهم من المكان على الزمان بجامع التبدل والتغير في نوع المكان كما في الازمنة الثلثة كما اختاره الرضي ثم الرضي قد استوفى حقوق هذا المقام من احكام المفعول فيه والظروف وتقسيم وطرد وتقسيم بحيث من شاء التفصيل المطول فليرجع الى ذلك المحل ورابعها المفعول له هو ما فعل لاجله مبدء معنى الفعل المذكور من حيث هو كذلك وقد يسمونه على العلة الغائية كما في ضربته تاديبا وعلى السبب المتقدم على الفعل كما في قعدت عن الحرب جبنا فان الجبن اي الجبانة مقدم على القعود عن الحرب ومنه قوله تعالى ويجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت فان حذر الموت سابق على جعلهم الاصابع في الآذان ويمكن ان يقسم المفعول له بتقسيم العلة الى الاربع والى المتممات والشرائط للتاثير والاستعداد والقابل والمتممات والمعدات ورفع الموانع وغير ذلك لكن هذا المقام ليس مشهد بيانه لمزيد تعلقه بفن المعقول ولبناء الكلام ههنا على الايجاز ثم اعلم انه قد اختلف ههنا في امور الاول في تسمية غير المنصوب بالمفعول له فذهب ابن الحاجب الى ان المجرور ايضا يسمى بالمفعول له سواء كان لم يكن مصدرا كقولك جئتك للسمن او كان نحو جئتك لاكرامك الزائر وقال الرضي انه خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط فحده الصحيح هو المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه في الفاعل والزمان والثاني في انه هل يشترط لتقدير اللام كون المفعول له مصدرا صادرا من فاعل الفعل الناصب المعلل بهذا المفعول وبالجملة اتحاد الفاعل في الفعل الناصب والمفعول له المنصوب او يمكن انتصابه من دون اتحاد فيهما فاختار صاحب الكافية الاول وقال وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل به ومعنى تشاركهما على ما في الرضي ان تقوم لشيء واحد كقيام الضرب والتاديب في ضربته تاديبا بالمتكلم وقال الشيخ الرضي وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين علي في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخطة ابليس والمعطي للنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول

لان استتماما اذن يكون حالا من الفاعل والثالث فى انه هل يشترط لانتصابه بالتقدير اتحاد زمانى الفاعل والمفعول له او لا يشترط فاختار صاحب الكافية الاول وهو مذهب الجمهور ونقل الشيخ الرضى عن ابى على انه جائز عدم المقارنة فى الزمان وذلك انه قال فى التذكرة على القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم فى الدنيا وفى المقارنة فى الزمان على ما فى الرضى ان يقع الحدث فى بعض زمان المصدر كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك وشهد الحرب ايقاعا للمدعي بين الخصمين ثم ما يظن ان التاديب ليس مفعولا له حقيقة للضرب ولا علة غائية لانه متحد بالذات مع الضرب وليس هما حدثان فى الحقيقة حتى يشتركا فى زمان وليس التاديب علة فى الحقيقة للضرب والا يلزم علية الشئ لنفسه بل العلة الغائية حقيقة اثره الذى هو التادب اى ضربته لتادبه وقد ابتلى بهذا الظن صاحب الرضى وشايعه بعض تلامذة الجامى قدس سره فمن ظن السوء لان الترتب والتعاقب الذاتى لا يتوقف على تغاير الوجود بين المفهومات فى الخارج بل الترتب والاستعقاب الذاتى بين المفهومات ممكن مع اتحادها فى الوجود فى مرتبة المصداق والمحكي عنه كما قال اهل المعقول فى الاحتياج والمصدرية والتوقف قال السيد الزاهد فى حاشية شرح التهذيب فان هذه المعانى الثلثة بينها تلازم فى الوجود وترتب فى اعتبار العقل لتقدم احتياج المعلول على مصدرية العلة وتقدم مصدريتها على تحقق المعلول وتقدم تحققه على تاخره عن العلة المقارن لتقدمها عليه فكذا بين الضرب والتاديب ترتب بحسب المفهوم وتلازم بل اتحاد بحسب الوجود لترتب الرى على الشرب وترتب الشبع على الاكل وللتحقيق مقام آخر فلا حاجة الى التاويل بالتادب بل على هذا التاويل يلزم فقد الشرط المعتبر فى تقدير اللام وكونه مفعولا له منصوبا فان فاعل الضرب ليس فاعلا للتادب وبذلك اعترف الرضى ايضا ثم المراد بكون المفعول له فعلا لفاعل العامل ليس انه صنع له صادر منه باختياره كما هو المتبادر بل ما قام بذلك الفاعل سواء كان اختياريا او خلقيا جبليا طبيعيا كالجبن فى قعدت عن الحرب جبنا او يراد بالجبن اثره الحادث وقت القعاد عن المحاربة فافهم وتدبر و خامسها المفعول معه وهو المذكور بعد الفاعل او المفعول به بملاحظة كونه مشاركا له بتوسط واو المصاحبة لا العطف المجرد واجراء الاحكام مبنى على صور اربع كون الفعل لفظيا مع جواز التعاطف وكونه لفظيا مع عدم جوازه وكونه معنويا بمعنى كون اللفظ غير الفعل فى معنى الفعل مع جواز التعاطف وكونه معنويا مع عدم جوازه ففى الاول لجواز التعاطف وجعله مفعولا معه وفى الثانية وجب جعله مفعولا معه لعدم جواز العطف وفى الثالثة وجب العطف وفى الرابعة وجب كونه مفعولا معه نحو ما شانك وعمروا ومالك وزيدا بمعنى ما تصنع وما تفعل لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار ممتنع واعلم ان النحاة قد اختلفوا فى عامل المفعول معه فجمهورهم على انه الفعل ومعناه بتوسط واو المصاحبة والكوفية على انه منصوب على الخلاف اى على المخالفة بمعنى الخلاف كما اختاروا فى الظرف خبر المبتدأ فيكون العامل معنويا والزجاج على انه منصوب باضمار فعل بعد الواو وكانك قلت جاء البرد ولابست او صاحبت الطيالسة وكذا فى غيره وعبد القاهر على انه منصوب بنفس الواو

والاخفش على النصب نصب الظروف لاستعارة المفعول معه معنى الظرفية من الواو التي بمعنى مع لكونها حرفا كما اعطى ما بعد
لفظ غير معنى التثنية والجمع والافراد استعارة عن المضاف نيابة عنه فهذه خاتمة بيان المفاعيل الخمسة ووجه انحصارها
على ما حققنا كونها فضلة فاضلة مستدانية بمدارج العمدة جارية مجرى العمد المنزلة وذلك ثابت في خمستها اما في المفعول
المطلق فلما عرفت من انه كانه الجزء الاعظم الافخم من اجزاء الفعل ولانه تاكيدا وبيان للحدث الماخوذ في الفعل من
حيث هو مسند فيتدانى ويتقرب بهذا الاعتبار بالمسند الذي هو ركن وعمدة واما في المفعول به فلما عرفته ايضا من ان
احتياج الفعل اليه اقوى انحاء الاحتياج في نحو التحقق وفي نحو تمام مفهوم الفعل به ايضا اي في نحو الوجود الذهني و
خصوص التصور والخطور بالبال ولانه كانه وزير الفاعل قد ينوب عنه في بعض الاحيان اذا حذف الفاعل واعتبر
الفعل مجهولا ولان مفعول المتعدي فاعل لازمه كالمكسور فانه فاعل الانكسار فهو كانه فاعل حكمي كما انه جعل اول
مفعولي اعطيت صالحا لكونه مفعولا لما لم يسم فاعله احق من الثاني بملاحظة كونه اخذا عاطيا واما في المفعول فيه فلان
بعضه كانه جزء ايضا من مفهوم الفعل وهو ظرف الزمان كما قررنا سابقا فاعطى النوع فضل الانتصاب بشرف بعض
افراده ولان اكثر الافاعيل وهي غير المبدعة الثابتة المتعالية عن الزمان والمكان مفتقرة في تحققها الى المفعول
فيه بنحويه الزمان والمكان بخلاف سائر المتعلقات فان عامتها غير لازمة لكل فعل فاعتبره كالمحتاج اليه مثل الفاعل
للفعل واعطى الكل حكم الاكثر واما في المفعول له فلانه علة للفعل والعلة اقوى من المعلول فترجح بهذه الجهة على سائر
المتعلقات والمفاعيل ايضا فلا اقل من ان لا ينزل عن مرتبة استحقاق الانتصاب الذي هو مرتبة متوسطة بين الاعلى
والادنى ولان المفعول له قد يكون غاية للفعل والغاية هو المقصود والفعل وسيلة اليها والمقصود اعلى من الوسيلة
فهذا ايضا وجه الرجحان والفضل من بين الفضلات ولان اكثر الافاعيل غير خالية عن الاسباب والغايات وهي
غير افاعيل الباري عز مجده مع انه يمكن المفعول له فيها ايضا باعتبار ترتب المنافع والحكم التي هي كالعلة الغائية لتلك
الافعال ومن ههنا كثيرا وقعت التعليلات في افعاله جلت كبريائه في القرآن المجيد بلفظ اللام كقوله تعالى جعل لكم
الارض فراشا وبالباء كقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم الآية واما في المفعول معه فلانه في المعنى فاعل او
مفعول فعلى تقدير يستحق الرفع وعلى تقدير يستحق النصب وواو المصاحبة نزله عن مرتبة خصوص المفاعيل بلا واسطة
فبملاحظة هذا التنزيل والترقية بالنظر الى الترديد بين التقديرين لا اقل من ان لا يعطى ادون من النصب ولا اعلى
منه ولانه كانه مفعول معنى المشاركة او المصاحبة فان الواو كانها في معنى الفعل الذي هو شارك او صاحب كما قرره
الزجاج وغير المفاعيل من المنصوبات سبعة اولها الحال وهو ما يبين هيئة حالة الفاعل والمفعول به من حيث
هو فاعل او مفعول به اي حالة وقت فاعليته ومتقيدة بزمان صدور الفعل عنه او وقت مفعوليته ومتقيدة بزمان
مفعوليته فهي في الواقع ليس قيدا للفاعل والمفعول بذاتيهما بل قيد لعاملهما ومضمون مبدء الفعل لفظا او معنى او

قيد لهما لا مطلقا بل من حيثية معروضيته معناهما الوصف الفاعلية او المفعولية والقافية لهما والحق ان قيد الفاعل والمفعول
لغو في التحديد بل بابيين هيئة ركن الكلام او المفعول وما هو في حكمهما وقوتهما من حيث المعنى كالمضاف اليه الصالح لقيامه
مقام المضاف الذي هو الركن او المفعول ولولا هذا التعميم لانجر الامر في التخصيص بالفاعل والمفعول الى امثلة من الكثيرة
الباردة التي لا تحصى في الامثلة والاستعمالات كما في هذا زيد قائما وزيد في الدار قائما وقوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع
مصبحين الى غير ذلك نحو لبيتك قائما في الدار وليت اني فقير اراجع ولعلك جالسا عندنا وكانه اسد صائلا وفيه زيد
كاتبا وزيد اسد صائلا وانا قرشي مفتخرا وعليك زيدا راكبا ونحو قوله تعالى هذا بعلي شيخا والحال على راي الجمهور قد يكون
عن الفاعل وحده وقد يكون عن المفعول وحده وقد يكون عنهما فيجوز الجمع نحو رايت زيدا راكبين والتفريق نحو رايت
راكبا زيدا راكبا فيضم كل الى صاحبه وكذا اذا كانتا مختلفتين نحو ضربت راكبا زيدا مجردا عن ثيابه الا ان لقيام قرينة
على التمييز نحو ضربت هذا راكبا مجردة عن ثيابها ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت
زيدا مصعدا منحدرا واما اذا كانت حال واحدة حالا عن الفاعل وجب تقديمها الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو
رايت راكبا زيدا والا فهو يصير عن المفعول ثم يشترط للحال ان تكون نكرة بالضرورة وصاحب الحال يكون معرفة
في الغالب واكثر الاستعمالات وكونه نكرة قليل نادر واما قول لبيد في شعره وارسلها العراك ولم يذدها وقولهم اجتهد
جهدك وطاقتك ووحدك ورجع عوده على بدئه ففي تاويلها قولان قول سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات
اي معتركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا وعائدا والجهد بضم الجيم الطاقة وبفتحها المشقة على ما نقل عن الفراء وقيل الجهد
بضم الجيم الطاقة وبفتحها وبضمها الاجتهاد وقول ابي علي انها مصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر اي
ارسلها معتركة العراك وافعله مجتهدا اجتهادك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اي انفرادك ورجع عائدا عوده واما
قولهم جاؤوا قضهم بقضيضهم فقال الرضي الاولى ان تقول ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل اي قاضهم بقضيضهم اي مع
منقضهم اي كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا والاصل فيه ان يكون قضهم مبتدأ و
بقضيضهم خبره مثل قولهم كلمته فوه الى في تم المعنى عن الجملتين اعني قضهم بقضيضهم وفوه الى في معنى الجملة والكلام ملازم
معنى المفرد لان معنى فوه الى في صار مشافها ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد واديت مؤداه اعرب
ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذي قامت مقامه كما قلنا في باب المفعول المطلق في فاها لفيك سواء
هكذا ينبغي ان يقول في يدا بيد اي ذو يد على حذف المضاف اي النقد بالنقد وكذا قولهم بعت الشاء شاة بدرهم اي
اي شاة بدرهم اي كل شاة بدرهم انتهى ونقل الشارح المذكور ان مذهب الكوفيين ان انتصاب وحده على الظرفية
اي للشيء غيره فهو في المعنى ضد معا في قولك جاؤوا معا وكما ان في معا خلافا بل هو منتصب على الحال اي مجتمعين او
الظرف اي في زمان واحد لكن الاجتماع في وحده هو حال اي منفردا او ظرف اي لا مع غيره انتهى وقد يعرف الحال من

غير المصادر ايضا بحسب الظاهر كقولهم مررت بهم الجماء الغفير فاللام على الاصمعي زائدة كما في ولقد امر على اللئيم يسبني كما قيل او لانه الذهني
النائب مناب النكرة على ما هو التحقيق وكقولهم جاء في الرجال ثلثتهم واربعتهم وخمستهم الى العشرة وهذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت
الى ضمير ما تقدم منصوبة عند اهل الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اي متعين في المعنى وبنو تميم يتبعونها ما قبلها في الاعراب
على التاكيد كما قاله الرضي ومنه قولهم دخل القوم الاول فالاول اي اولا فاولا بزيادة اللام او لام العهد الذهني ثم الحال قد تكون
مفردة وقد تكون جملة خبرية لان الحال قيد لمضمون عاملها والقيد لا يصلح ان يكون مضمون الجملة كما تكون مضمون المفرد واما اشتراط
كونها خبرية فلان الحال تخصص مضمون العامل بوقت وقوع نفسها كما في جاءني زيد راكبا خصصت المجيء وهو مضمون العامل
بوقوعه وقت وقوع الركوب وهو مضمون الحال والوقوع في شيء من اجزاء الواقع مختص بالخبرية واذا كانت جملة فاما اسمية فيجب
فيها الواو والضمير راجعا الى ذي الحال لمساس الحاجة الى شدة الربط او بالواو وحده ومنه قول امرء القيس وقد اغتدي
والطير في وكناتها بمنجرد قيد الاوابد هيكل فانها خالية عن الضمير واما فعلية فالمضارع المثبت بالضمير وحده والمضارع
المنفي والماضي المثبت والمنفي بالواو والضمير او باحدهما ويجب في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة نحو قوله تعالى او جاؤكم
حصرت صدورهم الآية واما انفراد الضمير عن الواو في الجملة الاسمية فضعيف لكن قال الشيخ الرضي وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب
الحال نظرنا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاءني زيد يده على راسه وكلمته فوه الى في او خبرا نحو قوله
خرجت مع البازي علي سواد فلا تحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون الربط في اول الجملة ثم الحال على قسمين حال محققة
وهي الحالة الواقعة حالا بسبب تحققها وحال مقدرة هي الواقعة حالا بحسب تقديرها نحو قوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدر
الخلود ونحو خط هذا الثوب قميصا ونحو قوله تعالى وبشرناه باسحاق نبيا اي مقدرا نبوته فان مقارنة زمان الحال زمان
العامل شرط في الحالية ولا مقارنة للخلود مع الدخول ولا للخياطية مع وجود القميص ولا للنبوة مع التبشير والحال ايضا
منقسمة على قسمين حال باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول وحال باعتبار حال متعلقهما نحو جاءني زيد وابوه قائم والحال ايضا
منقسمة بتقسيم آخر على قسمين قسمها اليهما الشيخ الرضي فقال الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما اختلاف ماهيتها فحد
المنتقلة جزء كلام تقييد لوقت حصول مضمونه لتعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول او بما يجري
مجراهما فقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية نحو ركب زيد وركب معه غلامه اذا تجعلها حالا انتهى ثم حد المؤكدة بعد بيان
افادة القيود بقوله وحد المؤكدة اسم غير حدث يجيء مقررا لمضمون جملة كما يجيء شرحها فقولنا غير حدث احتراز عن المنصوب
في نحو رجع رجوعا انتهى فتلخص من هذا التقسيم انه ترديد لا تقسيم لاختلاف ماهيتي القسمين وعدم اشتراكهما في شيء ثم جعله الحال
جزء الكلام بناء على ما حد صاحب الكافية الكلام بما تضمن كلمتين بالاسناد ومتعلقات الجملة كلها على هذا تكون اجزاء لها
فيكون ضرب زيد المجموعه كلاما لكن جزئية المسند والمسند اليه جزئية حقيقية ينتفي الكلام بانتفاء كل منهما وجزئية الباقي
جزئية توسعية مسامحة لعدم انتفاء الكلام بانتفائه فجزئية الاولين كجزئية القلب والكبد والدماغ والعنق والبطن لزيد

جزئية الباقي لجزئية اليد والرجل والظفر والاصابع وغيرها له وقد حققنا امثال هذا المعنى للجزئية في تحقيقات متفرقة
في اجوبته لبعض الاسولة للطلبة حين الامتحان من شاء فليرجع اليها وثانيها التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء
وقيل يقال بفتحها لان المميز بالكسر هو المتكلم والظاهر في تعريفه انه حشو ذكر لتعيين مبهم من الاجناس في تمامه تمام التعيين واما
منها بالذكر وقد يفسر بانه ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة واورد عليه الشيخ الرضي بان الصفة في نحو جاءني
رجل طويل او ظريف تدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال فيكون احد اوصافه
تمييز عما يخالفه كما تميز الطويل عن القصير فطويل يرفع الابهام المستقر اي الثابت وضعا على ما فسره الشيخ عن الذات
المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاءني العالم زيد وكذا البدل من الضمير الغائب نحو مررت به زيد لانه يرفع
الابهام عن المقصود كما في نعم رجلا وربه رجلا سواء ويدخل فيه ايضا المضاف اليه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب
لان بمعنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل فيه المجرور نحو مائة رجل وثلثة رجال انتهى ولعل المراد برفع الابهام المستقر
في تعريف التمييز ان يوتى به لمجرد رفع الابهام وهذه الامثال موردة لاغراض آخر ليستطرد فيها منفعة رفع الابهام واما
نحو مائة رجل وثلثة رجال ففيه التمييز حقيقة غير انه مجرور ولا مضائقة فانه جعل المجرور من المفعول فيه وله ايضا مفعولا
فيه وله حقيقة فافهم ثم التمييز اما عن المفرد المقدار العددي نحو عشرون درهما او الكيلي نحو قفيزان برا او الوزني
نحو رطل زيتا ومنوان سمنا او المقياسي نحو ما في السماء قدر راحة سحابا وقوله تعالى ملء الارض ذهبا الآية وعلى
التمرة مثلها زبدا فالكمية الاتصالية والانفصالية فيه سواء نحو هذه الخشبة ممتدة ذراعا ولا تثني ولا يجمع التمييز الجنس
الا وقت قصد التنويع ويجوز اضافة المميز الى التمييز اذا كان منونا او مثنى نحو رطل زيت ومنوا سمن واما عن غير مقدار
نحو خاتم فضة وهو مخفوض غالبا واما عن نسبة تامة او ما يجري مجراها نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وابوة ودارا
علما او عن نسبة اضافية نحو اعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما ولله دره فارسا ثم التمييز قد يكون مشتقا محمولا
نحو لله دره فارسا ويجوز كونه حالا وهو محمول على المميز وقد يكون في حكم المشتق غير محمول عليه نحو طاب زيد ابا لان
المراد طيب ابيه لا طيبه من حيث كونه ابا لآخر كما هو محتمل في قولنا طاب زيد ابوة فالتمييز على هذا على كل تقدير
يسند اليه حقيقة في المعنى ما يسند الى مميزه ظاهر فان الطيب حقيقة في المعنى في طاب زيد نفسا او ابا او ابوة لنفسه او ابوه
او ابوته ولهذا يقدر فيه شيء منسوب الى المميز فلا ابهام في النسبة وانما هو في احد طرفيها الذي هو المميز وقد يصير المثنى
في التمييز جمعا اذا لم يكن احتمال الالتباس كقول ابي طالب مخاطبا للنبي صلى الله عليه وسلم ۵ فاصدع بامرك
ما عليك غضاضة وابشر بذاك وقر منك عيونا كما جاء الجمع موضع المثنى في قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وثالثها
المستثنى وهو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها اثباتا ونفيا وهذا هو تعريف المطلق وليس بشيء
ما يقال انه لا يمكن تعريف مطلقه لاختلاف ماهيتي قسميه لان اختلاف الماهية في القسمين لا يوجب ان لا يكون بينهما

امر كلي مشترك بينهما كالحيوان بين الانسان والفرس نعم هذا الاشتراك المعنوي يشبه الاشتراك اللفظي فانه ليس معنى شيء له
حقيقة من غير ملاحظة اللفظ ووضع اللفظ كما في معاني العين فانه يمكن فيها الاشتراك المعنوي بهذا المعنى كمفهوم مسمى لفظ
العين فافهم قال الشيخ الرضي ثم نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرطه الا من تمام ماهيته فيخلو
المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاءني القوم الا حمارا المخالفة الحمار القوم في المجيء انتهى اقول فيه نظر لان ماهيته
ليست مجرد مخالفته للمستثنى منه في الحكم بل اخراجه عنه معتبر في حقيقته والاخراج لا يتصور بدون الدخول فلا يدخل
فيه المنقطع بل لا غائلة لو اعتبر في حقيقته الدخول اولا كما هو مقتضى الخروج لان ماهيته ليست حقيقية بل اعتبارية فيمكن
ان يعتبر فيها هذا المعنى ثم المستثنى على قسمين متصل هو المخرج عن المتعدد افرادا واجزاء بالا واخواتها الطور
لتكلم غير مستقل تناولا يدخل نحو جاءني القوم ولم يجئ زيد ومنقطع هو المذكور بعد الا واخواتها غير مخرج عن المستثنى
منه بل غير داخل فيه من الراس حتى يدفع شبهة دخوله وتوهم اندراجه تحت الحكم كالحكم التبعية وغيرها وههنا اشكال
قوي مفروغ عنه في كتب اصول الحنفية والشافعية اورده الشيخ الرضي حيث قال ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار
مدخوليته لان زيدا في قولك جاءني القوم الا زيدا لو قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم
اجمعوا ان الاستثناء المتصل مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول وان جاز التشكيك في مثله لم يصح في نحو له
علي دينار الا دانقا للعلم بان دانقا مخرج من الدينار والباقي بعده هو المقر به وان قلنا انه داخل في القوم
والا لما اخرج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض ظاهر يجب ان يجتنب
كلام العقلاء عن مثله وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين
عاما فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن مثله علوا كبيرا انتهى فنقل
عن بعضهم جوابه باختيار انه غير داخل بل القوم في قولك جاء القوم عام مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم
جماعة ليس فيهم زيد وقال بعض تلامذة العلامة الجامي قدس سره واجيب عنه بوجوه واختيار الشيخ الرضي ما اختاره
الاكثرون وقال هذا هو الصحيح وحاصله ان التناقض انما يلزم اذا تقدمت نسبة المجيء على الاستثناء لكنها متاخرة
عنه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى فالنسبة متاخرة عن المنسوب اليه قطعا كما انها
متاخرة عن المنسوب فالمنسوب اليه في جاء القوم الا زيدا هو القوم المخرج منهم زيد لا القوم المطلق حتى يلزم التناقض
ثم رد هذا الوجه للجواب بانه لا يتمشى في بعض ادوات الاستثناء كما عدا وما خلا فانهما ظرفان وقيدان للنسبة
فيكونان متاخرين عنها ثم اجاب من نفسه بقوله نعم يمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء متاخر عن النسبة متقدم
على الحكم فلا تناقض وبيان ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد نسبت المجيء الى القوم على
احتمال ان يكون على طريقة الايجاب بالقياس الى الكل او الايجاب بالقياس الى البعض والسلب بالقياس الى

البعض الآخر وذلك لان تقرر الايجاب او السلب بعد تمام الكلام فاذا قلت الا زيدا متصلا بجاء القوم تقرر السلب بالقياس الى
زيد والايجاب بالقياس الى ما بقي وليس معنى الاخراج الا المخالفة في الحكم ابد التشريكية في النسبة ولما لم يكن في المنقطع حكم
لم يكن هناك اخراج انتهى اقول لي في كل من السوال ووجوه الجواب نظر اما في السوال فلان التشقيق فيه والترديد
بين دخوله في المستثنى منه وعدم دخوله فيه في الاستثناء المتصل واه لا يخفى للعقلاء فضلا عن الفضلاء فضلا عن
الكملاء فان الدخول فيه معتبر في حده وحقيقته والا لم يبق فرق بينه وبين المنقطع كما عرفت فهذا الاحتمال منقطع
من الراس وينبغي بناء السوال على الدخول القطعي المعتبر في تحديده ولزوم التناقض في الحكمين واما في الوجه الاول
من الجواب وهو ما نقله الرضي عن بعضهم انه اذا هي من كل واه والى من كل لاه فان الخروج من الجماعة الخالية غير متصور
وهو خرق للاجماع وعليه فليس فرق بين المتصل والمنقطع وانتقض بتحديده واخراج للمتصل عن حد حقيقته بل بنائه
مما لا ينبغي ان يصغى اليه واما في الوجه الثاني للجواب وهو المختار للرضي على ما نقله المحشي فهو ان المستثنى لكونه من المنسوب
معدود من الفضلات الخارجة عن تمام الكلام فيتم الكلام قبله فيكون النسبة متقدمة على الاستثناء ومتاخرا عنه غير
متصور وكون المنسوب اليه هو المجموع يفضي الى كون المستثنى مرفوعا ومن الداخلات في تمام الكلام وركنا له بطلانه
اظهر من ان يخفى واما في الوجه الثالث المختار للمحشي فبوجهين الاول ان ذلك مبني على المذهب الباطل للمتاخرين من
اشتمال القضية على النسبتين النسبة التقييدية المسماة بالنسبة الحكمية وقد يعبر عنها بمطلق النسبة كما عبر بها عنها المحشي
والنسبة التامة المسماة بالحكم وبطلان هذا المذهب اظهر بديهي وخلاف التحقيق عند من له ادنى مسكة وقد ابطلناه في
رسالة صغير الحجم لنا في ابطال مذهب المتاخرين بوجوه سبعة لكنها تلفت من عندنا والثاني انه اذا انسب المجيء الى القوم
على طريق احتمال الايجاب الكل والبعض لم يكن دخول زيد في القوم قطعيا يقينيا ولا بد للمستثنى من دخوله في المستثنى منه
دخولا قطعيا كما يظهر لمن تتبع كلمات النحاة وعلى ذلك فرع النحاة ومنهم شراح الكافية ومنهم استاذه الجامي قدس سره
بان الا لا صفة محمولة على غير في جميع مشكور غير محصور ذنبه بالتفصيل وصرح بوجوب دخوله القطعي في المستثنى منه الا ان
التشريكية في النسبة الذي ادار عليه بناء الفرق بين المتصل والمنقطع الا بد خوله قطعا في المستثنى منه وبالنسبة الى
جملة القوم وكلامنا باحتمال النسبة الى بعضهم وكلهم والتحقيق في الجواب عن الاعضال عندي ممكن بطرق ثلثة الاول
ان صدق الحكم وكذبه منوط بتعلق المتعلقات الخارجية والشروط والقيود ايضا وان كانت خارجة عن تمام الكلام فانك
اذا لم تضرب زيدا وقلت ضربت زيدا كذب الكلام وان كان اصل ضربت الذي هو الكلام تامه صادق لضربك عمروا مثلا
وكذا ضربت غلام زيد علم تضرب غلام عمرو وقلت ضربت غلام عمرو كذب الكلام والاضافة خارجة عن تمام الكلام وان
صدق ضربك الغلام بعينه ضربك غلام زيد وكذا اذا لم تضرب زيدا حين كنت راكبا وقلت ضربت راكبا زيدا كذب الكلام
بكذب القيد الخارج عن اركان الكلام وكذا اذا لم تضرب ليلا وقلت ضربت زيدا ليلا كذب الكلام بانتفاء قيد الظرف

الخارج بل للامور الخارجة مدخل تام ومداخلة بينة في تغيير الكلام من حالة الى حالة اخرى مباينة للاولى حتى من حالة الخبر
الى الانشاء كما قلت زيد قائم فهو خبر واذا ضممت اليه ان طلعت الشمس لم يبق خبرا لان ادوات الشرط تخرج الشرط والجزاء
عن كونهما خبرين ومقتضيين على ما هو المحقق عند التحقيق وعن التخيير الى التعليق كما قلت انت طالق او عبدي حر فهو تخيير فاذا ضممت
اليه ان دخلت الدار صار تعليقا وهكذا الى غير ذلك من التغيرات المتشتتة من الاطلاق الى التقييد بالوصف والظرف والغاية
ومن العموم الى الخصوص وغير ذلك فاذا فهمت هذا علمت ان الحكم يكون معلقا بعد الكلام على التغير وعدمه بالامور الخارجية
والمغيرات الاتية فاذا لم يرد مغير يبقى على اطلاقه او عمومه او خبريته او تخييره وغير ذلك واذا ورد عليه غيره فلا يتم الكلام
على حاله الا بعدم التغيير وبعدم الموانع عن حالته السابقة فاذا حال الاستثناء فانه مغير على ما ثبت في الاصول فلا يتم
الحكاية والاخبار باخباره عن الواقع ونفس الامر والحكم على الكل لا يستقيم الا بعدم الاستثناء فاذا وقع الاستثناء تم به
الحكاية عن البعض والحكم على الكل على هذا لم يبق الا في مجرد التصور والملاحظة الخالية عن الاخبار الواقعي الحاكي عن الواقع
ولا يكون للحكم مع قطع النظر عن الاستثناء على تقدير الاستثناء محكي عنه بل هو معدود من التصورات والمفردات الغير الحكائية
والمحكي عنه انما هو المجموع ما ثبت من الحكم بعد الاستثناء هذا هو التحقيق المختصر في هذا المقام وهو اللائق والتفصيل في
زبرنا المتوسطة والتحقيقات المتفرقة لنا في العربية والمعقول ومقامه الاصلي هو اصول الفقه والثاني
ان المنسوب اليه هو المجموع من حيث هو المجموع وكون المستثنى فضلة ومعدودا خارجا عن تمام الكلام حكم لفظي ظاهري
بناء على ظاهر ما يفهم من ذكره من ظاهر ما يفهم من المنسوب اليه او المنسوب اليه هو الباقي بعد الثنا على ما يراه
الحنفية لا ان الحكم فيه يثبت بالتعارض كما يراه الشافعية والباقي بعد الثنا هو المحكوم عليه والمنسوب اليه
فالاخراج والاستثناء خارج عن تمام الكلام بل من شرائطه وعلله المتممة المحصلة للمحكوم عليه
المنسوب اليه الكلام فلهذا عد المستثنى من الفضلات المنصوبة بهذه الملاحظة فلا يلزم التناقض وما قيل
ان ما عدا وما خلا ظرف وقيد فيكونان متاخرين عن النسبة فهو ليس بشيء لانه على تقدير الاستثناء بهما بمعنى غير فكان
كلا منهما بمنزلة الصفة للمستثنى منه كانه قيل جاء في القوم الذي هو غير زيد فهو من تمام الكلام ويمكن ان يجعلا ظرفا
وقيدا للمستثنى منه لا لاصل الفعل بجعل كل منهما ظرفا مستقرا والمعنى جاء القوم الواقع خلا زيدا وعدا زيدا فلا يتوجه
الايراد والثالث ان نفس الحكاية مع قطع النظر والملاحظة عن مرتبة المحكي عنه والمصداق للحكاية عنوانا هو مفهومها
التعبيري اللحاظي وحقيقة معنونة ومقصودا في مرتبة تعلق القصد واللحاظ والالتفات بها وبهذا الاعتبار يقال
ما يقال عند بعض المحققين ان النسبة داخلة في مفهوم القضية وعنوانها مرتبة ولحاظها الا في حقيقتها ومعنونها وعلتها
وملحوظها ومقصودها وليس في مرتبة لحاظها ومفهومها التعبيري لها حكاية واخبار قاطع عن الواقع ونفس الامر بل كانه
من اللحاظات المفردات التصورية من حيث انه مفهوم من المفهومات واذا عرفت هذا التمهيد نقول ان دخول المستثنى

في المستثنى منه في مرتبة لحاظها الحكائية والخبر ومرتبة عنوانها التعبيري ومفهومها اللحاظي الذي ليس فيه اخبار وحكاية عن الواقع وانما الاخبار في مرتبة معنونها وحقيقتها المعبر عنها لها وبالحظها ومقصودا وغاياتها وتلك المرتبة لما تحصل ولم تتم بعد لملاحظة الاستثناء وحمله الملاحظين نفع عنوانا وتعبيرا ومفهوما لحاظيا لتلك المرتبة الاخبارية وحينئذ فيتحمل لما يحكى عنه ومصداق للاخبار فلا يلزم التناقض لعدم تمام الحكاية في مرتبة قبل الاستثناء على تقدير الاستثناء لانه في تلك المرتبة كالمفردات المفهومية نعم على تقدير عدم الاستثناء ينعقد ذلك المفهوم عنوانا للحكاية وتتم بمجرده وينعقد حكايته وهكذا حال سائر المغيرات فانعقاد الحكاية بالمفهوم السابق انما يستقيم على تقدير عدم الموانع والمغيرات وههنا ان المرتبتان للعنوان واللحاظ والمعنون والحقيقة المقصودة تتقومان وتستخرجان في الكلام الانشائي ايضا فافهم وتدبر فان المقام غامض عويص لا انفهام لدقته ولطافته والحق لا يتجاوز ذلك والتحقيق البسيط في مصنفاتنا الاخر فاقتصرنا على هذا القدر الوجيز لقدر فهمك واستعدادك لضيق المقام وغرابة المحل في هذا المرام فانه معركة الفحول الاعلام في المعقولات المزلة الاقدام والمذلة الافهام والمضلة الاقلام ثم المستثنى قد يكون منصوبا وقد يكون صالحا للبدلية وقد يكون جرا على حسب العوامل وقد يكون مخفوضا فالمنصوب في اربعة مواضع الاول فيما كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب اي الكلام الغير المشتمل على النفي والنهي والاستفهام والثاني فيما كان مقدما على المستثنى منه والثالث فيما كان منقطعا بعد الا في لغة الحجاز مطلقا وبنو تميم يفصلون في حكم الواقع بعد المتعدد وبعد غير المتعدد فينصبون الاول ويبدلون الثاني والرابع فيما كان بعد خلا وعدا في اكثر الاستعمالات وبعد ما خلا وما عدا وليس ولا يكون ثم امثال قول الشاعر ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وقوله فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما يبقي من المال باقيا معدود من الاستثناء المتصل لا من المنقطع على ما قصد الشاعر كما هو الظاهر فانه جعله من المتصل مبالغة في المدح اي ان كان ولا بد من العيب ففيهم عيب واحد فحسب وهو فلول سيوفهم من القراع وفي اخلاقه نقص واحد وهو جوده الكامل المفرق لماله يعدون ما في ظاهره وفي شائبة من النقص وان كان في التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب غلوا في الثناء كما قاله الرضي وهذا كله مفروغ في فن البديع في بيان المدح بما يشبه الذم ثم اختلفوا في العامل الناصب للمستثنى فقالت البصرية هو الفعل المتقدم او معناه بتوسط الا وقال المبرد والزجاج هو حرف الا لقيامه معنى الاستثناء به وهو معنى العامل المتقوم به المعنى المقتضي ولكونها نائبة عن استثنى المتكلم كما ان حرف النداء نائب عن انادي وقال الكسائي ينتصب بان مقدرة بعد الا محذوفة الخبر فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وقال الفراء الا مركبة من ان ولا العاطفة حذفت النون الثانية تخفيفا وادغمت الاولى في اللام فاذا انتصب الاسم بعدها جاء ان واذا تبع ما قبلها في الاعراب اي في صورة يجعلونه بدلا فبلا العاطفة فعلى هذا الاصل قام القوم ان زيدا لا قام اي لم يقم فلا لنفي حكم ما قبل الا عن لفظه وقال بعضهم هو منصوب باستثنى كما ان المنادى منصوب بانادي والا وحرف النداء دليلان على تقدير الفعلين وقال صاحب الكافية في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فحينئذ نحو القوم الا زيدا اخوتك هذا كله نقله الرضي عن اهل المذاهب واورد عليها نقوضا ومنوعا غير مذهب البصرية والمبرد والزجاج ونحن نحقق بهذا المقام

ونقح المذهب الصواب فی مقام البسط من هذا والمستثنی الصالح للبدلية هو الواقع بعد الا فی كلام غیر موجب مع ذكر المستثنی منه والبدل فيه مختار والاستثناء فيه جائز نحو قوله تعالی ما فعلوه الا قليل وفی قراءة الا قليلا وشرط الرضی فی صحة البدلية شروطا ان يكون بعد الا ومتصلا ومؤخرا عن المستثنی منه المشتمل علی استفهام او نهی او نفی صريح او مؤول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء وان تراخی المستثنی عن المستثنی منه والبدل ههنا بدل البعض ولا حاجة الی الضمير العائد الی المبدل منه لقرينة الاستثناء المتصل المقتضی للبعضية وقد يقال كيف يكون بدلا والاول مخالف للثانی فی النفی والايجاب واجيب بانه لا منع منه مع الحرف المقتضی لذلك كما جاز فی الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفی مع ما بعده صفة لرجل والمستثنی المعرب علی حسب العوامل فيما كان المستثنی منه غير مذكور وهو المسمی بالاستثناء المفرغ والا كان التفريغ فی الاصل صفة الفعل ولكن يشترط لهذا الاعراب ان يكون الكلام غير موجب نحو ما ضربنی الا زيد واما الموجب فيقل فيه استقامة المعنی نحو كل حيوان يحرك كله الا الفك عند المضغ الا التمساح ويستطيع الله تعالی الا المستحيلات وقرأت الا يوم كذا وضربته الا بالسوط وقوله تعالی ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال وقد يقام القرينة علی التبعيض من جملة الجنس كما اذا قيل لك لما لقيت صناع البلد فتقول لقيت الا خلا نا لكن الاغلب عدم الاستقامة فی الموجب والاستقامة فی غيره فليس عدم الايجاب شرطا حقيقيا لهذا الاعراب بل باعتبار غالب الاستعمالات وعلل الرضی علی هذا النحو من الاعراب بان المنسوب اليه الفعل وشبهه كما تكرر ذكره هو المستثنی منه مع المستثنی وانما اعرب المستثنی منه بما تقتضيه المنسوب دون المستثنی لانه الجزء الاول والمستثنی صار بعده فی حيز الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن اتباع المستثنی للمستثنی منه فی الاعراب فهو اولی كما فی ما قام القوم الا زيد انما يكون من تمام المنسوب اليه وعبرة امكان اتباعه اياه بتجويز حذف المستثنی منه وقيام المستثنی مقامه علی البدل وذلك فی غير الموجب وان لم يجز حذفه كما فی الموجب لم يجز اتباع المستثنی اياه بل وجب نصبه لكونه فی حيز الفضلات كما ذكرنا انتهی حاصله ان المستثنی كانه جزء من المنسوب اليه للفعل وشبهه او معناه سواء كان المنسوب اليه فاعلا او مفعولا او غير ذلك فان المستثنی منه لا يتم كونه منسوبا اليه حقيقة الا بالمستثنی فهما كانهما سيان فی كونهما جزئين من المنسوب اليه فكان ينبغی ان يتكافا فی اعرابها لكن المستثنی منه لما كان جزء سابقا مقدما فی الكلام وفی اللحاظ انسحب الاعراب من تلقاء المنسوب ای الفعل وغيره علی المستثنی منه بالذات وعلی هذا فان امكن ان يستتبع المستثنی منه المستثنی فی الاعراب بالبدلية مع ذكر المستثنی منه او امكن قيامه مقام المستثنی منه فی حالة تفريغ الاستثناء لزم اعرابه باعراب المستثنی منه تبعا بالبدلية او نيابة عنه فی حالة التفريغ والمستثنی المخفوض فيما كان بعد لفظ غير وسواء وسوی وبعد ما حاشا فی اكثر الاستعمالات واما اعراب هذه الالفاظ فاعراب حاشا وسوی وسواء هو النصب علی الظرفية وفی حاشا خلاف فی الحرفية والاسمية والفعلية واعراب غير كاعراب المستثنی علی التفصيل المذكور وانما ينجر المستثنی فی هذا الموضع لاضافة هذه الالفاظ اليه فهو مجرور بالاضافة ثم اعلم ان هذه الثلثة من غير المفاعيل كلها فضلة فاصلة لما اختصاص ووقار بين ايدی سلاطين عالم الكلام فهی كالوزراء ليست عمدة تنزلت ولا فضلة فضولية فهی ليست كالخوة

السلاطين او اولى قرباهم او كالوزراء العظماء الكرماء ولا من العساكر العامية والكتائب والجنود الحامية فلهذا استحقت النصب
الذي هو النصب المتوسط القريب الاعلى منصب الوزارة اما كون الحال كذلك فلانه قيد وشرط للعامل بمنزلة المفاعيل ولانه في المعنى
لشبه ولمضاهي المفعول فيه لانه تميز زمان الفعل بالتوقيت والتخصيص والتعيين بحدث اخر ولانه لا يخلو فعل عن وقوعه عن هيئة
وحالة وهيئة لصالحة لوقوعها حالا فكان الفعل محتاج اليه ايضا ولانه يجب فيها مقارنة الحدثين حدث الفعل وحدث الحال
فهذه المقارنة اورثت شدة العلاقة والارتباط بالفعل ولانه يشترط لها ان تحمل على الفاعل والمفعول والحمل لا يتصور بدون الاتحاد
في الوجود فكانها بهذه الملاحظة والجهة نائبة منابها فلا اقل من استحقاقها النصب لو حرمت الرفع واما كون التمييز كذلك فلانه يشبه
المفعول في كونه قيدا رافعا للابهام ودافعا للعقيفة الشيوع ولانه اذا كان عن فاعل ومفعول فيكون نائبا عنهما وينسب اليه
الفعل حقيقة بالنظر الى المعنى والى المميز بحسب الظاهر كما امتلئ الاناء ماء فان الممتلي في الحقيقة ليس الا الماء والاناء انما هو ممتلئ
مجازا ولانه يفتقر اليه المميز لابهامه وتنزلزله وغاية شيوعه واضطراب الفهم فيه افتقارا كاملا بالغا مثل افتقار الفعل الى الفاعل
ولا اقل من مضاهاته افتقاره الى المفعول فبهذه الجهات استحق هذا المنصب النصب واما كون المستثنى كذلك فقد عرفت حالة
بالتفصيل منا ومن الرضي انه كانه جزء من المنسوب اليه الفعل ولا يتم الكلام من غير ملاحظة وهذا المعنى يصلح وجها لانتصاب
التمييز ايضا فانه ايضا كانه جزء من المنسوب اليه الفعل بل هو المنسوب اليه حقيقة بحسب المعنى فهذا وجوه انتصاب هذه الفضلات الغير
العمدة وسياتيك الفضلات العمد المنصوبة من جهة مضاهاتها الفضل وتنزلها عن مدارجها السامية العظيمة ومعارجها العالية
الفخيمة وهذه الفضلات اربعة كما كانت الاولى ثمانية خمسة منها مفاعيل وثلثة غيرها فاولها بهذا الاعتبار ورابعها بالاعتبار
السابق من تعديد الفضلات غير المفاعيل اسم ان المشددة المكسورة الهمزة واخواتها المسماة كلها بالحروف المشبهة بالفعل
على ما حررنا مضاهاتها الافعال تفصيلا وهو المسند اليه الوارد عليه احدى هذه الحروف الستة وهذا الاسم لا يتاخر عن الخبر الا اذا كان
الخبر ظرفا فيصح تقديمه على الاسم فان الظرف يتوسع فيما لا يتوسع فيه غيره نحو ان في الدار زيدا وعدم صحة تقديم اخبارها على اسمائها
مبني على ما ذكر ان اعمالها قد عهد كعكس اعمال الافعال فطبعية اعمالها تقتضي تقديم المنصوب على المرفوع لتبقى على عمل عملها
الذي هو عكس عمل الفعل فان المعطى لما هو هذا النحو من العمل والا يلزم مساواتها لاصولها التي هي الافعال واما تحقيقا فمذكور
في شرح التتمة والمختصر في هذا الباب ان الاسماء في المعنى مفاعيل لمعاني هذه الحروف اذا لوحظت بالملاحظة الاستقلالية
وليس للجزء في هذا المعنى حظ فيبقى على اصله الذي هو الرفع وليس معمولا لهذه الحروف على ما حققنا سابقا وهو مختار الكوفيين
او يقال انه مرفوع بهذه الحروف من حيث ملاحظة كونه محققا او مستدركا او مشبها او متمنى او مترجى فهو بمنزلة المفعول الذي
لم يسم فاعله وهذه الاسماء منصوبة كان انتصابها بنزع الخافض كان تلك لاخبار محققة او مستدركة او مشبهة او متمناة
او مرجوة لهذه الاسماء فتقديره ثم ما يقال ان الاسناد بين المبتدا والخبر يصير مستانفا بعد دخول هذه الحروف وهو المراد
بقولهم هو المسند او المسند اليه بعد دخولها فلعل المراد به نوع خاص شخصي وصنفي من الاسناد والا فمن الظاهر ان الاسناد

السابق باق بعد دخولها لم يزل ولم ينعدم واى شئى باعث حامل على ازالته واعدام اللاحق لم تكيف وتقييد ذلك
الاسناد السابق السالف بمعانى هذه الحروف التى هى الكيفيات الخاصة من التحقيق والاستدراك وغيرهما كالجهات للنسبة
فى القضايا الموجهة فان الموجهة مقيدة بالنسبة الى المطابقة بحسب المصداق لاحيائية لها نعم يمكن ان يقال فى التمنى والترجى
انه يتبدل الاسناد الخبرى ويتحول الى الانشائية فكانه نسبة لتخالفهما فى الحقيقة فتدبر وتفكر وقد حققنا شيئا من
هذا فيما سبق وفصلنا التحقيق فى مقامات البسط فى التصانيف المطولة فى العربية والمعقول وثانيها وخامسها
بالاعتبارين المذكورين خبر كان الناقصة واخواتها من الافعال الناقصة عند النحاة والكلمات الوجودية
او الروابط الزمانية عند اهل الميزان وقد عددناها فيما قبل وهو المسند الوارد عليه احد هذه الافعال للعمل فيه والتاثير
اللفظى بالنصب والمعنوى ما يراد معانيها عليه والنسبة بها اليه وتكيفه به باعتبار تكيف نسبته بمعانيها ووجه انتصابه مضاهاته
المفعول باعتبار وقوعه بعد المرفوع واحتياج هذه الافعال اليه بعد المرفوع كاحتياج الافعال المتعدية الى مفاعيلها
بعد فواعلها ثم مشابهة اخبارها ومضاهاتها ومحاكاتها المفاعيل عند كون الافعال الناقصة مشتملة على الربط النسبى و
الزمان وكونها وجودات رابطية مخصوصة بخصوص الزمان والدوام والتوقيت والرجوع والانتقال وغير ذلك
او سلب الربط كما فى ليس من عدم اشتمال على الحدث المصدرى المستقل مشابهة ناقصة وهو الحق المحقق الاحق بالافتقار
والاعتقاد واما مشابهتها اياها عند كونها كلمات وجودية وكونها مستقلة باعتبار انها مشتملة على الحدث المصدرى
المستقل كالافعال المتعدية كما لبعض الافاضل السهالوية من المعقوليين فمشابهة ومضاهاة تامة كاملة لكن المذهب سخيف
جدا وقد ابطلناه فى تصانيفنا فى فن الميزان وقد حققنا هذا الامر ونقحنا معانيها فى شرحنا البسيط المحقق لمختصر الميزان
وهو كانه ميزان لذيذ مخترع ومنطق جديد مبدع من شاء فليطالعه واما اخبار هذه الافعال كامر اخبار المبتدأت وقد
يحذف عاملها نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجب الحذف فى مثل اما انت منطلقا انطلقت
اى فى مقام الحذف بالتعويض ومعناه ان كنت منطلقا انطلقت ونحو قوله ؎ ابا خراشة اما انت ذا نفر فان
قومى لم ياكلهم الضبع اى لان كنت ونحو قول الآخر ؎ اما اقمت واما انت مرتحلا * فالله يكلأ ما تاتى وما تذر * وثالثها
وسادسها بالاعتبارين السابقين اسم لا التبرئة التى تورد لنفى الشئى الذى هو خبرها عن الجنس والمراد به
اسمها المنصوب بها وهو المسند اليه الواردة عليه لا النافية للجنس للتاثير فيه بالنصب لفظا والانتفاء الاستغراقى الجنسى
الحاوى لجميع الافراد معنى فتنصبه اذا كان متصلا بها نكرة مضافا او مشبها بالمضاف فى التقييد بشئى هو من تمام معناه
نحو لا غلام رجل فى الدار ولا عشرين درهما عندك فان كان مفردا غير مضاف ولا مشبها به فهو مبنى على الهيئة التى
ينصب بتلك الهيئة كالفتح فى المفرد والياء المفتوح ما قبلها فى التثنية والمكسور قبلها فى الجمع والكسرة فى الجمع
المؤنث السالم وان كان معرفة علما او ضميرا او اسم اشارة وغيرها او كان غير متصل بها مفصلا عنها بفاصل وجب

رفعه وتكرير لا واسمها نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا هذا ولا ذاك لا في الدار غلام رجل ولا غلام امرأة ووجه انتصاب
اسمها بالقيود المذكورة انه في المعنى مفعول الفعل اي انفي غلام رجل ان يكون في الدار او يقال خبرها مرفوع من حيث انه نائب
لم يسم فاعله يعني انه منفي عن اسمها واسمها منصوب بنزع الخافض الذي هو من كما قلنا في اخبار المشبهة بالفعل واسمائها
او يقال لا هذه مشابهة لليس في النفي وعكس عملها العملية كما عكس عمل المشبهة بالفعل امل الافعال وانما قيد نفسه القيود
المذكورة لان عملها ضعيف لضعف المشابهة فيتقوى بهذه القيود لان الاتصال يقوي العمل وكذا الافادة مع افادة
للاسمية السابقة الى الاعراب وكذا النكارة مساعدة لكمال النفي لكون النفي مع نفيها كاملا استغراقيا او يقال
انه منصوب بنزع الخافض لاشتمال معناه على معنى من الاستغراقية كما قيل في وجه بناء المبني ووجه بناء المبني على ما
هو المشهور اشتمال الاسم على معنى من الاستغراقية اي لا من رجل في الدار واما على تحقيقيا كما هو مشروح في شرحنا
للتتمة فهو انه مشتمل على اللام الاستغراقية او يقال انه مركب حذف منه التنوين لتثاقله بتركيبه مع عامله كما فسره الزجاج
قول سيبويه واما رفع المعرفة والمفصول فلضعف عمل لا فيبقى على اصله الذي هو الرفع المستحق لكونه مبتدا بالاصل
ولذا يجوز الرفع في نعت المبني والمنصوب لضعف بنائه وانتصابه واما التكرير فلمطابقة الجواب السؤال كانه قيل هل
في الدار غلام رجل ام غلام امرأة او هل زيد في الدار ام عمرو فقيل لا في الدار غلام رجل ولا غلام امرأة ولا في الدار
زيد ولا عمرو وللتحقيق مقام آخر يقتضي بسطا يليق به على غيره وصفة المبني المتصلة به يجوز فيها البناء والاعراب النصب
والرفع وفي صفة ليس هذا اشتباهها يجوز النصب والرفع لفظا ومحلا لا البناء وكذا في العطف يجوز النصب والرفع لا البناء
واما باقي التوابع وهو البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظي فينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا كحكم هذه التوابع مع المنادى
المضموم على ما نقله الرضي عن الاندلسي واما التاكيد المعنوي فلا يجوز في النفي المبني ثم اسم لا كثيرا ما يحذف مثل لا عليك
اي لا باس عليك ورائحها وسائرها بالجنسين المسطورتين خبر ما ولا المشبهتين بليس هما في النفي بمعنى ليس من الافعال
الناقصة وهو المسند الوارد عليه احد هذين الحرفين لا عمل اللفظي والمعنوي فيه ونصبهما فيه لغة حجازية واما بنو تميم فلا يجوزون
لهما عملا في الاسم والخبر فهما عندهم حرفان غير عاملين كحروف العطف والتنبيه والتحضيض وغيرها وقد ورد الكتاب
العزيز بلغة الحجاز قال الله تعالى في سورة يوسف ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم وقد انكر الرضي عمل لا في الاسم و
الخبر وهي ليس عنده عاملة المشبهة بليس اصلا قال وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم
رفع الاسم بلا ونصب خبرها في موضع فاللغة الحجازية اذن اعمال ما وحدها دون لا عمل ليس بشروط مستجمعة وغيرهم
الحجازيين وهم بنو تميم لا يعملونهما مطلقا انتهى واما قول الشاعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح فهو عنده
ضروري لضرورة الشعر واما غير الرضي فيقول تشبيه لا بليس وعملها عمله لكنه ايضا يقول بان عملها سماعي لا قياسي
وبالجملة عملها عند ما تقصد استعمالها كالعدم فافهم ثم اذا تقدم الخبر على الاسم او نقض النفي بالا الاستثنائية

الناقصة للنفي بالاثبات على ما هو المحقق عند الحنفية ايضا كما عند الشافعية يبطل عملها في الاسم والخبر وكذا اذا عطف على اسمها
بعاطف موجب كلا ولكن وبل خبرها فرفع المعطوف واجب لبطلان العمل فيه اصلا لضعف عملها بالمشابهة الناقصة التي هي
خارج في النظر فتدبر فهذا تمام مبحث المنصوبات التي هي فضلات فاضلة من الخدم الخاصة لاركان الكلام فنشرع في المجرورات
التي هي فضلات فضولية مخفضة ناقصة ادون مرتبة من الفضلات الكاملة الرئيسة من وجه فنقول الفضلة المخفضة الناقصة
التي لها خفوضية ادنى بالعمدة هي الاسم المجرور. والمجرور هو ما اشتمل على علامة كون الاسم فضلة ناقصة ادنى
من الفضلة الفاضلة وهو انما يجر ويخفض ابدا وحرف الجر عليه كما تقول مررت بزيد والمال لزيد وزيد كعمرو وغير
ذلك وبتقدير حرف الجر فيه فهو مجرور بالمضاف القائم مقام حرف الجر او يكون حرف الجر فيه حكما تبعية الاسم
المجرور بحرف الجر او بالمضاف المقدر فيما بينه وبين المضاف اليه حرف الجر وهو الاصل كما في المجرور بالمضاف بلا اضافة
اللفظية وقد اضطربت كلمة النحاة ونظار كلامهم وشراح متونهم في الاضافة اللفظية والمضاف اليه بهذه الاضافة
هل فيها العامل في المضاف اليه هو المضاف او غيره وكيف لصدق تعريف المضاف اليه على ذلك وليس ههنا حرف الجر
لا لفظا ولا تقديرا وغاية لفهمهم وقصارى امرهم في هذا الباب انهم اتبعوها الاضافة المعنوية وبحكم هذه التبعية جعلوا
المضاف فيها عاملا في المضاف اليه والتحقيق عندي في باب العمل والعامل ان العوامل هي النسب اي المعاني الرابطية
النسبية التي ترتبط بها المعاني المستقلة وتقع تلك المعاني النسبية مرايا لملاحظة الطرفين ووسائط لاتصاف الطرفين
بالاوصاف التعلقية ووسائل الى التعرف حالها الناشية من تلقاء ارتباطها وتعلقها بالروابط المخصوصة وذلك
لان المعاني المقتضية للاعراب المعرف للاحوال المميز بين الكلمات بتمايز احوال تعلقية ارتباطية بتمايز دلالات
الاعرابات واختلافاتها انما تقوم بالنسب والمعاني الارتباطية النسبية هي المناشي لحدوث تلك الاوصاف
الناشية الحادثة المقتضية للاعرابات بخصوصها وتلك الاحوال العارضة لمعاني الكلمات المستقلة فالنسب التامة
باسرها على اختلافها هي العوامل الرافعة المقتضية لارتفاع طرفيها اذا كانا اسمين بل هي الرافعة للمعنى الحدثي
المسند المضمون في الفعل ولمضمون الجملتين او الجملة في الجملة الفعلية والشرطية والجملة التي خبرها جملة او جزءاها
جملتان كما في زيد قائم لحقيقة زيد ليس بقائم رفعا محليا لا يبرز لعدم صلوح الارتفاع اللفظي او التقديري
في المحل نعم اقتضاء النسب التامة لارتفاع طرفيها والكان بنفس مفاهيمها كليا لا ينبغي تخلف بعض المواد
عنه ولكن بعروض بعض العوارض وهذه من التنزيلات على ما ذكرنا بقي اقتضاءها الاكثر بالستثني منه لبعض
الصور كما في اسماء المشبهة بالفعل واخبار الافعال الناقصة ومفعولي افعال القلوب وغير ذلك بمشابهات
نقصة منزلة عن مدارجها السامية لعم اقتضاء النسب التامة المطلقة عن قيود وتكيفات مخصوصة ناشية عن خصوص
معاني تلك الحروف وتلك الافعال لهذا الارتفاع لعله كلي لم يجبر فيه تخلف مادة الا ان يكون شاذا نادرا لم يعبأ

اليه نظرنا الى الان والنسب التامة المتكيفة بمعانى هذه الحروف وهذه الافعال فبقيت انحاء المشابهات المنزلة المنقوصة
وكذا النسب التقييدية من الناشئة الافعال واشباهها من حيث هى اشباهها تقع مناشئ للنصب فتكون عوامل
ناصبة لمتعلقات الفعل وشبهه او متعلقات ركن الكلام واجزاء الجملة كما فى المنصوبات المفاعيل وغيرها من المنصوبات
السبعة واما التبعية الاعراب باعراب السابق كما فى النسب التوصيفية والبدلية والتاكيدية والعطفية البيانية والحرفية
فهذه النسب هى العوامل المنواصية النسب الاضافية المجردة عن معانى حروف الجر كما فى الاضافة اللفظية والنسب
الاضافية بتوسط حروف الجر المقدرة والنسب الاضافية بتوسط حروف الجر الملفوظة بمعانى الافعال واشباهها
وما فى معنى الفعل او ركن الكلام او ما ضاهاها مناشئ لانجرار المنسوب اليه بهذه النسب الخاصة اما بلا توسط اصلا كما فى
الاولى او بتوسط الحروف الجارة التى هى وسائط محققة سفراء كما فى ثانى فتسمى الواسطة فى الثبوت كما فى الثانية والثالثة
فهذه المعانى النسبية الخاصة بانحائها الثلاثة هى العوامل الجارة للاسماء المجرورة لفظا او تقديرا او محلا واما مفهوم
النسبة الاضافية فمفهوم ظاهر يفهمه كل احد لا حاجة الى تفسيره الا التفسير التنبيهى على البديهى الخفى كمفهوم النسبة التوصيفية
والمحذور لو لزم فانما يلزم على ما ذكر من تعريف المضاف اليه من الاسم الذى ينسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا او
تقديرا مرادا كما فى الكافية لا على ان يذكر تفسيره من الاسم المنسوب اليه بالنسبة الاضافية ثم لا مانع لو التزم تقدير
حرف الجر فى الاضافة اللفظية وهو حرف اللام وليقدر اصل ضارب زيد ضارب لزيد وليفرض تقدير هذا الحرف بعد
الاضافة وان لم يكن المتعلق السابق لعمل صيغة الصفة فى معمولها مستغنيا لهذا التقدير وهذا وان لم يكن مما اختاره جمهور
النحاة من تعرى الاضافة اللفظية عن تقدير حرف الجر فليس الامر مما يجب فيه التقليد ويحرم علينا خلع ربقة تقليدهم و
نزع قلائد اتفاقهم وليفرض علينا ان نؤمن بما بين دفتى كتاب سيبويه والاخفش والخليل ونظرائهم ونظار كلامهم
كالرضى وغيره الا ترى ان حرف الجر كاللام والى وعن وغيرها ترى على المفاعيل ما لصلة وللتقوى العمل وما كتبه
فلا مضائقة فى تقديرها فى امثال هذه المواضع ولا سيما وفيه ضرورة ثم الاضافة بلا توسط حرف الجر لفظا تنقسم على
قسمين اضافة لفظية واضافة معنوية لانها اما ان يكون فيها صيغة الصفة اى اسم الفاعل واسم المفعول ومضافة
والصفة المشبهة الى معمولها الذى يصح ان يعمل فيه بشرائط عملها كالفاعل والمفعول والمفعول الذى لم يسم
فاعله اولا الاولى اضافة لفظية والثانية معنوية فالحصر عقلى دائر بين النفى والاثبات لا استقرائى والاضافة
المعنوية تفيد فائدتين فائدة لفظية التخفيف فى اللفظ بحذف التنوين اذا كان منونا او حذف نونى التثنية
والجمع اذا كان مثنى او مجموعا وهذه الفائدة لا تتصور فى المضاف الغير المنصرف او المبنى اذا لم يكن مثنى ولا مجموعا
وفائدة معنوية هى افادتها التعريف فى المضاف اذا اضيف الى معرفة او التخصيص وهو تقليل الاشتراك وتنقيص
الشيوع اذا اضيف الى النكرة فالمراد بغلام زيد هو الغلام المخصوص المتعين لزيد لا احد من غلمان زيد حتى يغير

الام الى التخصيص في شيوع الغلام ويبقى نكرة مخصصة لا معرفة فالاضافة ههنا بهذا النحو بحسب الاستعمال تفيد معنى لام العهد الخارجي وقد لا تفيد هذا المعنى من العهد على خلاف وضعها الاصلي كلام العهد الذهني قال الشيخ الرضي وانما افادت تعريفا مع المعرفة لان وضعها لتفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي معه مثلا اذا قلت غلام زيد اذا كان لزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او بكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية هذا اصل وضعها ثم قد تقال جاء في غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله شعر ولقد امر على اللئيم يسبني + وذلك على خلاف وضعه انتهى + ومن ههنا اشترط في هذا النحو من الاضافة تجريد المضاف عن التعريف لئلا يلزم تحصيل الحاصل او تحصيل ما هو انقص من الحاصل اذا اضيف الى المعرفة او النكرة فان كان علما نكر كعثماننا وعثمانكم اى واحد ممن سمى بهذا الاسم نحو قوله شعر علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم + بابيض ماضي الشفرتين يمان + ولا يجوز اضافة باقي المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها واجاز الشيخ الرضي اضافة العلم مع بقاء التعريف العلمي وقال لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد صدق يجوز ذلك وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد ومثله قولهم مضر الحمراء وانمار الشاء وزيد الخيل انتهى فعلى هذا لا يكون التجريد شرطا بل غالبا والاضافة اللفظية لا تفيد الا التخفيف في اللفظ كالتنوين في ضارب زيد ونوني التثنية والجمع في ضاربا زيد وضاربو زيد والضمير في الحسن الوجه اذ اصله الحسن وجهه فحذف الضمير واشتمل عليه صيغة الصفة بعد الاضافة وقد يتخلف عن هذا الاصل بعض المواد كالضارب الرجل حملا على الحسن الوجه لتشاركهما في اضافة صيغة الصفة المعرفة باللام الى اسم الجنس المعرف بها وانما لم نقل تفيد الاضافة اللفظية التخصيص مع ان التخصيص حاصل في الضارب باضافته الى زيد من ضارب عمرو وبكر وغيره لان هذا التخصيص كان حاصلا قبل الاضافة حين كونه عاملا فيه فلم تعتبر الاضافة مفيدة له و ليست موضوعة لافادة التعريف قطعا فلا فائدة بها معنوية وانما هي مفيدة فائدة لفظية وهي التخفيف في بعض المواد لا في كلها كما في غير المنصرف كاحمر الوجه وكما في الضارب الرجل والاضافة المعنوية اما ان تقدر فيها اللام اذا كان المضاف اليه غير جنس المضاف ولا ظرفا له كغلام زيد او تقدر فيها من وقت المجانسة وهي الاضافة البيانية كخاتم فضة او تقدر فيها في وهو قليل اذا كان ظرفا للمضاف كضرب اليوم وضرب المسجد اى في اليوم وفي المسجد ومنه صوم النهار وصوم رمضان ونحو قربان الاضحى وصلوة العشاء وصلوة الفجر وصلوة المسجد وغيرها ولا يضاف الشئ الى مساويه والى اعمه كالناطق والانسان والاسد والليث واليوم والاحد وغير ذلك ويجوز الى الاخص مطلقا كشجر الاراك وعلم الفقه ويوم الاحد والى الاخص من وجه بيانية كانت كخاتم فضة او لامية كغلام طفل والى المباين كغلام زيد وامراة فرعون لامية فقط ولا يجوز اظهار اللام في مثل يوم الاحد ومسجد الجامع وطور سيناء والاسماء اللازمة مثل عند ودون ولدى وذو وفي كل فان كلها

لا الضاف الا مجردة عن اللام واد خال اللام على ما اضاف اليه يورث المنافرة ثم اعلم انه قال الشيخ الرضي ما محصله ان الاضافة الى
جائزة العمل بدا فيما بوخا ملها واضافتها اليه لفظية وان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع والظرف والمعمد وا
كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال والاستمرار ويضافان الى مرفوع هو ميب نحو زيد ضامر بطنه ومودب خدامه الا الى مرفوعها
لم يكن سببا نحو مررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر ويعملان في غير ما ذكر من المفعول به وغيره اذا كان بمعنى
الحال او الاستقبال او الاستمرار واضافتها الى المفعول به والمفعول فيه لفظية على الاولين وعلى الثالث يحتملهما والمعنوية
وقد يأول بعض الاسماء باسم الفاعل والمفعول المستمر فيصير الاضافة لفظية كما يأول القيد بالمقيد والعبر بكسر العين او فتحها
وسكون الموحدة بالعابر انتهى بملخصه فعلى هذا الاضافة في مضارع البلاد اذا اريد به الاستمرار وفي قوله تعالى الحمد لله رب العالمين
يحتمل اللفظية والمعنوية بناء على ما قال باحتمالهما في صورة الاستمرار وصح كون رب العالمين صفة لله والاضافة في قوله تعالى
الحمد لله فاطر السموات والارض معنوية قطعا لكونه بمعنى الماضي حقيقة وكذا في قوله مالك يوم الدين لكونه بمنزلة الماضي بنا
على تحقق وقوعه كما تحقق تفصيله في علم المعاني او اعتبر كون يوم الدين مملوكا له سبحانه واعتبرت اضافته اليه اضافة اسم
الفاعل الى مفعوله لا الى الظرف ثم المجرور على قسمين احدهما المجرور بالنيابة عن النائب وهو المجرور بتقدير حرف الجر او يقال
هو المجرور بالاسم المضاف الى ذلك المجرور فالمضاف نائب عن الحرف الجار النائب بطريق كونه واسطة الجر والة كاطلاق
القاطع على السكين للفعل العامل حقيقة على ما قيل وثانيهما المجرور بتوسط حرف الجر لفظا اي حرف جر كان وذلك مجرور هو
ما دخله حرف من حروف الجر المسماة بها لجرها معنى الفعل وشبهه او ما ضاهاهما الى معنى الاسم وحروف الجر
سيجيئ ذكرها بمعنى تعديدها في بيان الحروف وتقسيمها الى العاملة وغير العاملة ففي جوازه جوار من الحرف جوار وكانها
للا فعال جوار ثم اعلم ان المرفوعية والمنصوبية والمجرورية كل منها على قسمين اما بالذات بمعنى نفي الواسطة في الثبوت واما
بالعرض وبالتبع بمعنى تحقق الواسطة في الثبوت بأول قسميها الذي يتصف فيه ذو الواسطة والواسطة كلاهما حقيقة ويكون
اتصاف الواسطة بالوصف علة لاتصاف ذي الواسطة به فلا يفترقان الا في الاولية والثانوية لا في الاتصاف الحقيقي
والتجوزي فيتعدد الوصف ههنا حقيقة بتعدد قيامه بخلاف الواسطة في العروض وقد ذكرنا المرفوع والمنصوب والمجرور
بالذات فيما قبل **ويجيئ في الكلام في المحاورات والاستعمالات لكل من المرفوع بالذات والمنصوب
والمجرور كذلك** اسماء توابع لها في نحو الاعراب فتوابع المرفوع مرفوعة وتوابع المنصوب منصوبة وتوابع المجرور
مجرورة ولكن تبعية الاسم التابع لهذه الاقسام الثلثة معتبرة في مطلق نحو الاعراب مثل تبعيته في النصب لا التبعية في
خصوص مظهر النصب وموارده في المتبوع كقوله تعالى ولقد اريناه اياتنا كلها فالايات المؤكدة مكسورة وكلها وهو تاكيدها
مفتوح وكلاهما منصوب وكقولك جاءني رجال مسلمون فرفع المتبوع ضم ورفع التابع واو وكقوله تعالى بل انتم قوم
مسرفون وكقولك مررت برجل فخر فكسر المتبوع وفتح التابع كلاهما جر ثم المعتبر في قدر التابعية هو التبعية في نحو الاعراب

الجامی الی الاسم الثانی من تلقاء القصاف الاسم السابق بذلک النحو من الاعراب کما جاء الیہ المعنی المقتضی للاعراب من قبل القصاف الاسم السابق بہ اولا فی التصور والعلم والکان فی بعض التوابع القصاف الثانی بہ فی مرتبۃ القصاف ملحوظا بالذات وملتفتا الیہ کذلک والمتبوع بالعکس ویکون کلا الاتصافین ملحوظا بالذات فہذا ہو القدر المعتبر فی التابعیۃ واما الاقتضاء للمتبوع فی معان اخر کما فی الافراد والتثنیۃ والجمع او التذکیر والتانیث او التعریف والتنکیر کما فی التابع الذی ہو النعت فقدر زائد علی المفہوم المعتبر فی التابع و بالجملۃ ہذہ التوابع الکل من المرفوع والمنصوب والمجرور بالذات یکون اعرابہا بمفہومہ العام کاعرابہ لاقتضاء النسب التقییدیۃ الخاصۃ الواقعۃ بین المتبوع والتابع فکلاہما علی اختلافہا تشترک فی اقتضائہا التبعیۃ من احد طرفیہا للطرف الآخر کما ہو ظاہر بتصور مفاہیم تلک النسب الخاصۃ المتعلقۃ و ہذہ التوابع بملاحظۃ اختلاف انواعہا والنظر الی عددہا ہی توابع خمس احدہا النعت وقد یقال لہ الصفۃ والوصف وہو اول التوابع لکونہ اکثر استعمالا واوفر فائدۃ من سائر التوابع ولذا تابع المتبوع فی غیر الاعراب وتفسیرہ انہ تابع یدل علی معنی قائم بمتبوعہ محمول علیہ مذکور لہذہ الدلالۃ والفرق بینہ وبین الحال انہ یدل علی معنی قائم بہ من حیث ملاحظۃ نفس ذاتہ من غیر ملاحظۃ عروضیۃ لعوارض تعتریہ من السابق بخلاف الحال فانہا تدل علی المعنی فی ذی الحال من حیث کونہ فاعلا او مفعولا وکذا یکون النعت قید للمنعوت والحال قید للفعل العامل او شبہہ او معناہ لا لذی الحال وقد خرج بقید الدلالۃ التاکید اللفظی ومثل عطف عمرو علی زید وعطف البیان مثل عطف عمر علی ابی حفص والبدل مثل سلب زید ثوبہ او ضرب زید راسہ او ضرب زید حمارہ او ضرب اخوک زید والتاکید المعنوی نحو جاءنی زید نفسہ وبقید الحمل خرج نحو البدل لقولک اعجبنی زید علمہ ونحو العطف فی قولک اعجبنی زید وعلمہ ونحو التاکید فی قولک اشتریت العبد کلہ او جاءنی القوم کلہم والمراد بالحمل صلوح الحمل لا فعلیتہ فان الوصف غیر محمول علی الموصوف بالفعل وبقید المذکور خرج نحو عطف البیان فی قولک جاءنی زید صدیقک ونحو البدل فی قولک جاءنی زید اخوک ونحو التاکید باجمع واجمعین فافہم ثم الوصف قد یکون للمجرد الثناء نحو بسم اللہ الرحمن الرحیم او لمجرد الذم نحو اعوذ باللہ من الشیطان الرجیم او للتاکید نحو قولہ تعالی فاذا نفخ فی الصور نفخۃ واحدۃ فان الوحدۃ کانت مفہومۃ من التاء وقد یکون صفۃ کاشفۃ نحو جاءنی زید العالم وقد یکون للتعمیم نحو کان ذلک فی یوم من الایام وقد یکون للترحم نحو انا زید الفقیر والفرق بین الکاشفۃ والموکدۃ علی ما قیل ان الاولی موضحۃ مفسرۃ کقولک الانسان الحیوان الناطق والثانیۃ مقررۃ والفرق بین بین الایضاح والتقریر وقد یقال فی الفرق بینہما ان الموکدۃ توکد بعض مفہوم الموصوف کامس الدابر ونفخۃ واحدۃ والکاشفۃ یکشف عن تمام الماہیۃ ثم النعت قد یکون مشتقا کما مر وقد یکون ما فی حکمہ کالمنسوب نحو الہندی والعربی وکما فی المقترن بذو نحو رجل ذو مال وقد یکون غیرہما نحو مررت برجل ای رجل ای کامل الرجولیۃ ونحو مررت بہذا الرجل وغالب فوائدہ التوضیح فی المعارف والتخصیص فی النکرات وقد تقع الجملۃ الخبریۃ نعتا لکن لا للمعرفۃ بل للنکرۃ لان الجملۃ فی حکم النکرۃ لانہا فی حد ذاتہا

وانما لم تكن معرفة ولا نكرة لعدم كونها كذلك لكنها مناسبة للنكرة من حيث يصح تاويلها بالنكرة كما تقول في قام رجل ذهب ابوه
وابوه ذاهب رجل ذاهب ابوه وكذا في مررت برجل ابوه زيد مررت برجل كائن ابوه زيدا وقد يقال الجملة حكم والاحكام نكرات لان الحكم لشيء على شيء يجب ان يكون
مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السماء فوقنا كذا افضله الرضي ورده بان حقيقة النكرة ليست مجرد المجهولية بل كون الشيء
غير مشار بها الى الخارج اشارة وضعية ثم اذا وقعت الجملة صفة يجب فيها الضمير عائدا الى موصوفها كما في الصلة لتحصيل الربط
وبالجملة الجملة تقع موقع المفرد في اربعة مواضع صفة وحالا وخبرا ومضافا اليه وقد يوصف المعرفة ايضا بالجملة اذا لم يكن
في المعرفة تعيين وعهد بل يكون معرفا بلام العهد الذهني كقوله شعر ولقد امر على اللئيم يسبني * ثم الوصف على نوعين لانه
يبين حال موصوفه بنفسه فيتابعه في عشر في اعرابات ثلثة وفي الافراد والتثنية والجمع وفي التذكير والتانيث والتعريف والتنكير
وهذا اذا لم يستو فيه التذكير والتانيث نحو رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور ولم يكن مختصا باحد الصنفين نحو امراة حائض
وحامل وحائض ونحو يبين حال متعلقه فيطابقه في الاعراب والتعريف والتنكير وفي الباقي يكون مثل الفعل الفاعل اسند
الى متعلقه نحو مررت برجل ضاربته امه عمرا او مررت بامراة ضارب ابوها عمرا ويجوز قام رجل قعود غلمانه ونحو قولك قاعدون
غلمانه ضعيف وفي الفعل ممتنع اي ضعيف اشد ضعفا من هذا الضعف والموصوف يجب في باب التعريف ان يكون اخص
من الصفة او مساويا لها في باب المعرفة ولذا لا يوصف المحلى باللام الا بالمحلى بها او بالمضاف اليه لانه لا ادون في
التعريف من المعارف الا المضاف اليه والضمير لا يوصف ولا يكون صفة واسماء الاشارة لا توصف الا بذي اللام او الموصول
والاعلام توصف باسم الاشارة وبالموصول وبالمحلى باللام ولا يوصف اسم الاشارة بمثله لعدم الفائدة لبقاء الابهام
على حاله وثانيها التاكيد وهو التابع المورد لتقرير المتبوع او لدفع توهم المجاز او عدم الشمول وهو اما لفظي بتكرير
لفظ المتبوع نحو جاءني زيد زيد واما معنوي بلا تكرير اللفظ بل اما بتكرير من حيث المعنى بان يكرر ما فهم من المتبوع
تضمنا وذلك بكلا وكلتا وكل واجمع واكتع وابتع وابصع ونحو ذلك واما بتكرير ما دل عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظين
النفس والعين والنفسين والانفس والنفوس والعينين والاعين والعيون واما مثل قوله تعالى كنت انت الرقيب
عليهم فتاكيد لفظي بتكرير المتصل بلفظ المنفصل فكانه هو هو في اللفظ ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح الافتراق حسا كقولك
جاءني القوم كلهم والمسلمون كلهم اجمعون فكل مسلم جزء المسلمين لا فرد له وانما هو فرد للمفرد لانه لا يصدق عليه نعم افراد وجماعات
من المسلمين فمن حيث الصدق هي افراد له ومن حيث ان المسلمين يصدق على مجموع الجماعات ايضا اجزاء له او يصح الافتراق
حكما كما في اشتريت العبد كله لا جاءني العبد كله فهذا الافتراق الحكمي يختلف باختلاف الاحكام فان العبد يتجزى في البيع
والشراء وغيرهما لا في المجيء والكتابة نحو لا يقال كتب العبد كله ولعله يجوز قولك ضربت العبد كله بتاويل ضرب اعضاءه
كلها بان يعتبر تعلق الضرب في الملاحظة والقصد باجزائه واعضائه والا فمن الظاهر ضرب البعض فيه ضرب كله ولا يقال
اختصم الزيدان كلاهما لان الزيدين لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصام لاختصاصه بالمشاركة ولا يجوز تاكيد الضمير المرفوع

المتصل بالنفس والعين الا بعد التاكيد بالمنفصل نحو ضربت انت نفسك بخبر بكلاهما وكلاهما نحو ضربوا كلهم وضربا بكلاهما ولا يمكن ان يراد التاكيد بالتبع واتبع والبصع وجموعها بل يجب ان اكد بها ان يؤكد اولا باجمع او اجمعين او جميع لانها توابع له وكذا يجب الترتيب بين هذه بتقديم اكتع على ابتع وتقديمه على ابصع وهو بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة وهذه الاسماء كانت في الاصل صفات مشتقة ثم صارت في باب التاكيد اسماء آخذة حكم الجوامد **وثالثها المعطوف بحرف العطف** ويقال له المعطوف بعطف النسق وعدد حروف العطف **ستعرفه** في بحث الحروف الغير العاملة وهو تابع يقصد النسبة اليه كما يقصد النسبة الى متبوعه بتوسط احد الحروف العشرة العاطفة التي سياتي ذكرها نحو قام زيد وعمرو والمراد بقصد النسبة اليها قصدها بالذات والا فالنسبة الى الوصف والتاكيد والمعطوف بعطف البيان ايضا مقصودة لكن لا بالذات بل تبعا وبالعرض والمقصود بالذات النسبة الى متبوعاتها فخرجت وخرج البدل بقيد وقصد النسبة الى متبوعه فان النسبة الى المبدل منه مقصودة بالعرض والمراد بقصد النسبة اليه ايضا قصدهما على نهج واحد من الحكم والتردد وغير ذلك مع عزل اللحاظ عن عروض الايجاب والسلب فيدخل المعطوف بلا وبل ولكن لاشتراك المعطوفين لما في اصل النسبة وان اختلفا في الايجاب والسلب ويدخل المعطوف باو واما وام ايضا لان النسبة في المتعاطفين بهما على نهج واحد هو التردد وبتقييدنا بتوسط احد الحروف العشرة العاطفة خرج اقسام بدل الغلط وسياتي بيانها ثم اذا عطف على الضمير المجرور وجب اعادة الخافض على المعطوف الا لضرورة الشعر نحو ع صلوا عليه واله واجاز الكوفيون عدم الاعادة في سعة الكلام ايضا مستدلين بالاشعار ولا دليل لهم فيها لجواز ذلك لضرورة الشعر وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بجر الارحام على قراءة حمزة واجيب بتقدير الباء لكنه ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا في نحو الله لافعلن واجيب ايضا بان حمزة جوز ذلك لانه كوفي ثم اعادة الخافض اذا كان اسما انما يجوز اذا لم يخف اللبس نحو المال بيني وبينك لان بين لا تضاف الا الى متعدد فعلم انه اجتناب بمجرد هذا العرض اللفظي من حيث انه يقتضي العطف على بعض اجزاء الكلمة لان اتصال الضمير المجرور بالجارة اشد من اتصال الضمير المرفوع بما يتصل به لان الانفصال فيه ممكن ولا ضمير منفصل من المجرورات واما اذا خيف اللبس نحو جاءني غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز نعم انما يجوز لو قام قرينة دالة على المقصود وكذا ولا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل الا بعد تاكيده بالمنفصل نحو ضربت انت وزيد ونحو قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة لان العطف عليه كانه عطف على بعض اجزاء كلمة واحدة وبعد التاكيد عطف على ذلك ابرازا لان ذلك المتصل منفصل في الحقيقة عن الكلمة وكلمة اخرى وليس عطفا على المنفصل المؤكد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون المعطوف ايضا تاكيدا للمتصل ويجوز العطف بلا تاكيده بالمنفصل اذا وقع الفصل بينه وبين المعطوف نحو قوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا وقد يرد التاكيد مع الفصل ايضا كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقوله وما عندنا من دونه من شيء نحن ولا اباؤنا فالامران جائزان وههنا اصل كبير يتفرع عليه كثير من الاحكام هو ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في احكام منسوبة اليه من السابق غير مختصة به صالح لها المعطوف كالرفع والفاعلية لزيد في قولك جاءني زيد وعمرو فينسحب الى عمرو المعطوف ايضا ولم يحكم بعطف ذاهب على قائم

في قولك ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو لان القائم مشتق مشتمل على ضمير المبتدا فاذا كان الذاهب ايضا مشتقا وجب فيه الضمير
ايضا مع ان فاعله عمرو وانما قيدنا بالانسحاب لان الاحكام المرتبة على المعطوف عليه من تلقاء حال نفسه كالافراد والتركيب و
الاعراب والبناء الاصليين والانصراف ومنعه وغيرها لا تنسحب الى المعطوف فلا يجب كونه كذلك لكونه نكرة او الانكرة لكونه
منكرا وانما قيدنا بعدم الاختصاص بالمعطوف عليه لان الاحكام المختصة به غير واجبة الانسحاب الى المعطوف بل لا حاجة الى انسحابها
سواء كان اختصاصها به من تلقاء السابق فقط كتجريد المنادى عن اللام فلا ينسحب الى المعطوف نحو يا زيد والحارث او من تلقاء
السابق مع مداخلة حال المعطوف عليه ايضا كالبناء في اسم لا التبرئة فانه مرتب على امرين الشرط الاتصال والشرط كونه مفردا
نكرة والشرط الاول من تلقاء السابق والثاني من حال نفسه فرتب البناء على مجموعهما فلا يتعدى الى المعطوف فلا يكون الا
سواء كان نكرة مفردة او معرفة او مضافا او مضارعا له وانما قيدنا بالصلوح لانه اذا تعدى الحكم من السابق الى المعطوف عليه
ولم يكن المعطوف صالحا له كالرفع اللفظي في قولك جاءني زيد وعيسى والرفع الاعرابي في قولك جاءني زيد وهذا او كوجوب الضمير في
نحو زيد قائم ورجل وكوجوب البناء نحو يا زيد وعبد الله ويا زيد والحارث لم يتعد الحكم الى المعطوف لعدم صلوحه له وتعدى
عند صلوحه له نحو يا زيد وعمرو لان البناء لم يترتب على مجرد كونه منادى بل عليه وعلى اتصافه بصفة الافراد والتعريف وهذا
الاتصاف الذي في المعطوف عليه كان موجودا في المعطوف ايضا فترتب عليه ايضا حكم البناء ومن ههنا عرفت ان مرادنا بالاحكام
المنسحبة اليه من السابق ليس التي جاءت اليه من السابق بمجرده من دون ملاحظة حال المعطوف عليه بل مرادنا بها اعم من هذا
النحو ومن التي تترتب عليه من تلقاء السابق مع مداخلة ملاحظة خصوص حاله ايضا ولذا ترتب البناء على المعطوف على المنادى
المفرد المعرفة اذا وافقه في هذا الاتصاف ومن هذا الاصل الكبير استضعف قول الشاعر ؎ الواهب المائة الهجان وعبدها *
لان عطف قوله عبدها كيف يتصور على المائة الهجان لانه يجب حينئذ كونه مضافا اليه لقوله الواهب وهو لا يصلح الاضافة اليه
لان جواز اضافته الى المائة كجواز اضافة الضارب الرجل حملا على الحسن الوجه ولا حمل في اضافته الى عبدها ومن ههنا اول
قولهم رب شاة وسخلتها بان قولهم سخلتها نكرة بناء على ان الضمير الراجع الى النكرة نكرة فلا يعرف المضاف اليه وذلك بناء على
ان مدخول رب يجب ان تكون نكرة بخلاف نحو يا زيد والحارث لان حكم التجرد عن اللام مبني على عدم اجتماع حرفي التعريف
فيختص بالمعطوف عليه ولا يتعدى الى المعطوف واذا عطف على معمولي عاملين مختلفين بعاطف واحد لم يجز الا في صورة
تقديم المجرور نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ولا يجوز دخل زيد على عمرو وبكر خالد بجر الخالد بلا اعادة الجار واعلم ان ههنا نكتة
غامضة نريد ان ننبهك عليها ان النسبة الى متعدد على نحوين احدهما نحو هو ان يكون النسبة الواحدة في الواقع متعلقة بالذات
بشيء وبالعرض بالواسطة في العروض باخرهما متحدان بالذات اي ذات واحدة والشيئان لتغيرهما عنه مثل نسبة
الفاعلية الى زيد والعالم في قولك جاءني زيد العالم والى زيد واخوك في قولك جاءني زيد اخوك والى زيد وصديقك في قولك
جاءني زيد صديقك والى عمرو الى حفص في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر والى زيد ونفسه في قولك جاءني زيد نفسه والى العبد

وكله في قولك عتق العبد كله ففي امثال هذه التوابع تحقق نسبة واحدة ومحكوم به واحد سواء كان نسبة تامة او ناقصة تقييدية او غير تقييدية وحدة في مرتبة المحكي عنه ومرتبة الحكاية كلتيهما وتلك النسبة الواحدة او المحكوم به الواحد تتعلق بالذات باحد الشيئين من التابع والمتبوع ففي الحكاية يكون الاسناد بالذات متحققا دائرا على تعلق القصد والملاحظة بالذات بتعليق النسبة واسناد المحكوم به بالذات باحد الشيئين اما المتبوع كما في التوصيف والتاكيد وعطف البيان واما التابع كما في الابدال وفي مرتبة المحكي عنه قد يكون على وفق ذلك وقد يكون على خلافه كقولك جاءني زيد اخوك فان قيام المجيء اولا وبالذات بمدلول زيد الذي هو الذات وثانيا وبالعرض بمدلول اخوك الذي هو الوصف العرضي المتحد بالعرض مع الذات فقيامه به قيام مجازي تتوسط بينهما الواسطة في العروض كقيام الكلية للحيوان بالضاحك المتحد بالانسان الكل حقيقة وكقيام الكلية بمفهوم القضية الذي هو معقول ثان اي قولنا قول يحتمل الصدق والكذب لاتحاده بالعقد المنعقد الذي هو كل حقيقة من موضوع والمحمول مثلا لكونه مركبا حقيقة منهما ومن النسبة وثانيهما نحو هو ان يكون النسبة متعددة تعددا حقيقة وكذا التعدد المحكوم به في مرتبة الواقع والمحكي عنه وان كانا واحدين في مرتبة الحمل والملاحظة الذهنية والحكاية والتعقل العقلي كما في صورة العاطف نحو جاءني زيد وعمرو وكما في قولك جاءني القوم وجاءني المسلمون وجاءني مسلمون ومسلمان فان قيام الحكم الواحد بالامور المتعددة المتغائرة بالذات من حيث هي كذلك امر ممتنع عقلا فمجي زيد غير مجي عمرو ولا عينه لاستحالة قيام عرض واحد متشخص بموضوعين او موضوعات وكذا مجي كل واحد من اجزاء القوم والمسلمين على حدة نعم يمكن قيام امر اعتباري انتزاعي بامور كثيرة لتحققه بمفهوم الكثرة المجموعة التي هي منشأ له قياما انتزاعيا هو قيام توسعي كالمماسة والمحاذاة والموازاة والاختصام والتشارك والكثرة والتعدد والهيئة الاجتماعية العارضة لخشبات السرير مثلا هذا في مرتبة المحكي عنه وحاق الواقع المعبر عنه بمتن الدهر واما في مرتبة الحكاية والملاحظة الذهنية والانتساب الذهني الاسنادي العقلي المعبر عنه بمرتبة الحمل عند اهل المعقول فقد لا يتعدد النسبة والمحكوم به اصلا في هذه المرتبة لتعلق اللحاظ الاجمالي الوحداني بالمنسوب اليه المتعدد الكثير سواء كان مفهوم الكثرة والتعدد ملحوظا ومتصورا مفهوما كما في جاء في القوم المسلمون ومسلمون وكما في مفهوم لفظ الكثرة نفسه اولا يكون ملحوظا ومفهوما او لا يكون ملحوظا ومفهوما كما في قوله تعالى علمت نفس ما قدمت واخرت وقوله تعالى يومئذ يتذكر الانسان وانى له الذكرى وكقولك جاءتني طائفة من الملائكة جماعة من الفضلاء وهزم عسكر الملك عسكر خصمه بجعل الطائفة والجماعة شيئا واحدا وامرا وحدانيا يورد عليها النسبة بتلك اللحاظ الواحداني وكذا ملاحظة مجموع اشخاص كثيرة لهم وحدة صناعية شيئا واحدا هو الملحوظ المعبر بالعسكر وهذا اللحاظ الوحداني الاجمالي يتعلق بعد جعل مرتبة الكثرة المحضة والتعدد الصرف اي الكثرة من حيث هي كثرة مجموعية اي قلبها كثرة معروضة للهيئة الوحدانية والصورة الاجتماعية وفرق بينهما نحو من الاعتبار واللحاظ ثم بعد هذا الجعل والقلب اللحاظي يتعلق به اللحاظ الاجمالي الوحداني وقد يتعدد النسبة والمحكوم به لا التعدد

كما ان التوابع كلها [illegible] الضابط في التوابع [illegible] الاعراب [illegible] والكسر والالف [illegible] الباء [illegible] الضابط [illegible] في الاصل الاعراب [illegible] الضابط [illegible] او الاضافة [illegible] او [illegible] على [illegible] الضابط [illegible] ١٢ منه

مفهوميا حقيقة بان يتعدد لها صورتان ويكثر لها مفهومان متمائزان في انفسهما بل يتحقق مفهوم واحد لها تفصيلي او لاتم بتوسط ملاحظة
العطف مثلا يلحظ النسبة والمحكوم به مع المعطوف ملاحظة اجمالية وحدانية كانه مشتمل عليهما بتوسط هذا العطف او كان مجموع العاطف
والمعطوف مشتمل عليهما اشتمالا اجماليا لا اجمال الاجمال الى تفصيل الاجزاء بل الى تفصيل المتعلقات والامور الخارجية اللازمة في مرتبة
الحكم وقد حققنا هذا النحو من الاجمال في شرحنا البسيط المختصر الميزان في مبحث تحقيق حقيقة معنى الفعل وهذا مثل قولنا جاءني
زيد وعمرو والا فانت تعلم ان النسبة الواحدة الحملية لا تتصور بين اكثر من اثنين بل لابد لها من منتسبين كالموضوع والمحمول
لا امكان لا لزيد والقصر منهما فكيف يتصور نسبة المجيء الواحد المحكوم به الملحوظ من حيث هو مفهوم واحد الى اثنين هما المحكوم عليهما هذا
باطل قطعا على ما تقرر في المعقول واما في باقي حروف العطف كلا ولكن وبل واو واما وام فحاصله ان النسبة الواحدة لا تتأتى
بعد تعلق معاني الحروف الثلثة الاول بتلك النسبة تلحظ اجمالا بعد ملاحظة تلك الحروف مع المعطوف من حيث هي متصفة بالايجاب
او السلب او الاستدراك او الاضراب اتصافا اجماليا وبالجملة يلحظ ويتصور في مرتبة الانفهام الذهني والملاحظة العقلية نسبتان
احديهما صريحة تفصيلية معقولة تتمائز اجزاؤها والثانية ضمنية اجمالية غير صريحة بلا تمائز كانها كالقضية الموجبة المركبة عند اهل
الميزان وهذا جار في الواو والفاء وثم وحتى ولا ولكن وبل واما في او وام واما فهناك نسبة واحدة ومحكوم به واحد ولا تعدد
اصلا لا من حيث التفصيل ولا من حيث الاجمال المتمائز عن التفصيل وتلك النسبة نسبة الى امر دائر بين الشيئين او اشياء هو المنسوب اليه
حقيقة فالمحكوم عليه لها امر مبهم كلي ليس له مفهوم الا مفهوم الامر الدائر بين هذين الشيئين او اشياء او مفهوم احدهما او احدها او
ما يعبر عنها بينهما الا خصوص واحد من ذينك الشيئين او اشياء كما يتبادر اليه الذهن ويسبق اليه الوهم فافهم هذه النكتة الغامضة
فانهما انستال حدة فهمك ورابعها البدل وهو التابع الذي يقصد النسبة اليه بالذات لا الى متبوعه لا ابتداء ولا انتهاء
فغير المعطوف بالحرف قد خرج بقيد قصد النسبة اليه بالذات قصدا اصليا لكونها غير مقصودة بالذات بالنسبة وخرج المعطوف
به بقولنا لا الى متبوعه وبقي المعطوف ببل فخرج بقولنا لا ابتداء ولا انتهاء فان المعطوف عليه ببل لا يكون غير مقصود ابتداء بل
ابتداء وانتهاء اي حين العطف ببل قال الشيخ الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف
البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل الكل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من
النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى وانك
لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله الآية قال ومن البدل ايضا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد والرفع جيد اي هم عبد الله
وزيد وخالد انتهى وفرق غيره من اتباع النحاة بينهما بوجهين الاول ان البدل وهو المقصود بالنسبة ولا يكون المبدل
منه مقصودا بها والثاني ان البدل في حكم تكرير العامل بخلاف عطف البيان فان المقصود فيه بالنسبة هو المبين والبيان
فرع المبين ولولا المبين لم يؤت به فيكون المقصود هو الاول وكذا هو ليس في حكم تكرير العامل وقد يفرق بينهما بعدم
وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان والشيخ الرضي رد كلا من هذه الوجوه فرد الاول

يمنع ان المقصود في البدل هو البدل دون المبدل منه لانه منسوب اليه في الظاهر ولا بد من فائدة في ذكره صيانة لكلام
الفصحاء عن اللغو ولاسيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فاذا ما كونه غير مقصود بالنسبة دعوى خلاف الظاهر [illegible]
يمنع كون البدل في حكم تكرير العامل وعلى التنزل فباى علامة يعرف الفرق فيما لم يتكرر فيه العامل ورد الثالث بجريانه
في عطف البيان ايضا اقول الحق ان الفرق بينهما ليس مما يتبين ظاهرا في الالفاظ التي هي مطامح انظار النحاة ومطارح انظار
السعاة في الالفاظ واللغات بل الفرق بينهما قصدي لحاظي معنوي متعلق بتحقيق الغور وعميق الخوض وامعان النظر في تعلق
قصد المتكلم وملاحظته والتفاته وتوجيهه اولا وبالذات باي شئ هو اهو بالمتبوع او بالتابع فان تعلق بالذات بالمتبوع
وجيئ بالتابع للتفسير والايضاح والبيان لا لتعلق به النسبة بالذات في الملاحظة القصدية والانتساب العقلي فهو عطف البيان
وان تعلق بالتابع في باب الاسناد الذهني او الاخبار الحكائي او الحكاية الحملية في الاخبار والقضايا فهو البدل فمعنى [illegible]
يكون المبدل منه غير مقصود بالنسبة انه غير مقصود بها اصلا حتى ينجر الامر الى كون ايراده لغوا بل القصد به الى انه غير مقصود
بالذات قصدا اصليا في باب النسبة وان كان منسوبا اليه ظاهرا الا انه مقصود بالعرض بلا مرتبة فيما سوى بعض اقسام بدل
الغلط واما وجه الفرق الثاني فمتعلق بتمائزهما في بعض المقامات تمائزا لفظيا كما في قوله ؎ انا ابن التارك البكري بشر
على ما سيجيئ ثم البدل على اربعة اقسام بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط ووجه
الانحصار ان مصداق البدل والمبدل منه ان كان واحدا بان يكونا متحدين بالذات وان تخالفا في المفهوم فهو بدل الكل و
ان لم يكن مصداقهما واحدا فاما ان يكون البدل جزء من المبدل منه وبعضه فهو بدل البعض واما ان يكون خارجا عنه ملابسا به
ويتقاضاه الاول بوجه ما فهو بدل الاشتمال والا فهو بدل الغلط ووجه تسمية بدل الغلط به وبدل الكل به وبدل البعض به ظاهر
واما وجه تسمية بدل الاشتمال فقد نقل الرضي عن ابن جعفر انه انما قيل له بدل الاشتمال لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال
الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر
ثان منتظرة له فيجيئ الثاني ملخصا لما اجمل في الاول مبينا له ونقل عن المبرد وقال القولان متقاربان انه سمي بدل الاشتمال
لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم لان الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفى
به من جهة المعنى لانه لم يعجبك لحمه ودمه بل معنى فيه وكذا سلب زيد ظاهر في انه لم يسلب نفسه بل سلب شئ منه وكذا السوال
عن نفس الشهر في قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام غير مفيد الا ان يكون الحكم من احكامه غير معين وكذا لعن اصحاب
الاخدود مطلقا غير مفيد الا لفعلهم بذلك الاخدود وما استحقوا به اللعن بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل الغلط لان ضرب
زيد مفيد غير محتاج الى شئ آخر ولا تقول في بدل الاشتمال نحو قتل الامير سيافه وبني الوزير وكلاءه لان شرط بدل
الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل يبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه
وههنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وكذا في امثاله فلا يجوز مثل هذه الابدال مطلقا

انتهى وههنا تفصيل وبيان حسن نافع لك في معرفة بدل الاشتمال وتميزه عن بدل الغلط وعما لا يجوز الابدال
الاقسام الاربعة للبدل فوائد فقد ذكر في فوائد بدل الكل من الكل ثلاثة امور الاول ان يكون الاول اشهر والثاني
متصفا بصفة او الثاني اشهر نحو مررت بالعالم زيد وبرجل صالح زيد والثاني ان يجاء به لمجرد التفسير بعد الابهام
ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان الابهام اولا والتفسير ثانيا وقعا وتاثيرا في القلب ليس للايضاح
بالمفرد اولا نحو مررت برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من اجل تحصل من زيد لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس نحو بزيد
رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير والثالث ان يكون الثاني موضحا للاول وفي هذا التفصيل تذكور وتفرق بين البدل
وعطف البيان نحو اقسم بالله ابو حفص عمر اذا اريد النسبة بالذات الى عمرو وذكرنها كله الرضي ومن فوائد ابدال الكل
عن الكل انك اذا قلت اكرمت زيدا اخاك فكانك قصدت بذلك المن على المخاطب واردت ان الاكرام وقع منك
حيث انه اخوك وهذه الفائدة مثلا لا يفيدها عطف البيان وهذا ايضا من وجوه الفرق بينهما باعتبار ملاحظة
ومثل هذا من الفوائد الجزئية الخاصة التي تكاد لا تحصى في الامثلة الجزئية الشخصية العديمة التمادي فقال الشيخ الرضي
والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التاثير في النفس وذلك
ان المتكلم تحقق بالثاني بعد التجوز والمسامحة بالاول تقول اكلت الرغيف ثلثه فتقصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم
تبين ذلك بقولك ثلثه وكذا بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثاني
نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه على حذف
المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه انتهى واما بدل الغلط فثلثة اقسام على ما ذكره الرضي
الاول البداء وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثاني اجنبيا وهذا معتمد الشعراء
كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان ترتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر شمس كانك وان كنت
متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد في الاول الا تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس ومن هذا الباب
ما يقول شعراء الفرس بقولهم (غلط گفتم) وبقولهم نه نه قال المؤلف في بعض قصائده الفارسية شعر نجمي غزري
باطن طالب * نه نه قمري بلكه دكاهي بكياست * والثاني غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جاءني
حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار والثالث نسيان وهو ان تعتمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك
لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود ولا يجيء الغلط الصرف ولا بدل النسيان
في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفطانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول
المغلوط فيه ببل مثل قوله تعالى حكاية عن الكفار بل قالوا اضغاث احلام بل افتراه بل هو شاعر الآية ثم معنى
بدل الغلط البدل الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل هو الغلط ثم قال

وبدل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتانيث فقط لا في التعريف والتنكير واما الابدال الأخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير وفرعهما ايضا ثم المبدل منه والبدل قد يكونان معرفتين وربما يكونان نكرتين وحينا مختلفين واذا ابدل بالنكرة من المعرفة فيجب توصيف النكرة بالصفة نحو قوله تعالى لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة وقوله تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله الذي الآية وهذا التعميم باربع صور جار في جميع الابدال الاربعة فترتقي الصور الى ستة عشر بضرب اربعة في اربعة ثم وجوب توصيف المعرفة بصفة انما هو في بدل الكل ونقل الرضي عن ابي علي ان الحق جواز تركه اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالوادي المقدس طوى اذا لم يجعل طوى اسم الوادي بل كان مثل حطم وختع من الطي لانه قدس مرتين فكانه طوي بالتقديس ثم هما قد يكونان اسمين ظاهرين ومضمرين واحدهما ظاهرا والآخر مضمرا لكن لا يجوز ابدال الظاهر من المضمر بدل الكل الا من الضمير الغائب نحو ضربته زيدا ثم قد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا بجزم يضاعف ويخلد ثم اذا اجتمعت التوابع بدئ بالنعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق اي المعطوف بعطف النسق اما الابتداء بالنعت قبل التاكيد فلما عللوا به تولهم ان النكرة لا تؤكد ويقدم التاكيد على البدل لان مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة ومدلول التاكيد مدلول متبوعه ويقدم البدل على المنسوق لان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه اما بالكلية او البعضية او الاشتمال واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبي عن متبوعه كذا قال الرضي في شرح الكافية وعندي ان الاحق بالتقديم هو الاهم باعتبار القصد والملاحظة في الايراد والاقحام فلعل ذلك الترتيب لقطع النظر عن هذه الاهمية ثم الاجتناب في هذا الترتيب عن مخافة اللبس لعله واجب لان الاحتراز عنه ضروري والترتيب مرعي بالاولوية ۞ وخامسها عطف البيان وهو التابع المورد لايضاح متبوعه مغاير للنعت نحو قول الاعرابي ؎ اقسم بالله ابو حفص عمر ۞ فابو حفص كنية ابن الخطاب ثاني الخلفاء رضي الله عنه وهي غير مشهورة فاوضح ذاته باسمه العلمي المشتهر به وهو عمر وتمامه ما مسها من نقب ولا دبر ۞ اغفر له اللهم ان كان فجر ۞ ومثل قول الشاعر ؎ انا ابن التارك البكري بشر ۞ عليه الطير ترقبه وقوعا ۞ فبشر عطف بيان للبكري ولا يمكن كونه بدلا لان البدل في حكم تكرير العامل فيجب فيه ان يصلح لادخال العامل في المبدل منه عليه ولا يمكن ههنا اعادة العامل عليه فانه حينئذ يكون اصله انا ابن التارك بشر وهو مثل الضارب زيد وهو لا يجوز كما يجوز الضارب الرجل فيجوز التارك البكري وليس عطف البيان في حكم تكرير العامل وقد منعه الرضي كما ذكرنا واورد جوابين آخرين ايضا عن هذا البيت الاول التمسك بقول الفراء فانه يجوز الضارب زيد وعليه يلزم مخالفة الجمهور فلا اعتداد بقول الواحد بازائهم والثاني انه نقل عن المبرد انه انكر رواية الجر في بشر وقال لا يجوز في بشر الا النصب بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع فهذا تمم بيان المعرب من الاسم بمتبوعاته ولواحقها ولتعديد اسماء كل من القبيلتين بانحائها واقسامها فيقبض في بيان المبني من الاسماء

فنقول المبنی من الاسم ما لا یستحق الاعراب او قبول عمل العامل اداء الانفعال والتاثر باخره عند ترکیبہ بالعامل لسبب مسبب لبنیٰ
الاصل موثرة وقد فصلت المناسبة الموثرة فی الکتب المطول فانظر فیہا والقاب اواخر المبنی ضم وفتح وکسر ووقف عند اہل
البصرة واما الکوفیون فیذکرون القاب الاعراب فی المبنی والقاب البناء فی المعرب والاکثر یفرقون بینہما ثم انہم یسمون
الحرکات والسکون فی البناء فیطلقون علی لا رجلین انہ مفتوح وکذا علی لا مسلمات عند من یبنیہ علی یا زیدان ویا
مسلمون انہما مبنیان علی الضم مجازا فان ہذہ الحروف نائمة مقام حرکات البناء فیطلق علیہا اسماء تلک الحرکات تجوزا کان فی
اصل وضع الرفع والنصب والجر الیہ للحرکات الضم والفتح والکسر ثم عموہا واطلقوہا علی الحروف القائمة مقامہا ہذا ما اختارہ
الرضی علی خلاف ما علیہ ابن الحاجب والمبنی من الاسماء بالمشابہة ہہنا سبعة ستة منہا مشابہة الحروف وواحد منہا وہو
اسماء الافعال بمشابہة الفعل بعضہا لاشتمالہا علی معنی الماضی وبعضہا لاشتمالہا علی معنی الامر فاولہا المضمرات والمضمر اسم
وضع للاشارة والارجاع الی معنی المتکلم او المخاطب او الغائب المتقدم ذکرہ لفظا او معنی او حکما ووضع الضمائر لرفع الالتباس
ودفع ان المراد غیرہ کما اذا قال زید ضربت فلو قال مکانہ ضرب زید لربما توہم انہ غیرہ لان فی الاسماء اشتراکا وکذا فی المخاطب
والغائب وفی الضمائر المتصلة مع ذلک فائدة الاختصار فی اللفظ ایضا ووجہ بناءہا اشباہہا بالحروف وضعا کالتاء
فی ضربت والکاف فی ضربک لفظا یا التانیث والکاف الحرفیة ثم حملت علیہا بقیة الضمائر کانا ونحن طردا للباب ومعنی حیث
احتیاجہا الی المفسر کالحضور فی المتکلم والمخاطب وتقدم الذکر فی الغائب کافتقار الحروف الی متعلقاتہا وضم ضمائم الی الفاظہا
لیفہم معناہا وقد یقال فی وجہ بناءہا ان موجب الاعراب ہو توارد المعانی المختلفة المتقاضیة للاعراب کالفاعلیة والمفعولیة
والاضافة والضمائر مستغنیة عن توارد ہا باختلاف صیغہا الا تری ان کل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور لہ ضمیر خاص
فالعوارض المقتضیة للاعراب کما کانت عوارض لبقیة الاسماء مفارقة فوجب لتمائزہا الاعرابات المختلفة الطاریة علی اواخرہا
صارت لازمة بل مقومة الضمائر فلم یحتج فیہا الی طریان علائم الاعراب ثم من تعریف الضمیر عرفت ان الاسماء الظاہرة کلہا
موضوعة للغیبة لا باعتبار تقدم الذکر فہی کلہا فی حکم الغائب فاذا قال زید ضرب زید فہو غائب حکما والکان الفاعل ہو المتکلم
ولا یصدق علیہ التعریف لان زیدا لم یوضع للمتکلم من حیث ہو متکلم بل لذات مخصوصة اعتبرت متکلمة او مخاطبة او غائبة فافہم
ثم المتقدم اللفظی فی الضمیر الغائب قسمان مقدم لفظی تحقیقی نحو ضرب زید غلامہ ومقدم لفظی تقدیری نحو ضرب غلامہ
زیدا اذ زید مقدم فی اللفظ من حیث ہو فاعل مستحق التقدیم فی اللفظ علی مفعولہ والمتقدم المعنوی فی المرجع لہ قسمان
ایضا احدہما ان یکون قبل الضمیر لفظ متضمن المرجع ویدل علیہ تضمنا لکونہ جزء مدلولہ کقولہ تعالی اعدلوا ہو اقرب للتقوی
فضمیر المبتداء یعود الی العدل وہو مصدر مدلول بالتضمن للفعل وہو اعدلوا وثانیہما ان یدل سیاق الکلام علی المفسر التزاما
لا تضمنا کقولہ تعالی ولابویہ لکل واحد منہما السدس الآیة لان سیاق الکلام فیما قبل یدل علی المورث التزاما لدلالة معنی
المیراث المسبوق لہ الکلام علیہ وکقولہ تعالی حتی توارت بالحجاب فان ذکر العشی قبلہ دال علی ان المتواری ہو الشمس وکقولہ

ما ترك على ظهرها من دابة والقرينة ذكر الدابة مع لفظ الظهر اى على ظهر الارض ونحو قوله تعالى كل من عليها فان والقرينة ذكر الفناء مع انه لمنة على اى على الارض وكقوله فان كانتا واحدة اى نسبت من جملة النساء لان الكلام فى بيان الارث والورثة ومعنى التقدم الحكمى ان يكون الضمير اى المعبر عنه بالمرجع للضمير موخرا لفظا ولم يكن هناك فى سياق الكلام ما يقتضى تقدمه على محل الضمير وما يدل عليه تضمنا او التزاما قريبا او بعيدا الا ذلك الضمير فيقال حينئذ انه وان لم يكن متقدما على الضمير لفظا ولا معنى الا انه فى حكم المتقدم نظرا الى وضع الضمير الغائب لان يكون وضعه لعود على الغائب فلو لم يتقدم مرجعه اصلا لبقى مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى ياتى تفسيره بعده والتنكير خلاف وضعه وانما يقصد مثل هذا تطلب حيث يرتكب تفخيم المضمون وتعظيم الذكر للمفسر بان يذكر اولا شيئا مبهما لتشوق نفس السامع الى العثور والاطلاع على المراد به ثم يفسره فيكون اوقع فى النفس وبالذكر مرتين اجمالا وتفصيلا اكمل مثل ضمير الشان نحو قوله تعالى قل هو الله احد وكذا ضمير القصة وكذا الضمير المبهم فى ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا وقوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا الآية وكذا الضمير المبدل منه بمفسره نحو مررت به زيد وانما عدت هذه الضمائر معارف مع كونها مبهمة منكرة لا تعرف لحصول جبران ما فاتها من التعريف فبانجبار الانكسار وجبران النقصان صارت معارف حكما وقد اختار الرضى نكارتها لنكارة الراجع الى النكرة ولا بد لامثال هذه الضمائر من احد ثلاثة امور اما قصد التفخيم واما المجئ بالمفسر للتفسير محررا واما اتصاله بالمضمر ومن ههنا ضعف تاخر مفسر الضمير فى باب التنازع على مذهب اهل البصرة نحو ضربنى واكرمت زيدا واعلم انه اذا اجتمعت عدة امور صالحة لتكون مراجع مفسرة للضمير فالمرجع هو الاقرب نحو جاءنى زيد وعمرو وضربته اى عمروا الا ان تنهض القرينة على الابعد نحو جاءنى عالم وجاهل فاكرمته ثم الضمير على خمسة اقسام مرفوع متصل اى غير مستقل بالتلفظ والتكلم محتاج الى ضم كلمة اخرى قبله ومنفصل ومنصوب متصل ومنفصل ومجرور متصل فقط وليس معانى المرفوع والمنصوب والمجرور ما عرفت من اقسام المعرب فان الضمير مبنى بل بمعنى الضمير الواقع عمدة فاعلا او مبتداء او خبرا او بالجملة فى محل المرفوعات وكذا المنصوب والمجرور لان معانى الاعراب المقتضية له داخلة فى مسخ معانيها ومدلولة لالفاظها وجواهرها وهذه الخمسة اذا ضربت فى ثمانية عشر قسما حاصلة بضرب ثلثة المتكلم والمخاطب والغائب فى ثلثة مفرد ومثنى ومجموع وضرب هذه التسعة فى المذكر والمونث صارت القسمة العقلية تستدعى ان ترتقى الاقسام الى التسعين لكنهم وضعوا للمتكلم مكان الستة فى المرفوع والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل فخرج عشرون ضميرا حاصلة من ضرب الاربعة فى الخمسة والمرفوع المتصل مستتر وبارز فالمستتر مخصوص بالماضى الغائب والغائبة وبالمضارع المتكلم مطلقا والمخاطب والغائب والغائبة وفى صيغ الصفة مطلقا اى فى اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فى جميع الصيغ والامر على قياس المضارع ففى المتكلم والمخاطب لازم وفى غيرهما عارض والمنفصل نائب عن المتصل لا يجوز ايراده الا حيث لم يمكن ايراد المتصل كما فى التقديم على العامل كقوله تعالى حكاية عن العباد اياك نعبد واياك نستعين او بالفصل لغرض نحو رب لو شئت اهلكتهم من قبل واياى وقوله تعالى لا اله الا انا واياى وقوله وانا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين وكقولك ما ضربه الا انت او يكون العامل معنويا نحو قوله تعالى بل هم قوم خصمون او يكون الحرف عاملا والضمير مرفوعا نحو ما انت الا نذير وما انا الا بشر مثلكم او بان يسند اليه الصفة الواقعة صفة او حالا او خبرا لغير ما هى صفة له حقيقة فى المعنى نحو هند زيد ضاربته هى وفى ضمير المتكلم اى الياء اللاحقة بالفعل يلزم نون الوقاية

فی الماضی والمضارع الخالی عن النون الاعرابیۃ وفی الحاق نون الوقایۃ فی معروض نون الوقایۃ وفی لدن وان واخواتہا
اختیار والاحسن الاولی الحاقہا مع لیت ومن وعن وقد وقط وترکہ فی لعل وقد یقع ضمیر الفصل متوسطا بین المبتدا والخبر قبل
العوامل اللفظیۃ وبعدہا مطابقا للمبتدا فی الافراد والتثنیۃ والجمع والتذکیر والتانیث ویشترط لہ ان یکون الخبر معرفۃ او معنونۃ
افعل التفضیل مع من نحو قولہ تعالی کنت انت الرقیب علیہم وقولہ انی انا اللہ لا الہ الا انا فاعبد فی الآیۃ وقولہ انہ ہو الغفور الرحیم
وقولہ فاللہ ہو الولی الآیۃ وقولک زید ہو القائم وقولک کان زید ہو افضل من عمرو والاصل وضع ہذا الضمیر لیفصل بین الخبر والصفۃ
المشتبہۃ ذلک عند التعریف فی الخبر فی بعض المقام نحو زید ہو القائم ثم عمم طرد الباب واہل المعقول جعلوہ رابطۃ ولعدم ہذا الفصل
الارتکاب بہذا الضمیر عموم فی المعرفۃ والنکرۃ لتوسیع النفع واعلم انہ قد اختلف فی الموضوع لہ الضمائر فقیل ہو المعنی الکلی کالواحد
المتکلم فی انا والواحد المخاطب فی انت واشترط فی وضعہا ان لا یستعمل الا فی الافراد والجزئیات وہذا ما اختارہ العلامۃ
التفتازانی وہو مذہب مہمل وعند المحققین ومنہا ووضع اسماء الاشارۃ والموصولات والحروف وامثالہا وضع عام والموضوع لہ
فی ہذہ الالفاظ خاص بمعنی ان الواضع وضع اولا مفہوما کلیا وجعلہ مرآۃ لملاحظۃ افرادہ وجزئیاتہ الاضافیۃ والحقیقیۃ
ثم وضع اللفظ بازاء ہذہ الجزئیات بتوسط مرآتیۃ ذلک المعنی الکلی لتصورہ الجزئیات علی وجہ الاجمال وہذا المذہب ہو الحق
لئلا یلزم الہجران الکلی للمعنی الحقیقی والاستعمال الدائم فی المجازی وکیف یشترط ذلک فی الوضع وہو مناف للوضع وعلی ہذا
معنی قولنا ما وضع المتکلم ما وضع لافراد ہذا المتکلم الذی ہو المعنی الکلی فمعنی الضمیر للمتکلم والمخاطب لا یکون الا ذوات خاصۃ
جزئیۃ شخصیۃ بخلاف معنی ضمیر الغائب فانہ قد یکون اعیانا واعراضا وقد یکون صفات متضمنۃ ومنتزعۃ وامورا قارۃ وغیر
قارۃ حرکات وازمانا والفاظا وامورا کلیۃ وجزئیۃ فالضمیر المرفوع المتصل من فعلت الی فعلوا والمنفصل من انا الی ہم و
المنصوب المتصل من فعلنی الی فعلہم والمنفصل من ایای الی ایاہم والمجرور المتصل من لی وغلامی الی لہم وغلامہم فافہم
وثانیہا اسماء الاشارۃ واسم الاشارۃ ما وضع لمشار الیہ محسوس مشاہد فعلی ہذا یخرج المضمرات والمحلی بلام العہد فان
المضمر یشار بہ الی المعود الیہ والمحلی باللام یشار بہ الی المعہود فی الذہن ولا یشار بہا اشارۃ حسیۃ بالجوارح والاعضاء بل اشارۃ
عقلیۃ فعلی ہذا لو اشیر لو اشیر باسم الاشارۃ الی محسوس غیر مشاہد نحو تلک الجنۃ التی اورثتموہا فلجعلہ بمنزلۃ المشاہد وکذا ان
اشیر بہا الی غیر محسوس اصلا بل مستحیل الاحساس نحو ذلکم اللہ ربی وقولہ تعالی ذلکما مما علمنی ربی فانہ متمیز تمیزا تاما منزلا منزلۃ
المحسوس فی کمال التمیز واسماء الاشارۃ خمسۃ ذا للمذکر وذان فی حالۃ الرفع وذین فی حالۃ النصب والجر للمثناہ وتا و
تہ وذہ وذی للمونث الواحد وتان وتین للمثناہ واولاء واولی لجمع المذکر والمونث کلیہما ویلحقہما حرف التنبیہ ایہا
فیقال ہذا وہذین وہذہ وہؤلاء وقد یلحقہا حرف الخطاب فی آخرہا بصیغۃ المختلفۃ باختلاف حال المخاطب بلا تیرحم مثلہ
بل یزاد باختلاف حالہ کقولک ذاک وذاکما وذاکم وذاک ذاکما وذاکن وکذلک فی باقی الصیغ وقد یوتی فی اولہ
اللام فیقال ذلک کقولہ تعالی ذلکما مما علمنی ربی وقولہ تلکم الجنۃ اورثتموہا وقولہ ذلکن الذی لمتننی فیہ وقولہ الم انہکما

من تلكما الشجرة وقوله اولئك اصحاب النار وقوله اولئكم جعلنا لكم الآية وقوله ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون وتحتي ذلك وذلكما وذلكم وذلكن
واحد تختلف هذه الصيغ باختلاف المخاطب وحدة وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا ومعناه في الكل الاشارة المعهودة الى
المحسوس فذا وهذا للقريب اي المعرى عن اللام وحرف الخطاب وذاك للمشار اليه المتوسط اي الملحق بحرف الخطاب المعرى عن اللام
وذلك للبعيد اي الملحق بهما وكذلك فذانكما وتانكما وقد يشدد وان فيكونان للبعيد كاولئك وقد يكون الاشارة الى
الصفات المحسوسة المشاهدة وثم وههنا وهنا مشدد للاشارة الى المكان القريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد واما وجه بناء اسم
الاشارة فهو عند الاكثرين لتضمنه معنى الحروف وهو الاشارة لانها معنى من المعاني يدخل الكلام والكلم بعد ثبوته امكان ينبغي
ان يوضع له حرف فاذا لم يوضع صار اسم الاشارة كالمتضمن بمعنى الحرف وقيل لان وضع بعضها نحو ذا وتا وتي وذي وضع حرف
على حرفين فهذا شبه لفظي وحملت البواقي عليها طرد اللباب وقيل لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهي اما الاشارة
الحسية او الوصف نحو هذا الرجل كاحتياج الحرف الى غيره ثم قد يستعمل ذلك موضع ذلكم كقوله تعالى ذلك ازكى لكم واطهر وقوله ذلك
لمن خشي العنت منكم وقوله ذلك ادنى ان لا تعولوا وقوله ذلك ادنى ان لا ترتابوا وقد يستعمل ذلك موضع المثنى كقوله تعالى
عوان بين ذلك وقد يشار به الى الجمع كقوله تعالى كل ذلك كان سيئه الآية وثانيها الموصولات والموصول ما لا يتم مفهومه الا بما
ولا يحصل بمعناه الذي لزمه الا بالصلة بمعنى انه لا يصلح ركن الكلام وجزءه او مضافا اليه او صفة الى غير ذلك الا بملاحظة الصلة المشتملة على
العائد اليه المتممة المحصلة لمعناه والمراد بالصلة هي الجملة الخبرية التي كالجزء المحصل لما قبلها ووجه بناء الموصولات ان منها ما وضع
على حرفين وضع الحرف كمن وما واللام وذو وحملت عليها البواقي طرد اللباب وان في معناها احتياجا في تمامها ركنا وجزءا الى
الصلة المشتملة على العائد اليها كافتقار الحرف بمعناه الى غيره في الجزئية وذلك من جهة غاية الابهام وهجوم التنوع والتزلزل في
معانيها لا من عدم استقلالها حتى تصير حروفا كما في اسماء الاشارة ولذا يقال لها مبهمات وانما وجب كون الصلة جملة لان
وضع الموصول على ما قاله الرضي على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له اما مستمرا
نحو اسد الذي يبقى او في احد الازمنة نحو الذي ضربني او اضربه او الذي هو ضارب او يكون متعلقه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول
له مستمرا او في احد الازمنة نحو العبد الذي يبقى ملكه او ملكه باق وزيد الذي ضرب غلامه او غلامه ضارب او يعتقد ان المخاطب
يعرفه بكونه او يكون سببه حكما على شيء دائما او في احد الازمنة نحو الذي اخوك هو او الذي اخوك غلامه او الذي مضروبك
هو او غلامه فهذا يصلح دليلا على اشياء احدها ان الموصولات معارف وضعا لان وضعها على اطلاقها على المعلوم فمعنى لقيت
لقيت من ضربته لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وثانيها ان الصلة ينبغي ان تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم
قبل ذكر الموصول وثالثها ان الصلة ينبغي ان تكون جملة لان الحكم من خصائص الجمل ورابعها ان تكون جملة خبرية لوجوب
كون الحكم معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب وخامسها انه لا بد في الصلة من عائد لان الحكم المضمون في الصلة
متعلق بالموصول فلا بد من ذكر نائب الموصول في الصلة ولو لم يذكر الضمير العائد اليه الذي هو نائبه لبقيت الصلة اجنبية لان

الجمل مستقلة بانفسها لولا الرابط فيها وقد يستغنى باسم الظاهر عن الضمير نحو ما جاءني زيد الذي ضرب زيد ونحو جاءني الرجل الذي ضرب ذلك الرجل ثم الصلة قد تكون في صورة المفرد كاسم الفاعل واسم المفعول فيقعان صلتي الالف واللام وقال المازني هي حرف وقال الزمخشري هي منقوصة من الذي واخواته والجمهور على كونها موصولا مستقلا باسمه واصل الضارب المضروب عندهم الذي ضرب الذي ضُرب نكر بسوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل فصيروا الفعل في صورة الاسم الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول اي المجهول في صورة اسم المفعول والقوهما على عينيهما الفعلين والموصولات الذي للمذكر والتي للمؤنث واللذان واللذين واللتان واللتين لمثناهما والاولى والذين لجمع المذكر واللائي واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وما لغير ذوي العقول مذكرا او مؤنثا ومفردا ومثنى وجمعا ومن لذوي العقول مطلقا وقد يستعار احدهما للآخر واية لذوي العقول وذو عند قبيلة بني طي وماذا والالف واللام وضمير الفاعل العائد الى الموصول لا يحذف وضمير المفعول العائد جائز الحذف وكذا المجرور نحو قوله تعالى فاصدع بما تؤمر اي تؤمر به واما الاسمية قد تكون موصولة وتارة استفهامية وتارة شرطية وطورا موصوفة ومرة تامة بمعنى شيء وصفة ومن منقسمة الى هذه المعاني الا انه لا تكون تامة ولا صفة واي واية كمن وهما معرب في الموصولات الا انها الا اذا حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيضم بناء و

رابعها **الكنايات** ما يكنى به عن العدد المبهم والحديث المبهم بان يعبر عن شيء معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة على تعينه اما للابهام على بعض السامعين كقولك جاءني فلان مريدا به زيدا وقال فلان كيت وذيت ابهاما على غير من يسمع او لشناعة المعبر عنه كهن للفرج او الفعل القبيح وكوطئت وفعلت اي جامعت وكالغائط للحدث في قوله تعالى او جاء احد منكم من الغائط الآية او للاختصار كالضمائر الراجعة الى متقدم او لنوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد للكثير القرى او غير ذلك من الاغراض والمكني عنه قد يكون لفظا فقد يراد به معناه نحو مررت برجل فعل اي حمق وقد يراد به مجرد ذلك اللفظ كالالغاز والمعميات نحو الكف الكف في مهمه وكذا الاوزان المكني بها عن موزوناتها في اصطلاح النحاة نحو افعل صفة لا ينصرف هو عبارة عن كلمة اولها همزة زائدة بعدها فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام فعلى هذا كم الاستفهامية كناية لكونها سؤالا عن عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها من اسماء الاستفهام لكونها اسولة عن معين غير مصرح باسمه وكذا اسماء الشرط كنايات يكنى بها عن المعينات غير المحصورة اختصارا وضمير الغائب كناية ثم المبني من الكنايات كم وكذا وكاين و كيت وذيت وكذا اسماء الاستفهام والشرط لكن لها بابا على حدة اما وجه بناء كم الخبرية فلكونها موضوعة وضع الحروف على حرفين او لشبهها باختها الاستفهامية والاستفهامية ظاهرة الشبه بالحروف لاشتمالها على معنى الاستفهام الذي هو حرفي واما وجه بناء كذا فلانه في الاصل ذا المقصود به الاشارة ودخل عليه كاف التشبيه وكان ذا مشارا به الى عدد معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع ثم صار المجموع بمعنى كم وانمحى عن الجزئين معنى التشبيه والاشارة كذا قاله الرضي فصار الكلمتان كلمة واحدة ولذا تقول ان كذا مالك واما كاين على ما قاله فلان الكاف فيه كاف التشبيه دخلت على

ای التی ہی فی نہایۃ الابہام وفیہ ما القطع من الاضافۃ وکاین مثل کذا فی کون المجرور بعدہما ممیزا
فی الاصل الی المعدود بخلاف ای فانہ للعدد والمبہم والتمییز فی کذا وکاین فی الاصل من کاف
آخر منقولۃ فی الرضی رانیا ترکبا احیدروا ما وجہ بناء کیت وذیت فلانہما بنیا لانہما کنایۃ
من حیث ہی لا یستحق اعرابا ولا بناء والمفرد لا یمکن خلوہ عن احد الوصفین فبقی علی الاصل الذی ہو البناء
الاعراب والترکیب مبنی لان عدم العلۃ علۃ العدم ثم کم الاستفہامیۃ تمییزہا منصوب مفرد وتمییز الخبریۃ مجرور مفرد
وقد یدخل علی ممیزہما من وحق الاستفہامیۃ والخبریۃ صدر الکلام وانما انتصب ممیز الاستفہامیۃ وافرد حملا علی المرتبۃ
من العدد وانما انجر ممیز الخبریۃ لاضافتہا الیہ وقد یقال بتقدیر من واذا وقع الفصل بینہ وبین ممیزہا بفعل متعد وجب
الاتیان عن لئلا یلتبس بالمفعول نحو قولہ تعالی کم ترکوا من جنات وقولہ کم اہلکنا من قریۃ وحال الاستفہامیۃ فی
کالخبریۃ واعلم ان للذہن القاہر فی امثال ہذہ الابواب امرا آخر ورایا منفردا عن الآراء علی رد من اراد الکلام
الاسماء تشتمل علی المعانی الحرفیۃ وتضمنہا تضمنا کالتضمن التفصیلی لکنہا التضمنہا امرا مستقلا یحتاج الیہ المعنی الحرفی وتنجبر کسرہ
ولسدبہ خلتہ ویرتفع بہ احتیاجہ وافتقارہ فیصیر بہ المجموع مستقلا بیان ذلک علی نمط الاختصار فی ضمن بعض الامثلۃ
ان اسماء الاشارۃ یتضمن معناہا معنیین احدہما معنی الذات المبہمۃ والآخر معنی الاشارۃ الحسیۃ الواقع صفۃ لتلک الذات
وہذا المعنی الاخیر ملحوظ من حیث ہو معنی حرفی لکن المجموع صار مستقلا لان غیر المستقل احتاج الی المستقل الذی فی ذلک
المجموع فلم یحتج المجموع الی امر خارج بل تحصل بہا حقیقۃ محصلۃ تحقق العلاقۃ الافتقاریۃ وکذا معنی الضمائر تضمن معنیین
احدہما معنی الذات المبہمۃ والآخر معنی العود والرجوع الیہا وہو معنی حرفی بمعنی انہ ملحوظ بہذہ الحیثیۃ وکذا معنی الکنایات
مشتمل اشتمالا اجمالیا علی معنیین معنی الذات او الحدیث او العدد ومعنی الکنایۃ المعتبر فیہا وہذا ملحوظ من حیث ہو معنی
حرفی فاقری الانضمام الی انضمام الغیر وہکذا حال الموصولات لاشتمالہا علی معنی العہد وہو معنی حرفی فاذا انضم المعنی الغیر المستقل
الی المستقل صار المجموع مستقلا ومن ہہنا یصلح قولنا لا فرس فی قولنا زید لا فرس خبرا محمولا علی زید بالمواطاۃ وعندی
ان الخبر المحمول فی قولنا زید فی الدار ہو نفس مفہوم فی الدار بلا ملاحظۃ تقدیر مستقر او ثابت او حاصل او ثبت او استقر
وغیر ذلک بل ہذہ التقدیرات ضرورات لفظیۃ یحتال بہا الصبیان علی التراکیب اللواہیۃ وذلک لان مفہوم لفظۃ فی وان کان
غیر مستقل فی نفسہ لکنہ صار مستقلا بانضمامہ الی مفہوم الدار کما ان مفہوم لفظۃ لا کان غیر مستقل وصار مستقلا بانضمامہ الی
الفرس والخبر بہ نقصانہ والسد بہ خلتہ وشبع بہ بلغۃ الجائع وفاز منہ بالری من العطش لکن ہذا المفہوم الاستقلالی الحاصل
بالانضمام مفہوم لفظۃ فی الی معنی الدار وان صلح خبرا صادقا لکنہ لا یصلح ان یحمل علی زید مثلا حملا مواطاتیا کما ان مفہوم الحدث
المأخوذ فی الفعل وان صلح مسندا ومحکوما بہ لاستقلالہ لکنہ لا یصلح ان یحمل علی فاعلہ حملا مواطاتیا بل حملا اشتقاقیا فالحق
عندنا بالنظر الی ہذہ الملاحظۃ ان الحمل فی قولنا زید فی الدار حمل اشتقاقی لا مواطاتی نعم اذا لوحظ فی نحو من الاتحاد لا

وكذا ان سلم تقدير الحاصل بتغلب الاتحاد على

وفى مجرى من مجارى المحاورات اعتبار مفهوم المستقر او الثابت او الحاصل فيبقى على هذا الفيا اشتقاقها

اغراضهم النحوية ولو كان التقدير تقدير الفعل كما هو مذهب الاكثر اى تقديرا استقر وثبت وحصل فيبقى على هذا الفيا اشتقاقها

لان الفعل قدم او اخر حمله على فاعله لفظيا كان كالمتاخر عنه او معنويا كالمبتداء المتقدم عليه الراجع اليه الفعل ضمير الا انه

له لفظا لا يمكن حمله عليه الاشتقاقيا وجعله فاعلا فى صورة التاخير ومبتدا فى حال التقديم لا الفرق فى اعتبار نحوى الحمل وتلبيه

احد النحوين الى الآخر لانه لم يات به الفرق بحسب اصل المعنى وسنخ المفهوم وان حصل به التاكد والتقوى فى الحكم تكرير الا و

هذه كلها من الاحكام اللفظية لا تعلق لها بسنخ المعنى وجذر المفهوم واذا عرفت هذا التقرير المختصر للتمهيد علمت وجه

بناء المثال هذه المبنيات فانه هو اشتمالها على المعانى الحرفية وتضمنها اياها على تلك الانماط وما يقال ان مجموع المستقل

وغيره غير على ما هو المشهور فهو عندى مخصوص بما لو يكون فيه المستقل محتاجا اليه لغير المستقل وهذه القاعدة انما هى فى

معنى اخر للمستقل وغير المستقل اى بمعنى تعلق الالتفات بالذات وتعلقه بالعرض وقد حققنا شيئا من هذا فى مقامات

آخر فان قيل فعلى هذا ينبغى ان يكون المشتقات المشتملة على النسبة التقييدية للوصف المبدء الى الذات المبهمة ايضا

مبنية لوجود هذا النحو من شبه بالحروف قلنا اولا انها ليست مشتملة على النسبة بحسب مرتبة الملحوظ والحقيقة المعنونة بل انما

هى فى لحاظها وعنوانها وتعبيرها بخلاف هذه الاسماء المبنية فتدبر وثانيا بان كفة الاعراب فيها جاءت راجحة على

كفة البناء وهذا الجانب فيها غالب على جانب البناء لوجوه منها كون الاعراب هو الاصل فى الاسماء ومنها كونها نائبة

مشابهة المضارع نائبة عنه بعضها فى العمل فاصلها المنوب عنه لما معرب فاتبعته ومنها ان ابنيتها ثقيلة كثرة الحروف

الاقل منها من اربعة احرف الاقل القليل وثقالة فى البناء وكثرة الحروف منافية للبناء فان الحروف المتشابه بها

اوضاعها على حرفين او حرف وقليل منها ماله ثلثة احرف فالثقل فى البناء عارض البناء ومنها انها لو جعلت مبنية

لكثرت المبنيات كثرة لا يحصى تحديدها فى الاسماء ولعله لم يتميز العارف المتتبع الفاحص ان الاصل فيها الاعراب

والبناء لعروض عارض بل لعله لسبق ذهنه الى ان الاصل فيها ايضا البناء وثالثا ان المشتقات مستقلة باعتبار

الذات المبهمة وباعتبار معناها الحدثى المصدرى وهو معنى وصفى متعين لمفهومه بخلاف امثال هذه المبنيات التى

كلا منافيها فان استقلالها باعتبار الذات المبهمة فقط وهى مبهمة وهو اوفى نحوى الوجود فان المبهم بتحصيل لوجوده بالمبهم

فالمبهم لابهامه يعلق بين الوجود والعدم كالجنس لا يموت فيها ولا يحيى فالاستقلال بجانبه فى المشتقات بخلاف

عدمه بخلاف هذه الاسماء على ان الاحتياج والافتقار فى معانى هذه الاسماء الى المرجع او المشار اليه او الصلة او ادا

تحصيل الابهام فى الكنايات ورفع ابهام التقدير فى الظروف المنقطعة صار مساعدا معاضدا للبناء فى تاكيد شبهها

مضاهاتها الحروف فافهم وتنقم وخامسها اسماء الافعال وهى الاسماء التى تاتى بمعنى الافعال اما بمعنى الماضى

او بمعنى الامر وهى كثيرة لا يحصى عددها ووجه بنائها ظاهر فان كلها بمعانيها مشابهة للمبنى الاصل وهو الماضى والا

بل بمنزلة المعاني مصادر قد يقال انها بنيت لكونها اسماء لما اصله البناء وهو مطلق الفعل وعلى هذا لاحاجة الى التأويل في صه لانه
يمنع لانتكلم وفي مه انه ليس بمعنى لا تفعل بل بمعنى اسكت واكفف وان اف واوه بمعنى اتضجر وتوجعت لا بمعنى اتضجر والتوجع
وانما جعلوها اسماء لا افعالا مع كون معانيها معاني الافعال نظرا الى امر لفظي هو مخالفة صيغها الافعال وعدم تصرفها ودخول اللام
على بعضها والتنوين في بعضها وكون ظاهر بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا ثم جميع اسماء الافعال عند النحاة منقولة اما
عن المصادر الاصلية كرويد زيدا وبله زيدا او كوشكان وسرعان وبطان وشتان لكونها على وزن المصدر كالميان وكيمة
على وزن غوقاة ونزال كفجار وبتذ كفرب وان لم يستعمل مصدرا اصلا كما استعمل رويد وبله في بعض الاحيان واما عن الصاحب
المنقولة عن الاصوات نحو صه ومه وهاو وح اي انتعش وبس وهيا وهلا وحي وايه وهيك وهيت وقد يقال ان مثل ايها في
الكف وويها في الاغراء وواها في التعجب والاستطالة وومعا ودعا في الانتعاش ودليك وويحك وويلك وويلك وتعاوسيك واسيك
لزيد وعمرو والفه اصوات نقلت الى المصادر ثم الى اسماء الافعال والتنوين فيها كما في صه ومه وايه وهي مفتوحة
لا منصوبة لكن الظاهر عدم نقلها الى اسماء الافعال وكذا الظاهر في مثل اخ وكخ واف واوه وبخ اذا الضبت نحو افا ولم
تستعمل استعمال المصادر انها اسماء اصوات لامصادر ولا اسماء افعال واما منقولة عن الظروف نحو امامك زيدا او من الجار
والمجرور نحو عليك زيدا واما امين فقد يقال انه سرياني كقابيل وهابيل بمعنى كذا فجعل اسم فعل بمعنى ليكن كذا ومبني على الفتح
ويخفف بحذف الالف فيقال امين على وزن كريم وقد يقال ان اصله القصر ثم مد فيكون عربيا مصدرا في الاصل كالنذير
والنكير ثم جعل اسم فعل ومن اسماء الافعال لفظ كذب كما يقال كذب العتيق وكذب عليك العسل وكذب الحج اي عليك
به والزمه والمقصود به الاغراء والتر اسماء الافعال بمعنى الامر اذ الامر كثيرا ما يكتفي فيه بالاشارة عن النطق بلفظه فكيف لا يكتفي
بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر ومعاني اسماء الافعال امرا كانت او غيره ابلغ واكد من معاني الافعال التي يقال انها بمعناها
وكل ما فيه بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب فمعنى هيهات ما ابعده وشتان ما اشد الافتراق وسرعان ووشكان ما اسرعه وبطآن ما ابطاه
والتعجب هو التاكيد المذكور كذا قال الرضي ومن اسماء الافعال اليك بمعنى ضم رحلك وثقلك اليك واذهب عني ومنها دراك اي
اترك ودراكه ومنها وينك زيدا بمعنى خذه ومنها هلم وهات وحيهل واما التنوين في بعض الاسماء فعند الجمهور للتنكير نحو صه ومه
وليست لتنكير الفعل الذي بمعناه اذ الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا بل لتنكير المضمون في معنى الفعول لان المنون اما مصدر او صوت
قائم مقام المصدر او لانها نقل عنه الى اسم الفعل ثانيا فصه بمعنى سكوتا ما وايه بمعنى زيادة ما فيكون المجرد عن التنوين بما يلحقه كالمعرف
بمعنى صه اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر تعيين متعلقه اي للسكوت عنه اي افعل السكوت عن هذا الحديث
المعين فها هنا لا يسكت المخاطب عن غير الحديث المشار اليه وكذا مه اي كف عن هذا الشيء وايه اي هات الحديث المعهود ومعنى
التنكير في صه اسكت سكوتا اي افعل سكوتا مطلقا واقطعا عن كل سكوت لفرض عن اي حديث كان هذا هو الكلام المجمل الذي
اعتمده الرضي في شرحه للكافية ثم فصل تفصيلا بالغا في تعديد اسماء الافعال وبيان الفاظها ولغاتها ومعانيها فارجع اليه

وبهذا تبين ان الجمل المتعقدة بها انشائية ولا مضائقة في كون الجملة الواحدة خبرية وانشائية معا باعتبارين نحو قولك ما
قيامه فنقول كذبت باعتبار تضمنه واستلزامه الاخبار عن انكار قيامه هكذا في ليت لي مالا وقد فصلناها في شرح مختصر الميزان وغيره
من المقامات المتفرقة واعلم ان النحاة جعلوا اسماء الافعال اسماء لما ذكرنا لقصر نظرهم على احوال اللفظ واما اهل المعقول فلعلو
انظارهم الى المعاني جعلوها افعالا اي كلمات في اصطلاحهم فان معانيها معاني الافعال ولا تمس الحاجة لهم الى التاويلات البعيدة
والتكلفات الباردة في تصييرها اسماء بالتعسف البالغ كما ارتكبه النحاة لاغراضهم اللفظية واصلاح اصولهم النحوية ومنوا العلوم
العربية على ما ذكرنا وسادسها اسماء الاصوات وهي الفاظ يحكى بها صوت او يصوت بها البهائم والاصوات عند النحاة
على ما ذكره الرضي ثلثة اقسام احدها حكاية صوت صادر اما عن الحيوانات العجم كغاق او عن الجمادات كطق وشرط الحكاية
ان تكون مماثلة للمحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك اذ لا تحسن الحيوانات والجمادات
الافصاح بالحروف احسان الانسان فاحتاجوا الى ايراد اصواتها المشابهة بالمركب من الحروف فاعطوها حكم كلامهم اذ تغيير
او تعسير عليهم مثل تلك الاجراس وثانيها اصوات خارجة عن فم الانسان غير موضوعة وضعا بل دالة طبعا على معان في انفسهم
كاف وتف فان المتكره لشيء يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ اف ومن يبرق على شيء مستكرها يصدر منه صوت شبيه
بتف وكذلك آه للمتوجع او المتعجب واح للسعال وثالثها اصوات يصوت بها الحيوانات عند طلب شيء منها اما المجيء كالفاظ
الدعاء نحو جوت وقوس ونحوهما واما الذهاب كهلا وهيج وهجا ونحوها واما امر آخر كسا للشرب وهدع للتسكين ليست و
مما يخاطب بها الحيوانات حتى تكون اوامر او نواهي لعدم فهمها الكلام كما قال الله تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء بل المقصود
يريد بها الصبيان والحيوانات لشيء من هذه الافعال فيصوت لها اما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند ايرادها الماء واما
بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحته ثم يجر عنه مقارنا لذلك التصويت على ذلك الامر اما بضربه وتاديبه او باتيانه
والطعامه فالحيوان يمتثل بالمراد منه اما رهبة من الضرب او رغبة في ذلك البر عادة ودربة بالتكرير كما في الدب والقردة والكلب
المعلم والفهد وغير ذلك ثم جعلوا هذه الاقسام الثلثة كالكلمات داخلة في صنف الاسماء لشرفها فصرفوها تصريف الاسماء وادخلوا
التنوين في بعضها نحو غاق واف والالف واللام في بعضها ووجه بنائها ظاهر فانها في الاصل اصوات ساذجة غير مستحقة للتركيب
او لكون بعضها موضوعا وضع الحروف على حرفين كما بينا في ما سبق من المبنيات وسابعها بعض الظروف التي اضيفت
الى المبنيات من جملة الظروف بعارض قطع الاضافة لا باقتضاء نفسها بمعانيها والفاظها ايضا كقبل وبعد وتحت وفوق وامام
وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول وما يجري مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة كلا غير وليس ولا القياس عليها نحو يمين
وشمال وغير ذلك وليس المبني من المقطوعة ما هو منون تعويضا عن المضاف اليه لان بناءها لمشابهتها الحرف باحتياجها الى معنى ذلك
المحذوف وفي المنون تنوين العوض كان المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله ولا يبني غير المقطوع لان ظهور الاضافة ترجح
فيه الاسمية التي اصلها الاعراب لاختصاصها بالاسماء واما حيث واذ واذا فانها وان كانت مبنية حالة الاضافة اليه لكنها مضافة

وعندي في وجه البناء وجه آخر هو ان المقطوعة عن الاضافة نودي بودي المركب الاضافي المشتمل على النسبة الاضافية وطرفيها المضاف والمضاف اليه فيصير مشابها بالحرف باشتماله المعنى النسبي الحرفي ومنها انها لم يبق على حالة واحدة بل اعربت على حسب العوامل لظرفيتها بين ما قطعت والمضاف اليه منوي وما قطعت ويكون ملحوظا نسيا منسيا وجب للفرق بينها القطوعة التي ينوى المضاف اليه على حالة واحدة فلتشتمل على كلام واحد كي يعرف المضاف اليه ولما كان وجه بنائها خفيفا ما رعينا كما في الهادي بنيت على الضم الذي هو اقوى عن حالة البناء فان المبني يستدعي التخفيف فيبني على السكون ولو وجب التحرك فيبني على الفتح كما في المبني الاصلي فهذا ضعف المبنيات ۱۲ منه

الى المحل لا غير لكن اضافتها فى المعنى الى مصادر تلك المحل فكانت المضاف اليه محذوف وكذا لا يبنى من المقطوع عن الاضافة ما قيل المضاف اليه منويا لفقد وجه البناء فيه كما ذكرنا نحو كنت قبلا اى قديما وابدئه اولا اى متقدما ولذا قد يكون اول مبنيا وقد يكون منصوبا معربا وقد يكون معربا غير منصرف اذا اريد به الاولية من آخر فهو صيغة افعل التفضيل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانه لم يكن حقها فى الاصل ان تكون غاية لوجوب اضافتها واذا قطعت صارت غاية فكانه استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها والظروف بمعنى الزمان كاليوم والحين يكون اضافتها الى الجملة الفعلية اكثر منها الى الاسمية وعلى التقديرين يبنى على الفتح لقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون وقوله يوم هم بارزون فمن هذه الظروف المبنية اذ للماضى واذا للمستقبل وقد يكون للمفاجاة ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا وقد يكون انى بمعنى كيف نحو قوله تعالى انى يؤفكون وقوله فأتوا حرثكم انى شئتم وقد يجيء بمعنى متى وقد اول به قوله تعالى انى شئتم ومنها مذ ومنذ بمعنى اول المدة اذا دخلا على المفرد المعرفة نحو مذ يوم الجمعة ومنذ يومها وبمعنى جميع المدة اذا دخلا على ما قصد من المدة ومنها لدى ولدن ولد ولد وفيها لغات اخر ومنها قط للماضى المنفى وعوض للمستقبل المنفى نحو ما ضربت قط ولا اضربه عوض بمعنى دائما وابدا ويجرى مجرى هذه الظروف مثل وغير مع ما وان فافهم واستقم واما القمة الزلة فلا تلتقم وقد بقى من المصنف قسم آخر من المبنيات وهو المركب الامتزاجى وهو المركب من كلمتين ليس بينهما نسبة قبل الاسمية او العلمية فخرج مثل عبد العدو وتأبط شرا العلمية ودخل مثل بعلبك ومعدى كرب وخمسة عشر فان تضمن الثانى معنى الحرف يبنى كل من الكلمتين كخمسة عشر وحادى عشر الا اثنى عشر وان لم يتضمنه بنى الاول على اصح المذاهب واعرب الثانية منهما ووجه البناء الظاهر وهو تضمن معنى الحرف فى الصورة الاولى وكون الجزء الاول كجزء الكلمة لشدة المزج والخلط فى الصورة الثانية فهذا ختم بيان المبنيات من الاسماء وقد بقى منها المادى المبنى واسم لا التبرئة ومشهد بيانهما مقام آخر ثم نشرع فى تقسيم الاسم نمط آخر فنقول **الاسم** باعتبار التفرع فى الهيئة الصيغية على شئ وعدم التفرع عليه منقسم **على قسمين** احدهما **مشتق** والآخر **جامد** بالمعنى الاعم الشامل للمصدر وغيره ووجه انحصار الاسم اما ان يكون فى الهيئة الصيغية مأخوذا من لفظ آخر بتفارق البنية وبقاء المادة اللفظية والمعنوية وزيادة الصورة الزائدة او المادة الزائدة اللفظية او المعنوية او نقصانها او لا يكون مأخوذا بهذا المعنى فالاول مشتق والثانى جامد **فالمشتق** ههنا اسم مأخوذ من لفظ آخر بتبديل الهيئة والصورة الحاصلة من الحركات والسكنات وزيادة الحروف الزوائد وعدم زيادتها وحركاتها وسكناتها وتعيين مقاماتها مع بقاء الحروف الاصلية وسنخ المعنى وزيادة المفهوم الصيغى الناشئ بالهيئة الصيغية بالوضع النوعى على اصل المعنى كاشتقاق الضارب من الضرب بزيادة الالف بين الفاء والعين وكسر العين وبقاء المعنى الحدثى والحروف الاصلية وزيادة المفهوم الصيغى الذى هو مفهوم الذات المبهمة مع انتساب هذا المعنى الحدثى اليه وهذا المعنى مدلول للهيئة الصيغية دلالة ناشئة بالوضع النوعى بوضع القاعدة العامة القائلة ان كل ما هو على وزن فاعل فهو لمن قام به الفعل اللغوى لا بخصوص قاعدة فى ضارب فقط والمشتق على ما ذكره المصنف من الاسماء سبعة احدها **اسم الفاعل** هو اسم مشتق من الفعل لمن قام به قياما حقيقيا

باو توسعيا سواء كان على وزن الفاعل كالضارب من الضرب او على وزن آخر كالمستنفر من الاستنفار وهذا معنى عام لاسم
الفاعل وبهذا المعنى قد يطلق على الصفة المشبهة والمعنى الخاص القسيم للصفة المشبهة هو المقيد بقيد الحدوث اى اسم من قام به الفعل
على وجه الحدوث **وثانيها اسم المفعول** هو اسم مشتق من الفعل المجهول لمن وقع عليه والحق فى تعريفهما ان يقال هو اسم مشتق من
المصدر المعلوم لمن وقع عليه او ما وقع عليه او يقال هو اسم مشتق من المصدر المجهول لمن قام به او ما قام به كما اشرنا اليه ان المصدر
المجهول لا يقوم بالفاعل بل بالمفعول **وثالثها الصفة المشبهة** باسم الفاعل هو اسم مشتق من الفعل اللازم لمن قام به على وجه الثبوت
وليس معنى الثبوت الاستمرار فى جميع الازمنة فانه ليس معنى نحو حسن الا من هو حسن سواء كان فى بعض الازمنة او جميعها فى حقيقة
فى القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن مطلقا كما ان حقيقة اسم الفاعل المخصوص ببعض الازمنة والمعتبر فى الحدوث والثبوت
ما كان باعتبار الوضع الاصلى لا باعتبار العوارض الواقعة بعد الوضع الاصلى فيخرج نحو ضامر وشارب الخمر وطالق وكما فى العالم
وكائن ابدا او زيد صائم النهار قائم الليل فانها اسماء الفاعل باعتبار ملاحظة اوضاعها الاصلية وان اريد بها معانى الثبوت
فى الاستعمال الكلى او الجزئى فى مورد خاص فافهم **ورابعها اسم التفضيل** هو اسم مشتق من فعل لموصوف بزيادة على
غيره فى ذلك الفعل فلا يرد فاضل وزائد وطويل ولا ضراب وعلامة فانه لا زيادة فى الاول فى الموصوف فى معنى الفعل المشتق
منه ولا زيادة فى الثانى معتبرة بالنسبة الى غيره بل الزيادة او الكثرة معتبرة فيه باعتبار المشتق منه فى نفسه وهذا كالفرق بين
الكثرة الاضافية والكثرة الحقيقية والكثرة الحقيقية قد تقابل الوحدة وقد تقابل القلة فى نفسه لا القلة الاضافية المقابلة للكثرة
الاضافية كما يقال هذا العسكر كثير الآحاد او يقال رايت فى ذلك النواحى او الفضاء جنودا كثيرة او ازدحام الاشخاص الكثيرة
فلا يراد هناك الكثرة بالنسبة الى عسكر آخر قليل او الى جماعة اخرى قليلة بل الكثرة فى نفسه بالنظر الى ما يستكثره العقل او البصر
فافهم ولا يستعمل اسم التفضيل الا بالاضافة او اللام او من وقد يحذف نحو الله اكبر وفى الاضافة قد يكون اسم التفضيل جزء
مما اضيف اليه وقد لا يكون نحو يوسف احسن اخوته وزيد افضل الفضلاء وكما فى قوله عليه السلام وليؤمكما اكبركما **وخامسها**
اسم الزمان وسادسها اسم المكان يقال لهما اسم الظرف وهما شئ واحد وصيغتهما واحدة كالمضارع المشترك
بين الحال والاستقبال وبهذا الاعتبار ترتقى المشتقات المذكورة ههنا الى ستة لا الى سبعة واسم الظرف اسم مشتق
من الفعل لما فعل فيه زمانا كان كالمضرب بمعنى الزمان الذى وقع فيه الضرب او مكانا كالمضرب المذكور بمعنى المكان الذى
وقع فيه الضرب **وسابعها اسم الآلة** وهو اسم مشتق من الفعل لما فعل بتوسطه وتوسله فهو الاسم الموضوع من الفعل
لآلته وواسطته كالمقطع للسكين والمقراض لآلة القرض والميزان للقسطاس هذا واما حال صيغ هذه المشتقات فصيغة
اسم الفاعل من الثلاثى المجرد على وزن فاعل ومن غيره على وزن المضارع بحذف العلامة وانابة الميم المضمومة منابها
وكسر ما قبل الآخر وصيغة اسم المفعول من المجرد الثلاثى على هذا الوزن ومن غيره من المضارع المجهول بالحذف
الانابة المذكورين وفتح ما قبل الآخر وصيغ الصفة المشبهة مفصلة فى علم الصرف وصيغة اسم التفضيل افعل من الثلاثى

المجرد الغير المشتمل على معنى اللون والعيب وقد يأتي للمفعول ايضا كاشهر واعذر بمعنى اشد اشتهارا واعذرا ومن غيره بزيادة
لفظ اشد او ازيد وصيغة اسم الظرف من الثلاثي المجرد على وزن مفعَل ومفعِل ومن غيره على وزن اسم المفعول وصيغة اسم الآلة
من الثلاثي المذكور على وزن مفعل ومفعلة ومفعال فلا صيغة له من غيره الا بالتركيب **والاسم الجامد** من الاسماء غير ما ذكرنا
من الاسماء السبعة **وما سواه** فيطلق هنا الشيء الجامد كل اسم غير مشتق **كالمصدر وغيره** وقد يقسم الاسم تقسيما ثلاثيا
الى المشتق والمصدر والجامد فيكون للمصدر قسيما للجامد لا قسما منه فللجامد بناء على التقسيمين معنيان معنى عام شامل
للمصدر وغيره ومعنى خاص مباين للمصدر والمشتق وقد يقسم الكلمة او اللفظ المفرد الى المشتق والجامد او الى المشتق والمصدر
والجامد فعلى هذا تكون الافعال ايضا مشتقات كما هو اكثرها او جوامد كعسى ونعم واسماء الافعال فتكون الحروف جوامد
والاسماء بعضها مشتقات وبعضها مصادر وبعضها جوامد هذا بناء على ان المقسم مطلق الكلمة لا الكلمة المطلقة حتى لزم من تقسيمها حرمان
قسمتها في كل قسم من اقسامها كما قيل فافهم ثم ههنا مبحثان في تحقيق المشتق وتحقيق كون الفعل اصلا للمصدر او المصدر
اصلا للفعل في باب الاشتقاق على ما تنازع فيه البصريون والكوفيون على وجه اختصار تام بالغ وايجاز كامل سابغ المبحث
الاول في تحقيق معنى المشتق ففيه ثلاثة مذاهب الاول مذهب الجمهور وهو انه مركب من ثلاثة امور الذات والصفة ونسبتها
اليها واعترض عليه بانه يلزم ان يكون مفهومه غير مستقل لاشتماله على النسبة ولو تقييدية وبان الذات اما ان يؤخذ عامة
فيدخل العرض العام في الفصل كالشيء في الناطق فان معناه على هذا شيء له النطق واما ان يؤخذ خاصة فيلزم انقلاب
مادة الامكان الى مادة الوجوب في العرضيات فانها ممكنة الثبوت لمعروضاتها وعلى هذا يلزم ان تكون واجبة
الثبوت لها لاخذها في مفاهيمها فانه على هذا معنى الضاحك انسان له الضحك وثبوت الانسان لنفسه ضروري غير معلل
وبان المشتق لفظ مفرد واللفظ المفرد لا يدل على التفصيل وبانه قد تقرر في مقره بساطة الفصول وعلى هذا يلزم ان
تكون مركبة وبان المشتق لاشتماله على النسبة لا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه واللوازم كلها باطلة والجواب عن الاول
بان النسبة ليست معتبرة في ملحوظ المشتق حقيقة والمقصود منه بل في عنوانه ولحاظه ومفهومه التعبيري فلا يكون غير مستقل
في حد ذاته فان الملحوظ بالذات والملتفت اليه قصدا في المشتق هو الذات المبهمة لكن لا مطلقا بل من حيث ينسب اليها
صفة والمبدء كما ان الملحوظ بالذات في الفعل هو المبدء والوصف المصدري لكن لا مطلقا بل من حيث انه مسند الى
فاعل فهذه الذات المبهمة الماخوذة فيه الملحوظة بالذات التي هي حقيقة المشتق من حيث هي معروضة ومسند اليها و
منسوب اليها صالحة لكونها محكوما عليها وبها فعلى هذا لا تركيب الا في المفهوم التعبيري واللحاظ العنواني للمشتق لا في حقيقة
مرتبة معنونه وملحوظه ومقصوده وقد اشرنا اليه سابقا ايضا فاندفع به الوجه الاخير للاعتراض ايضا وعن الثاني
بوجهين الاول ان المفهومات الاشتقاقية ليست عين الحقائق والماهيات المحصلة ولا اجزاء مقومة لها بل هي تعبيرات
ومفهومات عنوانية كاشفة عن تلك الماهيات والحقائق الطبيعية واجزائها وذاتياتها فلا يلزم من دخول العرض

العام في المفهوم الاشتقاقي للناطق الذي هو لتعبير وعنوان للفصل لا عينه دخوله في الحقيقة الفصلية حتى يلزم عرضية الفصل بناء على عرضية المركب من الذاتي والعرضي والثاني انا نختار ان المعتبر الماخوذ هو الذات الخاصة لكن لا الذات الانسانية مطلقا ولا يلزم جزئية الانسان للناطق على عكس ما في الواقع على زعمكم بل الذات المقيدة بصلوح عروض المبدء وهذا القدر من الخصوص يكفي لاخذ الذات خاصة ثم ما قلتم ان الذات ان اخذت خاصة كالانسان في مفهوم الضاحك يلزم الانقلاب قلنا لا يلزم الانقلاب لان الضروري هو ثبوت الانسان مطلقا لنفسه لا ثبوت الانسان المقيد بالضحك لنفسه ان الانسان الثابت على هذا عرضي لتركيبه من الذاتي والعرضي كما قلتم في عرضية الناطق فلا يكون ثبوته له ضروريا غير معلل وعن الثالث ان ما تقرر يسلم فيما تعلق به وضع واحد واما اللفظ المفرد الذي تعلق به وضعان من جهتين احدهما وضع شخصي والآخر نوعي فلا نسلم عدم دلالته على التفصيل مطلقا لجواز ان يدل على معنى لوضع وعلى آخر بآخر بنحوين من الدلالة كما في ما نحن فيه فان الدلالة على الوصف والمبدء بالمادة الاصلية التي هي الحروف الاصول وعلى المفهوم الصفي اي الذات المبهمة وانتساب الوصف اليها بالهيئة الصيغية والصورة الاشتقاقية فالدلالة الاولى بالوضع الشخصي المتعلق بالمادة الخاصة بالمعنى الخاص كوضع الضرب للمعنى المخصوص له والدلالة الثانية بالوضع النوعي العام المتعلق بالهيئة الصورية الحاصلة بالوزن الصرفي كوضع ما هو على وزن فاعل ضاربا كان او ناصرا او قاصرا او غير ذلك لذات ما يقوم به الفعل والجواب الرابع قد عرف مما سبق ان المفاهيم الاشتقاقية ليست بانفسها حضولا بل عنوانات تعبيرية كاشفة عنها ولو سلم فالمشتق ليس مركبا في مرتبة ملحوظة ومقصودة كما عرفت فلا يلزم المحذور وكذا الجواب عن الخامس الاخير وقد اشرنا اليه فتفحص والثاني مذهب السيد الشريف قدس سره وهو انه مركب من الوصف والنسبة وقد اعرض عن مذهب الجمهور حذرا عما لزمه من المحذور في الوجه الثاني من الاعتراض وبذلك الخوف والخشية اخرج الذات عن مفهوم المشتق ويلزم عليه ان لا يصلح المشتق محكوما عليه لان صلوحه له بتوسط ملاحظة الذات فيه واذا لوحظ فيه الوصف ولا يلاحظ فيه الا من حيث كونه منسوبا ومسندا لا من حيث كونه منسوبا اليه فلا يكون فيه الصلوح الا صلوح المسندية والمنسوبية كما في الفعل فافهم والثالث مذهب المحققين ان معناه معنى اجمالي لا تفصيل فيه اصلا الى هذه الاجزاء الثلثة وهذا المذهب يحيل الى مذهبين احدهما انه معنى اجمالي بمعنى البساطة المنحلة الى الاجزاء التحليلية فهو اجمال واقعي لبسيطي ينحل الى الاجزاء بتحليل العقل والظاهر انه هو المختار للسيد الزاهد الهروي في تصانيفه في المعقول واخزابه واضرابه واشياعه واتباعه والآخر ان اجماله اجمال لحاظي بمعنى انه تعلق به ملاحظة واحدة وقصد واحد وتوجه واحد من قبل النفس فلم ينفهم ولم يتصور ولم يلاحظ كثرة اجزائه ولم يات في مرتبة الملاحظة والانفهام المتلازمين المتساوقين الا من حيث هو شيء واحد ثم فصله العقل الى امور ثلثة سواء كانت اجزاء له او لوازم كالاجزاء اعتبرت اجزاء لدخولها في مرتبة لحاظه فهذا الاجمال مقابل للتفصيل كما ان الاول مقابل للتحليل وهذا هو ما اختاره المحققون باصابتهم والمعمقون بانظارهم الخالفون

المعنون فی افکارہم کالفاضل عبد العلی اللکنوی فی حواشیہ علی فن المعقول ولعل ہذا ہو التحقیق الاصح الاحق بالاعتقاد والاجدر الاحری بالاقتداء لکن عندی کون معنی المشتق معنی اجمالیا لہذا المعنی وان کان لیشہد بہ القلب بشہادۃ صادقۃ لکن لایشہد بکونہ کذلک مطلقا فی کل لسان بل فی امثال لغۃ العرب التی فیہا المشتقات الفاظ مفردۃ ولا یشہد بذلک فی مثل اللغۃ الہندیۃ فانہا کالمرکب من الاسم والحرف فان لفظ دالا مثلا فی تلک اللغۃ تلحق بآخر المصدر المنصوب او المجرور فی بناء اسم الفاعل فلہ ترکیب ظاہر بحسب اللفظ فان ذلک الملحق یدل علی الذات المبہمۃ کما ومن فی لغۃ العرب بل ہو بمعنی ذو فی لغۃ العرب لکن ذو فی لغۃ العرب اسم وذلک الملحق حرف فی الہندیۃ یلحقہ وسائر الاشیاء کالحوا مدکہا لکسا فی الہندیۃ کتاب والا فلما کان مرکبا بحسب اجزاء اللفظ یکون دالا علی التفصیل المعنوی علی حسب تعدد الالفاظ الموضوعۃ فی ذلک المرکب قطعا کسائر الالفاظ المرکبۃ وکذا حال اللغۃ الفارسیۃ فان فیہا ایضا للمفہوم الاشتقاقی مادۃ علیحدۃ وحروفا منفردۃ تلحق المواد الاصلیۃ فتودی بالحاقہا بہا مودا اما المفہوم الصیغی والمعنی الاشتقاقی وہی حروف النون والدال والہاء مثلا فی اسم الفاعل فیران ہذہ الحروف مجموعہا ساکن الاول فلیس لہ لفظ علیحدۃ فالترکیب فیہ کالترکیب فی افعل ونفعل فی لغۃ العرب وقد جعلہما مرکبین ارباب المعقول بدلالۃ جزء اللفظ علی جزء المعنی کما ہو مشروح فی مقامہ من مبحث الالفاظ فی مفاتیح المیزان ومطالع المنطق واذا عرفت ہذا تحقق عندک ان الامر فی الاجمال والتفصیل یدور علی الترکیب اللفظی فی المشتق وعدم ذلک الترکیب فان وجد دل علی التفصیل والا دل علی الاجمال فافہم ومزید التحقیق فی تصانیفنا المبسوطۃ والمبحث الثانی فی ان الاصل فی الاشتقاق ہو المصدر کما اختارہ البصریۃ او الفعل کما اختارہ الکوفیۃ فاستدلت الکوفیۃ علی اصالۃ الفعل بکونہ عاملا فی المصدر کقعدت قعودا والعامل متقدم علی المعمول فیکون الفعل مقدما علی المصدر فیکون اصلہ فی الاشتقاق وہذا الاستدلال اوہن من نسج العنکبوت بل لیس التقریب فیہ تاما لان التقدم فی العمل شیئ والتقدم فی الاشتقاق شیئ آخر لایستلزم احدہما الآخر الا تری ان ضرب زیدا لایدل علی ان وضع ضرب مقدم علی وضع زید بناء علی کونہ عاملا فیہ بل ہو ہفوۃ من الہفوات وقال البصریۃ علی مانقلہ الرضی ان کل فرع یصاغ من اصل ویوخذ منہ ینبغی ان یکون فیہ ما فی الاصل مع زیادۃ ہی الغرض من الصوغ کالباب من الساج والخاتم من الفضۃ وہکذا حال الفعل فیہ معنی المصدر مع زیادۃ احد الازمنۃ التی ہی الغرض من وضع الفعل لانہ کان یحصل فی نحو قولک لزید ضرب مقصود نسبۃ الضرب الی زید لکنہم طلبوا بیان زمان الفعل علی وجہ اخصر فوضعوا الفعل الاعل بجوہر حروفہ علی المصدر ولوزنہ علی الزمان انتہی وقد نقل بعض من فی طبقۃ معاصری اساتذتنا فی کتابہ علم الصیغۃ تحقیقا من عند استاذہ المحقق الصرفی النحوی ہو ان الحق مذہب الکوفیۃ لان مطمح نظر النحاۃ فی اصولہم وقواعدہم ہے الاحوال اللفظیۃ فبالنظر الغائر فی المعانی وان کان یظہر ان الاصل ہو المصدر لکن الامعان الحائض فی العوارض اللفظیۃ قاض قضاء محکما بان الاصل ہو الفعل الماضی لان الاصل فی باب الاشتقاق بالنظر الی الاحوال اللفظیۃ ینبغی ان یکون ما ہو مقتصر علی القدر الضروری من الالفاظ ثم یزاد علیہ الہیأت والحروف الزائدۃ فتتنوع صیغا

[illegible]

وادزانا دمشتقات منه دہذا المعنی لا یوجد الا فی الماضی فانه اقتصر علی المادة الفرعية اما مجرد الحروف الاصول کمافی المجرد او الحروف
الاصول مع القدر الضروری من الحروف الزائدة التی لابد منها فی اصل تحقق الباب کما فی الماضی للابواب المزید فیها للثلاثی او الرباعی
بخلاف المصادر فانها تشتمل علی الحروف الزوائد فی المجرد کثیرا کما فی الجہدة والدخول والخروج وعلی الحروف الزوائد علی الزوائد
فی المزید ہذا خلاصته ما ادرجه فی ذلک الکتاب اقول لی فیه نظر من وجہین الاول ان القاء المعنی اجنبیة للمشتق منه فی المشتق مشروط
فی صحة الاشتقاق کما نیا دی علیه تعریفه باعلی ندا ئه ولتشیر الیه تمثیله لصبوغ الاوانی من النحاس والذہب والفضة فان المقصود
من جنس النحاس مثلا ہو الاستحکام وعدم الانکسار وفقد تا ثیر الاضداع بالکواسر والصوادع وہو باق فی الاوانی النحاسیة
وزید علیہا مقاصد اخر بالصوغ وتحویل الصورة واذا جعل الماضی مثلا مشتقا منه یکون ہذا المعنی المشروط فی الاشتقاق ای لقاء
معنی المشتق منه لعینه مقصودا فان الجزء الزمانی والنسبی یزال عنه عند اشتقاق المصدر منه فلا یتحقق الاشتقاق لفقد ما ہو
ولعل ہذا مما تصالح علیه المشارعون والثانی ان مجرد الاقتصار علی المادة الاصلیة فی الماضی او علی المادة الاصلیة مع القدر
الضروری من الحروف الزوائد للباب لا یصلح ان ینتہض حجة علی کونه مشتقا منه وکون المصدر مشتقا منه لان زیادة الحروف
او نقصانہا عن المشتق منه حین الاشتقاق من عوارض الاشتقاق فقد تزاد حروف او حرف علی المشتق منه وقد ینقص عنه
ولیس احدہما لازماله فاشتراک المادة التی فی الماضی فی جمیع المشتقات وفی المصادر لیس دلیلا علی کونه مشتقا منه المصادر و
المشتقات الاُخر لانه یمکن ان یکون المصدر مشتقا منه فینقص عنه لبعض الحروف وہی الزوائد مثلا وفتح الفاء واللام وحرک العین
علی حسب الباب صار ماضیا واذا زیدت حروف المضارعة علی الاول مع سکون الفاء وحرک العین علی حسبه مع لقاء اللام طے
حسب العوامل صار مضارعا وہکذا ولا یلزم علی ہذا محذور من جہة معنی الاشتقاق کما لزم علی جعل الماضی مشتقا منه ثم ہذا
الاصل الجعلی لذلک المجعول محققا لو سلم محققا لزم محذور آخر وہو انه قد اجمع اہل العربیة علی ان الجمع فرع الواحد ومشتق منه
کالتثنیة وعلی ہذا الاصل یلزم ان یکون مثل الحُمر الذی ہو جمع الحمراء اصلا للحمراء والحمراء فرعا له ومشتقا منه للاقتصار فیه
علی مجرد الحروف الاصلیة والمادة الجوہریة بخلاف الحمراء لاشتماله علی الحروف الزوائد وکذلک فی النسب والنسخ والتمر جمع
النسبة والنسخة والتمرة والکلم جمع الکلمة علی قول وکذلک ینتقض فی کثیر من امثلة اوزان الجموع التکسیریة وعلی ہذا
الاصل الوہین ہذا المحذور لازم قطعا فکان ہباء منثورا وصار کان لم یکن شیئا مذکورا وصنع المحقق مجففا والخوخ الرطب مجففا فقول
له ما اوتیتم من العلم الا قلیلا ولعله یقول یا ویلتا لیتنی لم اتخذ فلانا خلیلا فافہم لعله یفتقر الی تلطیف القریحة وتجرید
الطبیعة الخالصة الصریحة کیف طار ادراج الریاح وسالت باعناق ذلک الاصل البطاح وبعد الفراغ عن تقاسیم
الاسم نشرع فی تقسیم الفعل فنقول الفعل لا یخلو عن دلالته علی احد الازمنة الثلثة الماضی والحال والاستقبال بمعنی ان بابنیته
الترکیبیة التصریفیة الحاصلة من الحرکات والسکنات وبالجملة بالوزن یدل علی تعلق الحدث باحد الازمنة الثلثة فدلالته
لیست الا علی النسبة للمعنی الحدثی الی الزمان لا علی نفس الزمان کما انه لا یدل علی نفس الفاعل بل علی النسبة الیه والا یلزم

وکذا کتب جمع کتاب ودوی جمع دواة

للتخصيص بل لتخصيص فكون الفعل غير مستقل بمعناه ثبت من جهتين وكونه مستقلا من جهة واحدة ثم الفعل بنفس مفهومه مع قطع
النظر عن عروض العوارض اما خبر بانضمام المنسوب اليه اليه او انشاء وعلى هذا فيكون الفعل اولا منقسما على قسمين خبر
بالانضمام المذكور وهو قسمان ماض ان دل على الزمان السابق على زمان التكلم او على السابق الحكائي ومضارع
ان دل على زمان الحال والاستقبال بالاشتراك اللفظي على ما هو المحقق لان الحقيقي من معناه هو المدلول الحالي او
المدلول الاستقبالي كما قيل وانشاء بالانضمام المذكور وهو ايضا قسمان اما المراد به طلب الفعل او طلب الترك
وطلب الكف الذي هو فعل خاص من الافعال على اختلاف القولين والاول ايضا قسمان اما مبني للامر فيه
جازم او معرب منجزم باللام فالاول هو الامر بلا لام الامر الجازمة وهو الامر المعروف على صيغة الخطاب والثاني
لام بلام الامر الجازمة التي ينجزم الامر بها وهو الامر المجهول على صيغة الخطاب والامر الغائب المعروف والمجهول
والمتكلم المعروف والمجهول والثاني بالتقسيم الاول والثالث باعتبار التقسيم الثاني اي الذي لطلب الترك او
للكف نهي بدخول لا الناهية الجازمة على المضارع في جميع الصيغ الخطابية والغائبة والمتكلمة وقد يدرج الامر
باللام والنهي في المضارع وان كانا انشائيين لعدم تبدل صيغة المضارع وان انجزمت باللام او النهي كما لم
يتبدل في الموكدة بلن والمجحودة بلم وان انتقل معناه الى خصوص المستقبل او الى الماضي المنفي لان العبرة للنحاة
للصيغة في التبدل وعدمه وان تبدل معناها واذا عرفت هذا الادراج فالمضارع لمشابهته بالاسماء التي اصلها الاعراب
لفظا من حيث الوزن الصوري او العروضي ومعنى من حيث ان اسم الفاعل واسم المفعول يعملان بشرط اقتران معناهما
بزمان الحال والاستقبال خرج عن اصله الذي هو البناء الى الاعراب وبقي الماضي والامر المخاطب المعلوم لقياعلى
اصلهما الذي هو البناء في الافعال فالماضي والامر الحاضر المعروف الذي يكون بلا لام من جملة الافعال
مبنيان اما الماضي فمبني على الفتح لئلا يلتبس بالامر في مثل تقبل وتقابل والفتح اخف الحركات والبناء
يستدعي التخفيف ولانه ادون من الامر في البناء لكونه خبري الاصل وكون الامر انشائي الاصل والاخبار
مناسبة بالاسماء لان الجمل الاسمية اصلها الاخبار وبعضها الانشاء لعروض عارض ولانه على وزن كثير من
الاسماء كحجر وشجر وطلب ولانه مشتق من المصدر الذي هو اسم بلا واسطة فناسب الاسم مناسبة زائدة بالنسبة
الى الامر ولان العوامل الداخلة عليه كثيرة بالقياس الى الامر فنزلته عن اعلى درجة البناء ثم بناؤه على الفتح
قد ينتقض بعروض العوارض كلحوق الضمائر البارزة مثل الف التثنية وواو الجمع وتاء الخطاب والتكلم والنون
وبالالف في المتكلم مع الغير لان الفتح في اللام في التثنية فتحة الالف والواو تقتضي الضم فيما قبلها وسكنت
اللام في التاء والنون والالف لئلا يلزم توالي اربع حركات فانه ثقيل عندهم في الكلمة الواحدة وفي ما هو بمنزلة
الكلمة الواحدة واما الامر المذكور فمبني على السكون المعبر عنه بالوقف او على حذف حرف العلة ان كان في آخره

والاصل في البناء هو السكون او ما يجذو خذوه من تخذف حرف العلة والافعال التي هي ما سواهما من المضارع
والامر مع اللام والنهي معرب غير صيغتي جمعي المونث الغائب والحاضر فانهما مبنيتان لعدم قبولهما عمل العوامل الداخلة
عليهما نحو من الانحاء وغير صيغ المضارع كلها حين لحوق نوني التاكيد الثقيلة والخفيفة لان النونات اللاحقة
باخره اخرجته عن قبول العمل من بد والامر لان اول العوامل عامل معنوي رافع عمله النون الاعرابية وهي ممتنعة
اللحوق بالآخر لثقل كثرة النونات وادنى الموانع يكفي عن منع الاعراب وايجاب البناء بمعنى الاعادة الى الاصل
الذي هو البناء ولان نوني الحج لشكمان اللام فلا تستقبيانها قابلة للعمل وتخرجان الصنيعة عن المشابهة بالاسماء
فافهم ثم المضارع اذا كان معربا معرب على حسب العوامل وهي رافعة وناصبة وجازمة فالرافع له امر معنوي هو التجرد
عن العوامل الناصبة والجازمة فالمضارع يرتفع بالضم او بالنون الاعرابية او بالسكون القائمتين مقام الضم
في الواحد الغير المنقوص وغير المونث المخاطبة والمتكلم مع الغير وفي التثنيات وجمعي المذكر الغائب والحاضر و
المونث المخاطبة لواحد وفي المنقوص اذا تجرد المضارع خلا عن دخول العامل الناصب والجازم عليه
وينتصب ويقبل عمل النصب بالفتح او حذف النون الاعرابية بالناصب من العوامل كلمن وان وكي واذن
وبتقدير ان بعد ستة مواضع ويجزم ويتاثر عن عمل الجزم بالسكون او حذف النون الاعرابية او حذف حرف
العلة عن الاخر بالجازم من العوامل كلم ولما ولام الامر ولا الناهية وان الشرطية والاسماء الشرطية ويجي
ذكر العامل الناصب والجازم الداخلين على المضارع في بحث الحرف وان كان بعضها حروفا وبعضها
اسماء شرطية تغليبا للحروف على الاسماء لكونها تابعة للحروف وكونها عاملة لكونها في معنى ان الشرطية وكونها
مشتملة على المعنى الحرفي الذي هو الشرط وكونها مبنية في انفسها بمعناها تها ان الشرطية واشتمال معناها على معناها
واما الامر الحاضر المجهول والغائب والمتكلم مطلقا الواقعة الملحقة باللام الجازمة وصيغة النهي المنجزمة
بلا الناهية مطلقا فينجزمان ابد الا يرتفعان ولا ينتصبان اصلا لاستلزامهما اللام او لا الناهية الجازمتين
ثم وجه ارتفاعه بالتجرد وانتصابه بالنواصب وانجزامه بالجوازم قد ذكرنا شيئا منه في شرح التتمة ونريد بيانه
تفصيلا في شرح اخر طويل الذيل لضيق الفراغ في هذه الاحيان وابتلاء نبذ من الاسقام في هذه الآوان مع
ان الزمان زمان رمضان يرتمض فيه الكبد والجنان ولكن ليس شدته شدة في هذا الزمان ثم اعلم ان
الفعل منقسم تقسيما اوليا الى لازم او متعد فاللازم من الافعال ماضيا كان او مضارعا او امرا
ما لا يقتضي نفس مفهومه ومجرد تصوره مفعولا به وتفصيله ما ذكرنا سابقا وقد يرسم اللازم بانه الذي
لا يصح ان يشتق منه اسم المفعول غير مقيد وهذا الرسم بالنظر الى العوارض اللفظية مثل جاء وقت
الصلوة مشير الى المحقق في باب المجيء انه لازم لا متعد لان مفهومه لا يقتضي نفس المفعول به كالذهاب

الذی ہو نقیضہ فہو لازم لنقیضہ ولذا لا یجیٔ لہ مفعول بہ فی الفارسیۃ والہندیۃ وما تری من تعدیتہ بنفسہ الی المفعول کما فی قولہ تعالے
فلما جاءہ وقص علیہ القصص الآیۃ وقولہ فلما جاء ہم امرنا وقولہ اذا جاءکم المومنات مہاجرات وقولہ اذا جاءک المومنات
یبایعنک وقولہ لقد جاءک الحق وقولہ ولما جاءت رسلنا ابراہیم وقولہ ولما جاءت رسلنا لوطا سیئ بہم وقولہ ولما جاء آل لوط
المرسلون وقولہ ولقد جاء آل فرعون النذر الی غیر ذلک من کثیر من الایات والنصوص وکذا فی الاحادیث ومحاورات
الفصحاء فعند التعمق ہو انتصاب بنزع الخافض لکثرۃ الاستعمال کما قالت الجمہور فی دخلت الدار انہ مفعول فیہ حذف
فی لکثرۃ الاستعمال بمعنی جاءنی زید جاء عندی زید او جاء الی زید ولذا جاء فی الاحادیث جاء الی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم
وکذا فی کثیر من المحاورات فلو کان مفعولا بہ لم یحتج الی اقحام لفظۃ الی ولفظۃ عند ومن ہہنا تری ہذہ الصیغ فی کثیر من المواد
خالیۃ عن المفعول نحو قولہ تعالی اذا جاء نصر اللہ وقولہ جاء ربک والملک صفا صفا وقولہ جاء امر ربک وکذلک حال مرادفہ
الذی ہو الاتیان قد یاتی متعدیا الی المفعول بنفسہ کقولہ تعالی اتاہم امرنا وقولہ ان یاتیہم باسنا وقولہ لن تاتیہم بایۃ وقولہ
اتتہم رسلہم بالبینات وغیر ذلک وقد یاتی بلا مفعول کقولہ تعالی اتی امر اللہ فلا تستعجلوہ ولو کان ہذہ المنصوبات مفاعیل لہما
لم یجز الا الاتیان بہا الا عند قیام القرینۃ علی الحذف ولم یکثر الحذف ہذہ الکثرۃ والتحقیق عندی فی ہذا الباب فی ہذا
الآن اذا ارید بالمتعدی معناہ الاعم الشامل للمتعدی بنفسہ والمتعدی بتوسط الحرف فلا یخفی ان المجیٔ متعد بہذا المعنے
لما یمکن ان یطلق المتعدی بہذا المعنی علی القرب والبعد مما یتعدی بحروف الجر ویتوقف تعقلہ علی المتعلق وان ارید بہ
المتعدی بنفسہ الی المفعول بہ فہو غیر ثابت فی المجیٔ لکن احتمال المتعدی بنفسہ ایضا غیر باطل قطعا بدلیل قطعی اولیقال ان
ہذا اللفظ مشترک لفظی بین معنیین متقاربین لا یحس بتغائرہما واختلافہما احساسہ ظاہرا ولذا یحکم علیہ بالاشتراک المعنوی
وذلک لانہ قد یجیٔ بمعنی الحضور ای الدخول علی شخص فیاتی متعدیا وقد یجیٔ بمعنی السنوح والظہور من حالۃ الغیبۃ فیاتی
لازما فمعنی قولہ تعالی او جاء امر ربک واللہ اعلم او ظہر امر ربک ومعنی قولہ جاءہم امرنا واللہ اعلم حضرہم امرنا فافہم والمتعدی
من الافعال ما لا یقتضیہ بنفسہ تعقلہ ومفہومہ والتعدی ہو المنقسم علی ثلثۃ انواع لانہ اذا وجب لہ مفعول
فلا یخلو اما ان یقتضی مفہومہ مفعولا بہ واحدا فہو متعد الی مفعول بہ واحد کضرب زید عمرو والتعدے
لضرب الی مفعول بہ واحد ہو عمرو مثلا ولا یقتضی مفعولا سواہ واما ان یقتضی مفہومہ مفعولین فہو متعد الے
مفعولین اما متحدین بالذات بمعنی ان مصداقہما واحد ولہما ذات واحدۃ وان کان بینہما تغائر ذاتی والتحاد عرضی
علی اصطلاح المعقول فالمراد بہ ہہنا اعم من الاتحاد الذاتی والعرضی ولیعبر عنہ ہہنا بالاتحاد الذاتی بالمعنی المذکور مثل علم
زید عمروا فاضلا فذات عمرو وفاضل ذات واحدۃ بناء علی الحمل والتصادق بینہما وان کان بینہما اتحاد عرضی لکون
الفاضل عرضیا مفارقا لعمرو وہذا فی المتعدی الداخل علی جزء الجملۃ الاسمیۃ ای علی المبتداء والخبر واما متغائرین
الذات بمعنی کون ذات احدہما مغائرۃ لذات الآخر مصداقا مثل اعطی زید عمروا درہما فذات عمرو ودرہم متغائران

وكذا انحل ومنح ووهب واسكن وغير ذلك من قبيل الافعال المتعدية التي لا تدخل على الجملة بل على الذاتين المتغائرتين لفظا ومفهوما
واما ان تقتضي بمفهومه ثلثة مفاعيل فهو متعد الى ثلثة مفاعيل نحو اعلم زيد عمروا بكرا فاضلا وكذا اخبر وانبأ
وارى وهذا بزيادة الهمزة لانها بمعنى حمل الشئ على مبدء الفعل كقولك احضرت زيدا الظهري حملته على الحضور فمعنى اعلم زيد عمروا
بكرا فاضلا حمل زيد عمروا على ان يعلم بكرا فاضلا وقد اشتهر تثليث المفعول بالتضعيف اي بباب التفعيل ايضا كخبر ونبأ
لكن قال الشيخ الرضي ولم يتفق ان ينقل الى ثلثة من المتعدية الى اثنين بالتضعيف فلم ينقل علمتك زيدا قائما بل لم يستعمل
الثاني مفعولي علمت الا ما هو مضمون الاول والثاني او مضمون الثاني اعلمت تقول علمت زيدا منطلقا علمت عمرا الطلاق
زيد وعلمت عمروا الانطلاق قال تعالى واذ علمتك الكتاب انتهى ثم قال واما حدث وهناء ثلاثيين فلم يستعملا مشتقين من
الانباء والحديث لكن هذه الافعال الخمسة الحقت في بعض استعمالاتها باعلم المتعدي الى ثلثة لان الانباء والتنبئة والاخبار
والتخبير والتحديث بمعنى الاعلام انتهى ثم يجوز حذف مفعولي علمت وكذا حذف مفعولي اعطيت وكذا حذف المفعول الثاني
والثالث معا او حذف المفعول الاول من اعلمت وكذا حذف احد مفعولي اعطيت ولكن لا يجوز حذف احد مفعولي علمت او احد
المفعولين فقط من الثاني والثالث من اعلمت ولنا فيه وجوه حررناها في ورقتين واذا فرغنا عن بحث الافعال وتقسيمها حان
لنا البحث عن الحروف الواصلة بين لفظي الاسم والفعل والرابطة بين قريبي الكلمتين المستقلتين فنقول الحرف محتاج الى ضم
ضميمة في اداء معناه فقد يحتاج الى المفرد كحروف الجر والعطف وغيرها وقد يحتاج الى الجملة كحروف الاستفهام وحروف الشرط
والحروف المشبهة بالفعل وبعض حروف العطف العاطفة بين الجملتين وقد يحذف المحتاج اليه كنعم ولا **والحرف على قسمين**
منه حروف عاملة في الاسماء او الافعال عمل الرفع او النصب والجر **ومنه حروف غير عاملة** في شئ منهما شيئا
منها لكن منها ما يوصل عمل العامل السابق ما قبله الى ما بعده كحروف العطف فالعاملة من الحروف اما ان يكون عملها واحدا
او اثنين والاول على اربعة اقسام الجارة والجازمة والرافعة والناصبة فالاخيران عاملان للاسماء والافعال وان اختص
بعض افرادهما بخصوصه ما لا يدخل على الاسم او على الفعل والاول مختص بالاسماء والثاني بالافعال كما اشير اليه
في اوائل الكتاب والثاني مقصور بالاستقراء على عملي الرفع والنصب لا يوجد منها الناصب الجار او الرافع الجار او
الناصب الجازم او الرافع الجازم او الجازم الجار فعلى هذا اما ان يكون رافعا للاول ناصبا للثاني كما ولا المشبهتين بليس
او بالعكس كالحروف المشبهة بالفعل ولا التبرئة ثم لها تقسيم آخر فانها اما ان يكون عاملة لقيامها مقام الفعل واداءها
معناه كحروف النداء او لا يكون كذلك فنذكرا ولا ما لا يكون كذلك ومنه ما هو عامل لعمل واحد ومنه ما هو جار لان العدم
مقدم على وجود الحادث والوحدة مقدمة على التثنية والجر اول بدرجة من مدارج الحركات ويليق مرتبة من سلم الاعرابات
ولذا سمي بالخفض ولان النصب على منصب الارتفاع يحصل بخفض جناح الذل فنقول الحروف الجوار حروف وضعت
لافضاء معنى الفعل او شبهه او ما هو بمعناه الى ما يليها وتدخل عليه من الاسم والمراد بافضائها اليه ايصالها وتعدية الفعل

الاسم حتی یکون المجرور بہا مفعولا بہ لذلک الفعل مثلا منصوب المحل ومن ہہنا یسمی بعضہم تلک الحروف حروف الاضافۃ لانہا تضیف الافعال الی الاسماء ای توصلہا الیہا وبہذا ظہر وجہ تسمیتہا بحروف الجر فانہا تجر معنی الفعل الی الاسم او یقال لانہا تعمل اعراب الجر وہہنا مباحث ترکناہا علی غرہا اتکالا علی ان نفحمہا فی موضع بسیط وسیع **والحروف الجارۃ** ہی المعدودۃ بالعدۃ المشہورۃ فیما بینہم انہا سبعۃ **عشر حرفا اولہا الباء** حقیقتہا للالصاق علی ما اختارہ اہل الاصول الحنفیۃ واما النحاۃ فعندہم قد یکون للالصاق کقولک بہ داء سواء کان علی نمط الاتصال کما فی مررت بزید او بطریق المجاورۃ کما فی بہ داء وقد یکون للاستعانۃ نحو کتبت بالقلم وخطت بالابرۃ وبتوفیق اللہ حججت ولعلہ مجاز الالصاق وقد تکون للمصاحبۃ بمعنی مع نحو قد دخلوا بالکفر وہم قد خرجوا بہ واشتری الدار بآلاتہا او باغلاقہا وقد تکون للمقابلۃ نحو اشتریتہ بدرہم وقد تکون للتعدیۃ ومعنی التعدیۃ المطلقۃ الکاملۃ ہہنا ان ینقل معنی الفعل وبغیرہ کالہمزۃ والتضعیف وہذا المعنی مختص بالباء من بین حروف الجر والا فجمیع حروف الجر لتعدیۃ الفعل القاصر عن المفعول الیہ نحو ذہبت بہ وقمت بہ ای اذہبتہ واقمتہ ولا یقدر بہذہ الباء الا ما سمع ائتونی زبر الحدید فی قراءۃ کسر الہمزۃ ای ایتونی بزبر الحدید وقد یکون للظرفیۃ بمعنی فی نحو ما بالبکاء الکثیر بالاطلال ای فیہا وہذا الباء کثیر وقد تکون للسببیۃ نحو قولہ تعالی فبظلم من الذین ہادوا حرمنا الآیۃ وقد یاتی بمعنی من نحو قولہ تعالی عینا یشرب بہا عباد اللہ وبمعنی عن نحو سال سائل بعذاب واقع وللتجرید نحو رایت بزید اسدا وقد تکون زائدۃ فی خبر بل نحو بل زید بقائم وخبر النفی بلیس نحو لیس زید بقائم وقیل بلا التبرئۃ ایضا نحو لا شیء من الانسان بحجر وہذان الثانیان قیاسیان لزیادۃ الباء وکذلک زیادتہا فی مفعول علمت وعرفت وجہلت وسمعت وتیقنت واحسنت وفی فاعل کفی متصرفاتہ وفاعل افعل فی التعجب وفی بحسبک درہم وقد یزاد سماعا بالکثرۃ فی المفعول بہ نحو القی بیدہ ونحو نضرب بالسیف ونرجو بالفرج وفی الحروف الزائدۃ لقصد التاکید فی المعنی والتقوی فی العمل وقد یجیء للقسم نحو باللہ وقد تضمر نحو اللہ لافعلن **وثانیہا التاء** للقسم مختصۃ باسم اللہ تعالی نحو تاللہ لافعلن کذا ولا تستعمل فی قسم السوال نحو تاللہ اخبرنی کما لا یقال واللہ اخبرنی ویقال باللہ اخبرنی فالتاء اخص من الواو التی ہی اخص من الباء فی باب القسم لکونہا مخصوصۃ من بین الالفاظ باسم اللہ بخصوصہ دون اسمائہ الاخر ایضا **وثالثہا الکاف** وہو للتشبیہ وہو قد یکون حرفا جارا نحو جاء الذی کزید وحرفیتہ فیہ ظاہرۃ ولو کان بمعنی المثل لزم حذف المبتداء وہو قلیل غایۃ القلۃ وقد تکون اسماء بمعنی المثل ویتعین ذلک اذا کان مجرورا کقولہ ؎ یضحکن عن کالبرد المنہم ÷ واذا کان مرفوعا کقولہ ؎ اتنتہون ولن ینہی ذوی شطط ÷ کالطعن یہلک فیہ الزیت والفتل ÷ وقد یکون زائدۃ نحو قولہ تعالی لیس کمثلہ شیء ونحو قول الشاعر ؎ واصبحوا مثل کعصف ماکول ÷ ضرورۃ زیادۃ احدی اداتی التشبیہ ثم الکاف لا تدخل علی المضمر وقد تدخل علی المرفوع نحو انا کانت وقد یجیء ما الکافۃ بعد الکاف فیکون لکما ثلثۃ معان علی ما قالہ الرضی احدہا تشبیہ مضمون جملۃ بمضمون اخری کما کانت قبل کہذا التشبیہ مفرد لمفرد قال تعالی حکایۃ عن قوم موسی یا موسی اجعل لنا الہا کما لہم

وثانيها ان يكون كما بمعنى لعل حكى سيبويه عن العرب انظرني كما آتيك اى لعلما اتيك قال روبة لاتشتم الناس كما لاتشتم وثالثها
ان يكون بمعنى قران الفعلين فى الوجود نحو ادخل كما يسلم الامام وكما قام زيد قعد عمرو وكقول الفقهاء فى بحث الماء المستعمل بعبير
مستعملا كما انفصل وقد يكون ما بعد الكاف ايضا مصدرية نحو كما تدين تدان وافعل كما افعل ما التى بعد قل وكثر وبعد وطال
نحو قلما وكثرما وطالما اما كافة للافعال عن طلب الفاعل واما مصدرية والمصدر فاعل الفعل و رابعها اللام وهى مكسورة
مع غير المضمر مفتوحة معه قال الرضى اعلم ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء ولام الابتداء فحقها الفتح لثقل الضمة
والكسرة على الكلمة التى هى فى غاية الخفة لكونها على حرف وانما كسرت باء الجر ولامه موافقة معمولها ولم تكسر كاف التشبيه
لانها تكون اسما ايضا فجرها اذن ليس بالاصالة بل للقيام مقام الحرف عن من قال ان المضاف هو الجار وانما بقى لام الجر
الداخلة على المضمر على فتحها الحاقا لها بسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك انتهى ثم لام الجر تجئ لمعان منها
الاختصاص بمعنى المناسبة والارتباط لا بمعنى الانحصار اما بالملكية نحو المال لزيد او بغيرها نحو الجل للفرس والجنة للمتقين
والابن لزيد ومن فروع لام الاختصاص لام العاقبة نحو لدوا للموت وقوله تعالى ولقد ذرأنا لجهنم كثيرا من الجن والانس
الآية وقوله فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا كان خلقهم لجهنم وولادتهم للموت والتقاطهم لكونه عدوا لهم ومن فروعها
ايضا لام التعليل نحو جئتك للسمن وللضرب اذ المجئ مختص بذلك وايضا من فروعها اللام المقوية للعامل الضعيف
بتأخيره عن معموله نحو لزيد ضربت وبكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدرا نحو ضربى لزيد وبكونه مقدرا نحو يا للماء
ويا لزيد وقد يجئ اللام بمعنى الى نحو سمع الله لمن حمده اى استمع الله الى من حمده ونحو قوله تعالى انى وجهت وجهى للذى
اى الى الذى وقد تجئ بمعنى على نحو قوله تعالى وتله للجبين اى على الجبين ونحو قوله يخرون للاذقان سجدا اى على الاذقان
وقد تكون زائدة نحو قوله تعالى ردف لكم اى ردفكم ونحو شكرت لله اى شكرته وحمدت له اى حمدته واما اللام المقدرة فى
قوله تعالى يبغونكم الفتنة وفى قوله لايا توكم خبالا فلام الصلة نعم فى قوله واذ بوأنا لابراهيم مكان البيت زائدة وقد يجئ
بمعنى عن نحو قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه لا فى مثل قولك قلت لزيد والا لقيل
ما سبقتمونا اليه وقد تجئ بمعنى الواو فى القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل و خامسها الواو وللقسم ثلثة شروط احدها حذف
فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله والثانى ان لا تستعمل فى قسم السؤال فلا يقال والله اخبرنى لما يقال بالله اخبرنى والثالث
انها لا تدخل على الضمير كالباء فلا يقال وك كما يقال بك ومن كلمات القسم لفظ ايمن مختص بلفظ الله والكعبة كاللام والتاء مختصة
باسم الله وجواب القسم لابد فيه من لام التاكيد او ان او حرف النفى و سادسها مذ وسابعها منذ اما الاول المقة او
الجمعها وقد ذكرناهما فى بحث الظروف فهما قد يكونان اسمين وقد يكونان حرفين جارين وههنا مباحث متروكة فى هذا
الكتاب و ثامنها خلا و تاسعها عدا للاستثناء من الكلام السابق نحو جاءنى القوم خلا زيد وعدا زيد و عاشرها
رب فيه ثمانى لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة وهى للتقليل كقولك رب رجل لقيت فى جواب من قال ما

القيت رجلا وحقها صدر الكلام ولا تدخل الا على النكرة الموصوفة وفعلها ماض محذوف غالبا ثم اصلها التقليل وقد تستعمل للتكثير وشاع وكثر في هذا المعنى حتى صار كالحقيقة لها والتقليل كالحقيقة المهجورة المحتاجة الى القرينة كالمجاز وفي رب خلاف البصرية والكوفية فالبصرية تقول هي حرف جر زعما منهم انها لا تجر بحرف جر كما يجر كم فلا يقال برب رجل مررت كما يقال بكم رجل مررت وتقول الكوفية والاخفش هي اسم مثل كم فهي مفيدة للتكثير في الاعلت كافادة كم ودليلهم كونها متعدي المعنى وقولهم رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر ما يقتضي بالفعل الى المفعول الذي لولاها لم يقتض اليه واكرمت يتعدى بنفسه وقولهم رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته وعذر حذف عاملها وكون اكرمته صفة لمجرورها بارد لان معنى رب رجل كريم اكرمت واكرمته واحد وقولهم رب رجل كريم جاءني في جواب ما جاءك رجل لانه لا مرد في ان جاءني هو جواب رب فالكلام تم لقولك جاءني فيكون كقولك بزيد مر قال الرضي والقوي عندي مذهب الاخفش والكوفيين اعني كونها اسما فرب مضاف الى النكرة فمعنى رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتدا لا خبر له كما اخترنا في باب الاستثناء في قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيدا انتهى وقد تدخل رب على الضمير المبهم المميز بنكرة منصوبة والتحقيق ان هذا الضمير نكرة وقد يلحقها ما الكافة فتدخل على الجمل وح لا محل لها من الاعراب نحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا الاية وما الكافة تكف عن عملها ولا تكف عن اذا دخل عليها كقوله تعالى عما قليل ليصبحن نادمين وكذا لا تكف الباء كقوله تع فبما رحمة من الله لنت لهم وكذا لا تكف من نحو قوله تعالى مما خطيئاتهم اغرقوا الاية ورب المكفوفة لا تدخل الا على الفعل وقد يجيء الواو بمعنى رب مثل قوله ؎ وبلدة ليس بها انيس * الا اليعافير والا العيس * ثم اعلم ان حروف الجر لا يحذف مع بقاء عملها قياسا الا في اليه قسما عند البصرية كما قاله الرضي نعم تحذف مع بقاء عملها قياسا اذا كان الجار رب بشرطين احدهما ان يكون ذلك في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد الواو او الفاء او بل قالوا كقوله ؎ وقاتم الاعماق خاوي المخترق * والفاء كقوله ؎ وان اهلك فذي حنق * وبل نحو قوله ؎ بل بلد ذي صعد واحياب * والحادي عشر منها حاشا وهي للاستثناء كقولك جاءني حاشا زيد وقد يكون فعلا كقوله تعالى حاش لله الاية والثاني عشر منها من وهي لابتداء الغاية اي لابتداء جميع المسافة لا غير الزمان عند البصرية سواء كان مكانا نحو سرت من البصرة او غيره هذا الكتاب من زيد الى عمرو وعند الكوفية عامة للمكان والزمان لقوله تعالى من اول يوم احق ان تقوم فيه وقوله نودي للصلوة من يوم الجمعة واعتذر بانه لا معنى للابتداء في الآيتين لعدم وجود الامتداد بل هنا معنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده وقوله تعالى من بيننا وبينك حجاب فاعمل اننا عاملون لكن الظاهر مذهب الكوفيين اذ لا مانع من صحة قولنا صمت من اول الليل الى آخره وهو كثير الاستعمال قال الشيخ الرضي ويعرف من الابتدائية بان يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد فائدتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه وافر اليه فالباء ههنا افادت معنى الانتهاء

واذا قصدت بمن مجرد كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشئ وخرج منه لاكونه مبتدأ للشئ ممتدا جاز ان يقع موقعه عن
لانها لمجرد التجاوز كما يحكى تقول انفصلت منه وعنه ونهيت من كذا وعنه اسقاط من العيمة وعن العيمة اي لبعده عنها او
امامن التفضيلية فهي وان كانت لمجرد المجاورة كمامر لكنه لا يستعمل عن مكانها لانها صارت علما في التفضيل وكبعض حروف
افعل التفضيل فلا تغير انتهى وقد ياتي للتبعيض نحو اخذت من الدراهم اي شيئا منها فاذا ذكرت هذا المحذوف منكرا او
معرفا فمن متعلق باخذت لاغير اذا قدمته على المفعول واذا اخرته عنه جاز تعلقه بالفعل وكونه صفة للمحذوف منكرا ومعرفة
كون من تبعيضية ان يكون هناك شئ يصلح ان يكون جزء من مدخول من كقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة ونحو اخذت
من الدراهم وقد ياتي للتفسير والبيان نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان وطريق معرفتها ان يكون بعده او قبله مبهم
ويكون مدخول من مما يصلح تفسيرا وبيانا له ومحمولا عليه كما يحمل الرجس على الاوثان وبالعكس وكقولك اخذت عشرين
من الدراهم وكالضمير في عز مبهم فسره مدخول من في قولك عز من قائل بخلاف التبعيضية لعدم التصادق فيها وقد يكون
زائدة في غير الموجب نحو ما رايت من احد ولا تضرب من احد وهل ضربت من احد وقد يرجع من التبعيضية والاستغراقية
الى الابتدائية **والثالث عشر عن** للمجاوزة اي لبعد شئ عن مدخولها نحو رميت السهم عن القوس اي لبعد السهم
عن القوس بسبب الرمي واطعمه عن الجوع وادیت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما واخذته مجاز كانك
نقلته عنه والا فهو غير مجاوز وزائل عن الماخوذ عنه وقولك جلست عن يمينه اي الجلوس وقوله تعالى يخالفون عن
امره متضمن معنى يتجاوزون فتعدى بعن وكذا قوله طبقا عن طبق اي متجاوزا في الشدة عن طبق آخر دون منه في الشدة
وقوله عن طبق صفة طبقا وكذا قولهم ورث السيادة كابرا عن كابر اي كابرا متجاوزا في الفضل عن كابر آخر **والرابع
عشر على** للاستعلاء حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا نحو عليه دين او عليه قضاء الصلوة وعليه القصاص وكذا
قوله تعالى كان على ربك حتما مقضيا ومنه توكلت على فلان وتوكلت على الله وقد يكون بمعنى مع نحو فلان على جلالته
يقول كذا اي مع جلالته وقد يكون عن وعلى اسمين بمعنى الجانب والفوق اذا كانتا مجرورتين بمن لان الجر
خاصة الاسم وهما حينئذ مبنيان لوضعهما على لفظ الحرفين وكونهما مناسبين لهما معنى **والخامس عشر حتى**
وهي على ثلثة اضرب حرف جر وحرف عطف وحرف استيناف فاذا كانت جارة فلها معنيان معنى الى ومعنى
كي ولا تجر بمعنى كي الا مصدرا اما لا به الفعل المنتصب بعدها بان المقدرة نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ولا تقول
حتى دخول الجنة والتي بمعنى الى تجر ذلك نحو سرت حتى تغيب الشمس اي حتى غيبوبة الشمس وتجر الاسم الصريح ايضا نحو
حتى مطلع الفجر واما العاطفة فهي مثل الجارة في معنى الانتهاء ولا يكون بمعنى كي والعاطفة والجارة مشتركتان في
وجوب شئ ذي اجزاء قبلها ومفترقتان في ان ذلك الشئ تحت اظهاره في العاطفة ليصح العطف عليه ولا يجب
في الجارة نحو نمت حتى الصباح وفي ان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزء مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيد

في افعل التفضيل لانه

او لجزئه بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى عبيدهم او جزء لما دل عليه ما قبلها نحو قوله ؎ القى الصحيفة كي يخفف رحله +
والزاد حتى نعله القاها + عند من يقول بعطف النعل على الصحيفة فمعناه القى الصحيفة مع جميع ما معها ويجب ايضا دخول
ما بعد العاطفة في حكم ما قبلها فالضرب في ضربت القوم حتى زيدا لا جرم شامل لوقوعه عليهم لوقوعه على زيد ايضا واما الجارة
فالاكثرون على تجويز كون ما بعدها متصلا باخر اجزاء ما قبلها كنمت البارحة حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر كما يجوز ان
يكون جزء منه كما في اكلت السمكة حتى راسها وقوله تعالى حتى مطلع الفجر من قبيل الاول ثم اذا قصدت اخر الاجزاء قوة
وضعفا فيها والا وجب في حتى كونه اخر الاجزاء حسا فلا يقال اكلت السمكة حتى نصفها او ثلثها ويجوز في الى و السادس
عشر في للظرفية تحقيقا نحو زيد في الدار او تقديرا نحو النظر في الكتاب والتفكر في العلم وانا في حاجتك لكون الكتاب
والعلم والحاجة شاغلة للنظر والتفكر والمتكلم مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف وقد يكون للسببية نحو في خمس
من الذود شاة اي بسبب ملكها ورجم ماعز في الزنا اي بسببه وكقوله صلى الله عليه وسلم عذبت امراة في هرة اي
بسبب حبسها اياها وقتلها وقد يكون بمعنى على نحو قوله تعالى حكاية عن فرعون خطابا للسحرة ولاصلبنكم في جذوع
النخل اي عليها وقد يكون بمعنى الى نحو قوله تعالى فردوا ايديهم في افواههم اي اليها وقد يكون بمعنى مع نحو قوله تعالى ادخلي
في عبادي اي مع عبادي وقد يكون بمعنى الباء نحو قوله ؎ ونشرب في اثمانها ونقامر + اي باثمانها وجعل الرضي جميعها راجعة الى معنى
الظرفية اما في السببية فلكون السبب متضمنا للمسبب ومشتملا عليه كتضمن الظرف للمظروف واما في كونها بمعنى على في الاية فلكونها
بمعنى الظرفية لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف واما في الاية الثانية بمعنى الى فلان المراد التمكن المذكور واما في الاية
الثالثة فمعناها ادخلي في زمرة عبادي او ادخلي ايها الروح في اجسام عبادي واما في قول الشاعر فلانه جعل اثمانها ظرفا للشرب
والقمار مجازا ثم قال وقولهم في الله من كل فائت خلف اي في الطاقة وقولهم انت اخي في الله اي في رضاء الله اي رضاه مشتمل
على مواخاتنا لا يخرج عنه الى الاغراض الدنيوية وكذا قولهم الحب في الله والبغض في الله انتهى و السابع عشر الى وهي لانتهاء
الغاية سواء كان في الزمان او المكان بلا خلاف نحو اتموا الصيام الى الليل وذهب اكثر النحاة الى عدم دخول ما بعدها في
حكم ما قبلها كما قال الرضي ويجوز دخوله فيه مع القرينة وفيه مذاهب اخر مذكورة في المطولات وقد يكون بمعنى مع قليلا كقوله تعالى
لا تاكلوا اموالهم الى اموالكم قال الرضي والتحقيق انها بمعنى الانتهاء اي تضيفونها الى اموالكم وكذا قوله تعالى الى المرافق اي مضافة
الى المرافق وقد يجيئ بمعنى في كقوله ؎ فلا تتركني بالوعيد كانني + الى الناس مطلي به القار اجرب + اي في الناس وجعلها
الرضي راجعة الى الانتهاء ايضا بمعنى ان مطلي به القار اجرب مكره مبغض والتكره يعدى بالى كما قال الله وكره اليكم الكفر حملا على
التحبيب المتضمن معنى الامالة قال الله تعالى وحبب اليكم الايمان كما قيل لعبت منه حملا على اشتريت ورضيت عليه حملا على سخطت
قال ؎ اذا رضيت علي بنو قشير + لعمر الله اعجبني رضاها + هذا ختم بحث حرف الجر واعلم ان صاحب الكافية عد من الجوار
حروفا خالصة عن الاسمية والفعلية عشرة من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها وباء القسم وواوه وعد منها خمسة

منن البواقي حروفا واسماء عن وعلى والكاف ومذ ومنذ و عدا الثلثة البواقي حروفا وافعالا حاشا وعدا وخلا واعتذر عن كون على اسما وفعلا وحرفا وكون من فعلا ايضا اي امرا من مان يمين بمعنى كذب يكذب وكون في فعلا ايضا اي صيغة المونث من الامر الحاضر من وفى يفي وكذا عن كون اللام فعلا اي امرا من ولي يلي وعن كون الى حرفا واسما بمعنى النعمة بانى اراعي في العدان يكون بين الكلمتين المتخالفتين في النوع المتماثلتين في التلفظ توافق وتناسب من حيث المعنى كتشارك على الحرفية والاسمية في معنى العلو وهذه المعدودات مختلفة المعاني وقال اراعي التساوي في اصل الوضع ايضا وعلا فعلا يكتب بالالف واصله الواو بخلافه اذا كان حرفا او اسما وكذا من وفي ول افعالا اصلها امين واو في واولي انتهى واعترض عليه الرضي بان علا الاسمية يكتب الفا واصله واو اتفاقا لكنها اذا اضيفت الى الضمير تنقلب الالف ياء لتشبيها بعلى الحرفية انتهى اقول لي فيه ايضا نظر من وجهين الاول ان التناسب والتشارك من حيث المعنى متحقق في علا الفعلية والاسمية وكذا فيهما وفي الحرفية في معنى العلو لان معنى العلو معتبر في علا الفعلية ايضا وان اريد ان يكون العلو جميع معناه فلا يتحقق في الاسمية والحرفية ايضا وان اريد بالاشتراك في المعنى الاشتراك في المعنى من جميع الوجوه او في جميع المعنى فغير متحقق في الحرفية والاسمية ايضا كما لا يخفى والا لم يمكن كون احدهما حرفا والاخر اسما لان مدار الحرفية والاسمية على المعنى فاذا اتحد اللفظان في الاسمية والحرفية ايضا فافهم والثاني ان البحث عن الحروف المشتركة في جنس الاسمية والفعلية والحرفية ولا عبرة في كون اللفظ مشتركا بين المعنيين لاصل الوضع والاختلاف فيه لا يورث انتفاء الاشتراك كما تقرر في مبحث المشترك ويشير اليه تعريفه وقد حققنا حق التحقيق بالبسط والتدقيق في شرح مختصر الميزان في بحث المشترك ثم اعلم ان مثل هذا الاشتراك اي اشتراك لفظ واحد في المعنى الحرفي والاسمي او في الفعلي والاسمي او في الحرفي والفعلي او في جميع الثلثة متحقق في سائر الالسنة غير العربية كلفظ در في الفارسية بمعنى الباب اسم وبمعنى في حرف ولفظ بر فيها بمعنى الثمرة مثلا اسم وبمعنى على حرف وكذا في الهندية لفظة پر مثلا بمعنى جناح الطير والريش اسم وبمعنى على حرف وللك الفاظ اخر كثيرة يظهر حالها بعد التفحص واذا استقصينا الحروف الجار شمرنا الذيل لبحث الحروف النواصب والحروف الناصبة التي ليس لها عمل غير النصب اي لها عمل واحد لا عملان ليست نواصب المضارع عند البصرية واما عند الكوفية فيحقق منها نواصب للاسم ايضا كالحروف المشبهة بالفعل فانها عندهم نواصب فقط لا رافعة كما ذكرنا لضعف العمل وقد قوينا هذا المذهب فيما سلف ومن الحروف العاملة النواصب للفعل المضارع وهي اربعة ان بفتح الهمزة وتخفيف النون مصدرية وتجئ على الماضي ولا تنصبه لبناءه وقد لا تنصب المضارع ايضا كقوله ؎ ان تقرءان على اسماء ويحكما * مني السلام وان لا تشعرا احدا * وذلك لحملها على ما المصدرية او على المخففة التي بعد الظن وتقدر بعد حتى ولام كي ولام الجحود والفاء والواو ولن لها ثلث تغييرات معنوية سوى النصب اللفظي ارجاع المعنى الى خصوص الاستقبال والنفي وتاكيده مثل لن ابرح حتى ياذن لي ابي الآية وليس للدوام او التابيد كما ظن وكي للسببية ومذهب اخفش انها في جميع استعمالها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان وعند الكوفية هي حرف ناصب في جميعها

وعند البصرية هي قد تكون ناصبة بنفسها كان وجارة مضمرا بعدها ان فاذا تقدمها اللام نحو لكيلا تاسوا فهي ناصبة لا غير بمعنى ان
وليس فيها معنى التعليل لكونه مستفادا من اللام واذا جاء بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى اللام للتعليل وفي غير هذه المواضع جاز
الامران **واذن** اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها بمعنى ان يكون من تمامه وذلك في ثلثة مواضع الاول كون ما بعدها خبرا لما
قبلها نحو انا اذن اكرمك وقد يجئ منصوبا الخ مع كونه خبرا عنه الثاني ان يكون جزاء للشرط الذي قبل اذن نحو ان تاتني
اذن اكرمك والثالث ان يكون جوابا للقسم قبلها نحو والله اذن لاخرجن واذا وقعت بعد الواو والفاء جاز العمل
وعدمه واذا استوفينا حال النواصب عطفنا العنان الى الجوازم **ومن الحروف العاملة الجوازم للمضارع وهي خمسة**
ان بكسر الهمزة وتخفيف النون للشرط المقتضي للجملتين احدهما شرط والاخرى والحق ان الحكم بينهما لا في الجزاء وحده حتى يكون
الحكم من نوع الحكم الحملي ويكون الشرط من جملة القيود والشروط كالحال والظرف والجار والمجرور وغير ذلك خارجا عن طرفي
الحكم ويظهر من كلام الرضي اختيار هذا المذهب السخيف وكلام اهل العربية مضطرب لا القطع في كلامهم بجانب فقولهم كلم المجازاة
تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني يدل على ان الحكم بين الشرط والجزاء فان الرابط هي الكلمات الشرطية
ثم لفظة ان موضوعة للشرط ولا يستعمل الا في موضع يكون الشرط فيه مشكوكا واذا استعملت في موضع القطع كانت بمعنى اذا
نحو قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا الاية وقد يقال انها ليست للشك وقد يقال انه تعالى يستعمل الكلمات
استعمال المخلوقين وان كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى بضرب من التاويل كقوله تعالى ليبلوكم وقوله لعلكم تتقون وقد يقال
انه نزل ريبهم منزلة المشكوك لانه وان كان واقعا لكنه مما ينبغي ان لا يقع او هو كالعدم لكون بنيانه على شفا جرف هار
ومنه قوله تعالى ذلك الكتاب لاريب فيه ثم لفظة تجزم المضارع اذا كان شرطا وتجزمه اذا كان جزاء ايضا اذا كان
الشرط الخ مضارعا واذا كان ماضيا فالجزم في المضارع جائز والفاء على الجزاء لا يجوز اذا كان ماضيا بغير قد لفظا او
تقديرا وتجوز الفاء اذا كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا ويجب فيما وراء هذه الصور وقد يجئ اذا مع الجملة الاسمية الغير الطلبية
موضع الفاء واعلم ان الشرط في الاغلب يكون مستقبل المعنى وان كان ماضي اللفظ واذا اريد به الماضي جعل الشرط لفظ
كان كقوله تعالى حكاية عن عيسى ان كنت قلته فقد علمته وقوله حكاية عن اهل زليخا ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
وقد بدا المصنف ببعض كلمات الشرط وراء ظهريا لانه في صدد بيان الحروف وهي اسماء وهي من لذوي العقول وما
لغيرهم ومهما واذ ما ومتى للزمان واين وانى وحيثما للمكان واذا وكيفما وهذه ليست بمجرد ادوات الشرط حتى تصير حروفا بل
مشتملة على معانيها الحاصلة الخ ومع ذلك تتضمن معنى الشرط كما تتضمن معنى الاستفهام فعلى ما قررنا سابقا لا تصير حروفا ولم
لقلب المضارع منفيا وبعضهم يختار انها لم تدخل على المضارع بل تدخل على الماضي فتقلب لفظه الى المضارع ويبقى
معناه السابق فليس عمله المعنوي الا النفي وعمله اللفظي شيئان الجزم والقلب وقد لا يجزم المضارع لضرورة الشعر وكذا
لضرورة يقع الفصل بينها وبين مجزومها **ولما** الخ لقلبه ماضيا منفيا واصلها لم زيدت عليها ما كما في الشرطية واذا ما وانما خصه

الزيادة او رثت فيها معاني احدها معنى التوقع كقد في ايجاب الماضي فهي تنفي الامر المتوقع وقد يستعمل في غيره ايضا نحو ندم
ولما ينفعه الندم والثاني انها مختصة بامتداد نفيها من حين الانتفاء الى حال التكلم لنفيها استغراقي والثالث عدم دخول
ادوات الشرط عليها فلا يقال ان لما يضرب كما يقال ان لم يضرب ومن لم يضرب والرابع جواز الاستغناء بها في الاختيار عن
ذكر المنفي ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي بلا دخلها واذا دخلت الهمزة على لم ولما كانت للاستفهام التقريري
نحو قوله تعالى الم نشرح لك صدرك وقوله حكاية عن فرعون الم نربك فينا وليدا وقول الشاعر ؎ الما تعرفوا فينا اليقينا + و
لام الامر يطلب بها الفعل فيدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي لام مكسورة وفتحها لغة وتسكين بعد الفاء والواو وثم
نحو قوله تعالى ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وقوله تعالى وليأخذوا حذرهم وقوله ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم
وليطوفوا بالبيت العتيق ثم امر الانسان لنفسه قليل الاستعمال وان استعمل فلا بد من اللام نحو قوله تعالى حكاية عن الكفار
مخاطبين للمسلمين ولنحمل خطاياكم واذا كان المامور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم فالقياس تغليب الحاضر على الغائب نحو افعلا
حاضر وغائب كذا قاله الرضي وقال ايضا اعلم انه كان القياس في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا كالغائب لكن
لما كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبني لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة وذلك لانه يشابه
الاسم بسبب عروض موازنته له عند زيادة حروف المضارعة في اوله وجاء في الحديث امر المخاطب باللام نحو
لتزره ولو بشوكة وفي اخر لتقوموا الى مصافكم وهو في الشعر اكثر قال ؎ لتقم انت يا ابن خير قريش + فتقضي حوائج
المسلمينا انتهى ومن ههنا اغتر الكوفيون بانه مجزوم والجازم مقدر لكونه قياسا ومجيئه باللام في الشعر ولمعاملة اخره
معاملة المجزوم ولحمله على النهي كذا قال الرضي ولا النهي يطلب بها ترك الفعل او كف النفس على اختلاف القولين فتجزم
المضارع بخلاف لا النافية قد سمع الجزم بها عن العرب اذا صلح قبلها كي نحو جئته لا يكن له علي حجة ويمكن ان يكون لا ناهية
ثم لا الناهية في المتكلم قليلة كلام الامر ثم اعلم ان من الجوازم تجزم المضارع ملفوظة ومقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض اذا قصدت السببية نحو اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة ولا يقال لا تكفر تدخل النار وقوله تعالى
فاضرب لهم في البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى اما حال عن ضمير اضرب او استيناف فافهم واذا بينا الحروف العاملة
عملا واحدا ناتي بالحروف العاملة عملين وهي الحروف العاملة نصبا ورفعا وهي الحروف المشبهة بالفعل بما ذكرنا
سابقها التي تنصب الاسماء التي هي مبتدأت في الاصل وترفع الاخبار التي هي اخبار المبتدأات
في الاصل وهي مجموع ستة احرف إنَّ بكسر الهمزة وتشديد النون المفتوحة لتاكيد مضمون الجملة وتحقيقه فقط
وتبقى الجملة على حالها جملة وأنَّ بفتح الهمزة وتشديد النون المفتوحة لتاكيده وتحقيقه مع تغيرها اياه الى معنى المفرد
بتاويل المصدر فهي مصدرية كان للمضارع فمن ههنا وجب كسر الهمزة في مواضع منها الابتداء سواء كان في اول الكلام
نحو ان زيدا قائم او في وسطه مبتدأ بها كلام اخر نحو اكرم زيدا انه فاضل وقوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا

نحو كلام مستأنف تعليلي وقع علة لما تقدم ومنها بعد القول اذا قصدت به الحكاية لا الاعتقاد بمعنى الظن او العلم ومنها
بعد الموصول كقوله تعالى ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة اولي القوة ومنها بعد جواب القسم نحو تالله انك قائم ومنها اذا وقعت
حالا نحو لقيتك وانك راكب وقوله تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام ويمشون في الاسواق و
منها اذا وقعت في موضع خبر عن اسم عين نحو زيد انه قائم وكان عمرو انه قائم واذا كانت خبرا عن الحدث فتحت نحو ما مولك
لك قائم ومنها اذا دخلت في مبتدأ او في خبره لام الابتداء وتفتح في مواضع منها اذا وقعت فاعلا نحو بلغني انك قائم
ومضافا اليه نحو فعلته كراهة انك قائم او مجرورا بالجار نحو عجبت من انك قائم ومنها بعد لولا نحو لولا انك قائم لكان
كذا ومنها بعد لو لانها لا تدخل الا على الفعل فالجملة بالتاويل تقع فاعله ومنها بعد ما التوقيتية بمعنى ما دام نحو اجلس
ما ان زيدا قائم بمعنى ما دام ثبت انه قائم وقد يجوز الكسر والفتح وهو في مواضع منها بعد فاء الجزاء نحو من يكرمني فاني
اكرمه ومنها بعد اذا المفاجاتية نحو ؎ وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا ٭ اذا انه عبد القفا واللهازم ومنها اذا
وليت ان الواو وبعد قولك هذا او ذاك تقرير اللسابق نحو قوله تعالى ذلكم وان الله موهن كيد الكافرين ومنها اذا
وليت نحو اول قولي واول كلامي نحو اول قولي انك قائم ومنها بعد حقا نحو احقا انك قائم ومنها بعد اما فهذا
هذا من الكلام منقول من الرضي **وكان** يدخول الكاف المفتوحة على ان المكسور الهمزة وقد اختلف في تركيبها و
افرادها وهي للتشبيه نحو كان زيدا اسد **ولكن** بفتح اللام بعدها الف فكاف مكسورة فنون مفتوحة مشددة
للاستدراك بمعنى دفع الوهم الحادث من السابق لذا يقع بين كلامين متخالفين معنى والتغاير اللفظي قد يوجد نحو جاءني
زيد ولكن عمرو الم يجئ وقد لا يوجد كقوله تعالى ولو اراكهم لفشلتم الى قوله تعالى ولكن الله سلم اي ولكن الله لم يريكم
كثيرا ونقول زيد حاضر لكن عمرو مسافر او غائب ويكفي التنافي بوجه ما كقوله تعالى ان ربك لذو فضل على الناس ولكن
اكثر الناس لا يشكرون لعدم مناسبة عدم الشكر الافضال ويجوز دخول الواو عليها مشددة ومخففة فيجوز كونها
عاطفة للجملة على الجملة او اعتراضية وهو اظهر من حيث المعنى **وليت** للتمني الشامل للمستحيلات العقلية والعادية
نحو ليت زينبا قائم **ولعل** للترجي المختص بالممكنات العادية ومنها بالمظنونات لا بالموهومات او المشكوكات
وفيها احدى عشرة لغة اشهر لعل ويجوز الجر بها لكنه شاذ لان جرها عمل مختص بالحروف ورفعها المشابهتها الافعال
لكون حرف عاملة عمل الحروف والافعال في حالة واحدة مما لم يثبت ولانه لابد للجار من متعلق ولا متعلق لها
ههنا كما في قوله ؎ لعل الله يمكنني عليها ٭ جهارا من زهير او اسيد ٭ بهر اسود **وتلحقها ما الكافة فتلغى عملها**
وتبطله وتكفها عن الاعمال **وتدخل حينئذ على الافعال ايضا كما تدخل على الجملة الاسمية**
نحو قولك انما زيد قائم وانما قام زيد فتفيد معنى الحصر حصر القلب وحصر الافراد ونحو لكنما زيد قائم وليتما زيد
قائم ولعلما زيد قائم وكانما زيد قائم وكقوله ؎ ولكنما اسعى لادنى معيشة ٭ كفاني ولم اطلب قليل من المال

ثم اذا دخلت على ليت جاز العمل والالغاء والالغاء اكثر ومذهب الجمهور ان ما الكافة حرف ونقل عن ابن درستويه
انها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشان فيكون اسما والجملة بعدها خبرها واذا اعملت فما زائدة حرفية كما في قوله تعالى فبما نقضهم
من النذور وروى ابو الحسن جواز الاعمال في انما وانما وكذا جواز اعمالها ولم يسمع في كانما ولعلما ولكنما وعلى كل
تقدير فالالغاء اولى في الكل بالاتفاق وسيبويه يمنع الاعمال في غير ليتما للسماع المشهور فيه دون غيرها
فافهم واذ قد اسلفنا احوال الحروف العاملة بنفسها نقبل على الحروف العاملة لقيامها مقام الفعل ومنها
حروف النداء التي يطلب منها الاقبال على المنادى فهي الحروف التي حالها في العمل انها تنصب
المنادى المضاف والمشبه بالمضاف به في عدم التمام الا بكلمة اخرى منضمة اليه في اتمام معناه واما
المفرد المعرفة فمبني على حالة ترفع بها كالضم والواو والالف وقد يخفض المنادى بلام الاستغاثة ولام التعجب
وقد يلحقها الف الندبة اذا كان مندوبا واما النكرة بعد دخول حرف النداء اليه فينصب اليه نحو قول الاعمى
يا رجلا خذ بيدي والمضاف كيا عبد الله والمشبه به كيا طالعا جبلا وقد عرفت حالها باعتبار عملها وباعتبارها في معناها
هي خمسة يا لنداء البعيد والقريب واختار الزمخشري كونها للبعيد خاصة وهو مرجح وايا وهيا لنداء
البعيد واي والهمزة لنداء القريب خاصة لا غير ومن هذا القسم من الحروف النافية لا التبرئة النافية
للجنس بمعنى كونها رابطة سلبية بين الشيء المخبر به والجنس المخبر عنه كليس من الافعال رابطة سلبية بين المبتدا
والخبر فهذا الاعتبار اقبال لما النافية للشيء عن الجنس مسامحة والا فالنافي بالنفي الانتسابي الذهني في مرتبة
العقل هو الذهن الملاحظة المسند الحاكي بل النفس وكذا في مرتبة التلفظ والنافي في بالنفي الواقعي الخارجي اي
المحكي عنه والانتفاء والعروض هو الاسباب المختلفة الواقعة على حسب اختلاف انحاء النفي بحسب الظاهر من جهة
النظر الى التسبيبات الظاهرية وربط المسببات بالاسباب واما في الحقيقة بالنظر الدقيق فانما النافي الحقيقي هو الباري
تعالت كبريائه كما انه هو الموجب الحقيقي والمسبب الحقيقي والموجد المؤثر الحقيقي تقدست اسمائه الناظمة لنظام العالم
ومن هذا القبيل من الحروف العاملة ما ولا المشابهتان معناهما في مجرد النفي والسلب الرابطي بمعنى ليس
السالب الرابط اذا كان مغلانا فقط واذ قد قضينا وطر العاملة نقفي بحث غير العاملة وهي حروف كثيرة و
من الحروف اذا كانت غير العاملة الحروف العاطفة السابقة لما بعدها في حكم ما قبلها عموما مطلقا
عن نظر خصوص الايجاب والسلب والجزم والتردد وهي عشرة وقد يعضهم لفظة اي التفسيرية الفها
منها وعند الاكثر ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها فهذه العشرة اولها الواو للجمع بلا ملاحظة الترتيب وقد
اختار بعض الفقهاء والفراء والكسائي وثعلب والربعي وابن درستويه انها للترتيب وهو خلاف الجمهور
كيف يتكلف في قوله تعالى واسجدي واركعي وفي قوله نموت ونحيى وفي قوله ادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة

وقوله في موضع آخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا وفي قولهم المال بين زيد وعمرو **و الفاء** للجمع مع الترتيب بلا مهلة وعطف تفصيل المجمل على المجمل من هذا الباب التعقيبي كقوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي وكقولك اجبته فقلت لبيك لان موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال والتعقيب باعتبار ترتيب الموضع الذكري لا باعتبار الوقوع الواقعي فهو كانه ترتيب حكائي وتعقيب ذهني لحاظي في مرتبة الانتساب العقلي ومنه قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا لكونه تفصيلا للاهلاك وقد تكون للسببية نحو زيد فاضل فاكرمه وقد يكون على العكس نحو البشر فقد اتاك الغوث بناء على التعاكس بين الفعل والعلة الغائية في باب العلية **و ثم** للترتيب مع المهلة والتراخي ولا تكون سببية لعدم التراخي بين السبب والمسبب ولا لعطف المفصل على المجمل كما في الفاء وقد تكون في الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبته له نحو قوله تعالى ثم انشأناه خلقا آخر وقوله خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه وكذا قوله استغفروا ربكم ثم توبوا اليه وقد يجيء لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء من دون اعتبار التراخي كقوله ع ان من ساد ثم ساد ابوه ٭ ثم قد ساد قبل ذلك جده ٭ وقوله تعالى ما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين وليس في هذا القول له تعالى ترتيب ذكري بل مجرد التدرج في مراتب الارتقاء وكذا في قولك والله ثم بالله وقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وقوله فالينا مرجعهم ثم الله شهيد على ما يفعلون ثم قد تدخل همزة الانكار او التوبيخ او التقرير على واو العطف وفائه وثم نحو قوله تعالى اوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم وقوله اولم يكفروا بما اوتي موسى من قبل وقوله افانت تسمع الصم وقوله افلا تسمعون وقوله افلا تبصرون وقوله ماذا يستعجل منه المجرمون اثم اذا ما وقع آمنتم به فهذه كلها معطوفة على ما قبلها لا على المقدر كما زعمه الزمخشري **و حتى** للجمع والترتيب بالتدرج الذهني اللحاظي باعتبار القوة والضعف في اجزاء المعطوف عليه و كون المعطوف زائدا على الباقي في وصفي الضعف او القوة فقد يكون لتعلق العامل بمدخول حتى اسبق من تعلقه بالباقي كقولك توفي الله كل اب لي حتى آدم وقد لا يكون الا اسبق باعتبار الشرف والقوة باعتبار الفضل نحو مات الناس حتى الانبياء وقد يكون الترتيب تنزليا مندرجا من الاقوى الى الاضعف فكانه ترتيب من الاضعف في الضعف الى الاقوى فيه نحو قدم الحاج حتى المشاة فهذه الاربع من حروف العطف لمطلق الجمع والواو منها للجمع المطلق كما في تكملة الفاضل اللاهوري لحاشية الفاضل اللاري ومعناه انه لا تزاد في الواو على مطلق الجمع **و او و اما و ام** كلها لاحد الامرين او الامور تنويعا او تشكيكا او تخييرا او وامّا في المعنى سواء غير ان او قد يجيء بمعنى الى والا وقد يجيء بمعنى بل للاضراب فلا يكون حرف عطف بل حرف استيناف داخلة على الجمل كما في قوله تعالى مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون وكقوله كلمح البصر او هو اقرب اي بل هو اقرب قالوا ان او لها في الخبر ثلثة معان الشك والابهام والتفصيل ولها في الامر معنيان التخيير والاباحة فالشك اذا اخبرت عن احد الشيئين ولا تعرفه بعينه والابهام اذا عرفته بعينه

ولقصد ان تجهيم الامر على المخاطب ولا يتعين له الامر كقوله تعالى اتاها امرنا ليلا او نهارا و التفصيل اذا لم يشك ولم يقصد الابهام على المخاطب وعلى السامع كقولك هذا لا يخلو اما ان يكون جوهرا او عرضا وهذا هو التنويع و اما في الامر فان كان للمامور في الجمع بين الامرين فضيلة وشرف على ما هو يعرف من حال المتكلم في اعتقاده فهي للاباحة كقولك تعلم الفقه او النحو وجالس الحسن او ابن سيرين والا فهي للتخيير ويفرق بينهما بانه يجوز الاقتصار على احدهما والجمع بينهما في الاباحة ويتحتم احدهما ولا يجوز الجمع في التخيير وفيه كلام مفروغ عنه في اصول الفقه ثم هذه المعاني تنشاء من قرائن المقامات لا انها تدل عليها لفظة او حتى تكون مشتركة بينهما واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جائزة مع او وام متصلة ومنقطعة فام المتصلة معناها معنى او واما لكن في الاستعمال يلزمها همزة الاستفهام الداخلة في المعطوف عليه بام ويستوى فيها الامران فجوابها التعيين لا النعم ولا والمنقطعة بمعنى بل والهمزة مثل انها لابل ام شاة ام شئ آخر واختار الرضي في مثل جاءني اما زيد واما عمرو ان العاطفة هي الواو واما مفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة ثم قد يجيئ بل مثل المعطوف عليه بام المتصلة لكنه شاذ كما قاله الرضي وقال في تمييز المتصلة والمنقطعة مجملا بعد تفصيل بانى تمائز بما قلت هذا الكلام بعد ام مفرد لفظا او تقديرا فهي متصلة قولا واحدا و قبلها الهمزة في الاغلب لفظا او تقديرا او الكلام بعدها جملة فان لم يكن قبلها همزة فهي منقطعة وان كان قبلها الهمزة ميزت المتصلة عن المنفصلة بما ذكرت لك الان انتهى ولا و بل ولكن كلها لاحد المتعاطفين معينا فلا لنفي الحكم عن مفرد بعد ثبوته للمعطوف عليه فلا تجئ الا بعد الايجاب لا بعد النفي او النهي ولا بعد الاستفهام والتمني والعرض والتحضيض ونحو ذلك ولا يعطف بها الجملة الاسمية ولا الماضي على الماضي فلفظة لا موضوعة لتعاطف المفردات لا الجمل وقد يعطف بها المضارع على المضارع قليلا نحو اقوم لا اقعد ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف فلا يقال قام زيد لا عمرو ولا بكر فاذا قصد التكرير اثبت بالواو والعاطفة في المكرر فيخرج لا عن العطف وتمحض للتاكيد وبل اذا وليها المفرد لتدارك الغلط اما بعد النفي او النهي او الايجاب او الامر فبعد الايجاب و الامر يكون المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه نحو قام زيد بل عمرو ومعناه عدم القصد في الاخبار الى قيام زيد بمعنى ان الخبر الاول غير مقصود الاخبار لانه غلط وكذا اذا عطف بها في النهي والنفي فهي بلا اضراب الخ بمعنى جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه محتمل الصحة والغلط ولا يجيئ بل العاطفة للمفرد بعد الاستفهام لعدم الجزم في الاستفهام حتى يقع فيه غلط فيتدارك وقد عرفت فيما سبق ان الاضراب قد يقصد في تفنن الكلام وهو لمس اعلى انحاء البلاغة قد تستعمله الفصحاء من الشعراء ومن ههنا عرفت جواز وقوعه ووقوع بل العاطفة في كلامه تعالى عن الغلط علوا كبيرا واما بل العاطفة بين الجمل فمعناها الانتقال من جملة الى اخرى اهم من الاولى كقوله تعالى اتاتون الذكران من العالمين الى قوله بل انتم قوم عادون وقد يجيئ لتدارك الغلط نحو ضربت زيدا بل اكرمته ولكن يشترط صحة كونها عاطفة المغايرة بين المتعاطفين كما ذكرنا في الحروف المشبهة

فیجب فی لکن المخففة العاطفة ان یکون بعد النفی فی المفرد نحو ما جاءنی زید لکن عمرو فعدم مجیئ زید باق بحاله لم یقع الحکم بانه
انه غلط او خطاء وانما اتیت بلکن لدفع توهم من یتوهم ان عمروا ایضا لم یجیئ کزید لما بینهما من الملازمة مثلا فی الافعال
وعدمها فهی نقیضة لا العاطفة لان لا للنفی بعد الاثبات وهذه للاثبات بعد النفی ولکن المخففة عاطفة ان تجردت
عن الواو ومع الواو لیست عاطفة بل الواو عاطفة ولکن بمجرد الاستدراک وفی العاطف الجمل لها اختلاف بل هی عاطفة
او مخففة من المثقلة **ومن الحروف الغیر العاملة حروف التنبیه** یؤتی بها للتنبیه المخاطب علی مزید التوجه وتوجیهه
بقلبه الی ما یلقی الیه من الکلام **وهی ثلثة احرف الا واما** نحو قوله تعالی الا انهم هم الکاذبون والا ان اولیاء الله
لا خوف علیهم ولا هم یحزنون قال الرضی ان الا واما حرفا استفتاح یبتدأ بهما الکلام وفائدتهما المعنویة توکید مضمون
الجملة وکانهما مرکبتان من همزة الانکار وحرف النفی والانکار نفی ونفی النفی اثبات رکب الحرفان لافادة الاثبات والتحقیق
فصار بمعنی ان انتهی وقال فائدتهما اللفظیة کون الکلام بعدهما مبتدأ به وایضا قال ویدخل الا کثیرا علی النداء واما کثیرا
علی القسم وقد یجیئ اما بمعنی حقا فیفتح انّ بعدها کما مر واما اما والا للعرض فهما حرفان مختصان بالفعل **وها** تدخل من
بین المفردات کثیرا علی اسماء الاشارة نحو هذا وهؤلاء وهاتان وقد یفصل بینهما بالقسم نحو ها الله ذا وقد یفصل بالضمیر
المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء تحبونهم ولم یثبت دخوله فی غیره من الجمل والمفردات کذا قال الرضی وانت تعرف
من عادة المصنفین فی مبادی کتبهم بعد الخطبة یقولون ها انا اشرع (اسم الاشارة ۱۲) فی المقصود **ومن الحروف
الغیر العاملة حروف الایجاب** یؤتی بها لتصدیق الکلام السابق وقبوله وتسلیمه فهی مثبتة لما سبقها من الخبر
وقد یقال کونها للایجاب فی الکلام المثبت لا المنفی والمستفهم عنه **و**حروف الایجاب هی المعدودة بعد والستة
ههنا اولها **نعم** جواب للکلام الخبری المثبت والمنفی والمستفهم عنه المثبت والمنفی وقد اختلف فی جواب نعم عن المستفهم
عنه المنفی انه تصدیق اولا لان التصدیق لا یکون الا للخبر وهو انشاء وهذا جاز فی المثبت المستفهم عنه والامر والنهی
ایضا وقد یقال انه ایجاب باعتبار اثبات ما بعد الاستفهام نفیا کان او اثباتا ومن ههنا قال ابن عباس رض انهم لو قالوا
نعم فی جواب الست بربکم لکان کفرا لکونه تصدیقا للنفی ومن ههنا نشاء اختلاف اخر هو ان نعم تصدیق لما بعد الاستفهام
نفیا کان او اثباتا او تصدیق لما بعده اذا کان اثباتا وتصدیق المنفی لا النفی اذا کان نفیا والاول هو المفهوم من
قول ابن عباس رض وبعضهم جوز وقوع نعم موقع بلی بعد همزة داخلة علی النفی للاستفهام التقریری نحو قوله تعالی الست
بربکم وقوله الم نشرح لک صدرک ولذا جاز عطف ووضعنا عنک علی قوله الم نشرح لک ولهذا القایل قوله ؎ الیس اللیل
یجمع ام عمرو ÷ وایانا فذاک بنا تدان ÷ نعم وتری الهلال کما اراه ÷ ویعلوها النهار کما علانی ÷ وهذا التجویز
لیس بعید المشهور ایضا فلو قیل لک الیس لی علیک دینار فقلت نعم لزم علیک الدینار ولعل العرف جار فی نعم
بکلا النمطین ووجوب نعم فی الامر نحو زرنی فقلت نعم وفی النهی نحو لا تضربنی فقلت نعم ای لا اضربک وفی جواب

التحضيض نحو هلا تزورنا فجوابه نعم اي ازورك، وكذا في جواب العرض نحو الا تزورنا وجوابه نعم اي ازورك **وثالثها بلى** وهي مختصة بايجاب النفي بمعنى انه ينقض النفي السابق سواء كان خبرا كقولك ما قام زيد فقلت بلى اي قام او استفهاما نحو قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي انت ربنا وكونه في الايجاب شاذ نحو قوله ؎ وقد بعدت بالوصل بيني وبينها ؛ بلى ان من زار القبور ليبعدا ؛ اي ليبعدن بالنون الخفيفة ولا يقعان في جواب من جاءك ولا في جواب من الرجل ولا في جواب ما وغيرها من الاسماء الاستفهامية **وثالثها اي** للاثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم نحو قوله تعالى ويستنبئونك احق هو قل اي وربي انه لحق وكقولك لمن قال لا تضربني اي والله لا اضربك وهذا قليل اي بعد النفي بلا استفهام **ورابعها اجل وخامسها جير وسادسها انّ** كلها التصديق للخبر موجبا كان او منفيا لا في جواب الاستفهام والامر وغيرهما من الانشاءات خلافا للاخفش على ما حكاه عنه الجوهري وقد يجيء لتصديق الدعاء لفظ ان كقول ابن الزبير لفضالة بن شريك حين قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها على ما نقله الرضي **ومن الحروف الغير العاملة حروف التفسير** اطلاقا للجمع على ما فوق الواحد **وهي اثنان احدهما اي** بفتح الهمزة لا بكسرها كما في حروف الايجاب وهي لتفسير كل مبهم مفردا كان نحو جاءني ابو حفص اي عمر او جملة نحو هريق دمه اي مات **وثانيهما انْ** بفتح الهمزة وسكون النون ولا تفسر الا مفعولا مقدر اللفظ دال على معنى القول مؤد معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم لان النداء يؤدي معنى القول اي قلنا فمعناه ناديناه بلفظ يا ابراهيم وكقولك كتبت اليه ان انت اي كتبت اليه شيئا هو انت وقد تفسر به المفعول به ايضا كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه في التابوت وقوله ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فهو تفسير المضمر في به وفي الايحاء والامر معنى القول نحو قولك اشرت اليه ان اكتب وقد يقال ان الداخلة على الامر والنهي مصدرية وقد يقال ان ان في ان اعبدوا الله زائدة وقد يقال انها تفسير مفعول صريح القول ايضا لقوله تعالى حكاية عن الكفار وانطلق الملأ ان امشوا ويجاب بانها زائدة او بان القول المقدر مثل قائلا بعضهم لبعض بمنزلة المفعول المأول بالقول في عدم الظهور او بان انطلق متضمن بمعنى القول ثم اعلم ان المفسرة ليست من صلة ما قبلها بل تم الكلام قبله ولا يحتاج اليه الا من جهة التفسير فان في قوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ليست مفسرة لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتداء المقدم **ومن الحروف الغير العاملة حروف التحضيض** ومعناها التوبيخ واللوم اذا دخلت على الماضي او التنديم للشرفاء ومعناها الحض والحث على الفعل والتحريض والتحريص على الاتيان به والتحضيض هو الطلب له فهي بمعنى الامر في المضارع ولا تحضيض في الماضي الفائت لكنها تستعمل للوم او التنديم للمخاطب على انه ترك في الماضي ما يمكن تداركه في المستقبل فهي من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ذلك في المستقبل وقلما يستعمل الا في المضارع ايضا في موضع التوبيخ واللوم او التنديم على ما كان يجب ان يفعل المخاطب قبل الطلب فاذا خلا عن التوبيخ فهو العرض ويستعمل

فيه الا المخففة ولو التي فيها معنى التمني مثل لو نزلت فاكلت ؂ وهذه الحروف هي المعدودة بعد الاربعة اولها هلا نحو هلا
ضربت زيدا او هلا تضربه ؂ ثانيها الا بتشديد اللام وفتح الهمزة نحو الا ضربته والا تضربه ؂ وثالثها لولا كقوله تعالى حكاية عن
الكفار لولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك الاية ؂ ورابعها لوما كقوله تعالى لوما تاتينا باية من ربه **ويليها الفعل
لفظا** كما ذكرنا **او تقديرا** نحو هلا زيدا ضربته اصله هلا ضربت زيدا ضربته فهو اضمار على شريطة التفسير وقد يليها الاسمية
بعدها لضرورة الشعر كقوله ؎ يقولون ليلى ارسلت بشفاعة ؂ الي فهلا نفس ليلى شفيعها ؂ واذا وليها الظرف فهو منتصب
بالفعل الذي بعده لا قبله كقوله تعالى ولولا اذ دخلت جنتك قلت ما شاء الله لا قوة الا بالله لان الظرف متوسع فيه ولزومها
صدر الكلام ظاهر وانما لزمها الفعل لانها للتحضيض عليه باثباته ولولا التحضيضية غير لولا بمعنى امتناع الثاني لامتناع
الاول ويجيء بعدها الاسم لا الفعل وقد يجيء بعدها الفعل ايضا نحو لولا نيازعني شغلي وتا قل بلولم ؂ وقد يقال ان ان
مقدرة في الفعل كما في قوله ؎ لتسمع بالمعيدي خير من ان تراه ؂ **ومن الحروف الغير العاملة حرف التوقع و
هو قد** لابد فيها من معنى التحقيق اذا دخلت على الماضي او المضارع وقد يكون فيها معنى التقريب من الحال مع التوقع
ان يكون مصدر الماضي متوقعا لمن تخاطبه واقعا عن قريب اذا دخلت على الماضي كقولك لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب
اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المكبر قد قامت الصلوة ففيها ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتقريب و
وقد يكون مع التحقيق التقريب لا التوقع نحو قولك ركب زيد لمن لا يتوقعه ولا تدخل على الماضي الغير المنصرف نحو نعم وبئس
وعسى وليس لعدم كونها بمعنى الماضي حتى تقربها الى الحال وقد تدخل على المضارع الغير المنصوب والمجزوم في حرف
تنفيس لانه يضاف الى التحقيق معنى التقليل في الاغلب نحو ان الكذوب قد يصدق اي بالتحقيق يصير منه الكذب
الصدق ولو قليلا وقد يكون مجردا عن التقليل في المضارع نحو قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك في السماء وقد يستعمل للتكثير في
مقام المدح نحو قوله تعالى قد يعلم الله المعوقين منكم ولا يفصل بينها وبين الفعل الا بالقسم نحو قد والله لقوا اليه وقد
لعمري قال كذا **ومن الحروف الغير العاملة حروف الاستفهام** اطلاقا للجمع على ما فوق الواحد على ما ذكرنا و
حرف الاستفهام اثنان احدهما **هو الهمزة** وهي اعم تدخل على الافعال والاسماء والحروف نحو ازيد قائم و
اقام زيد وقوله تعالى اثم اذا ما وقع آمنتم به وقوله افلا يرون الا يرجع اليهم قولا وقوله اوكلما عاهدوا عهدا وقوله
افمن كان على بينة من ربه **وثانيها هل** تدخل على الاسمية والفعلية نحو هل زيد قائم وهل قام زيد ولا تدخل
على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد خرج لا على كونه مبتدا ولا على كونه فاعلا الفعل مقدر ولا يقع ونحو هل زيدا ضربته
ومن وجوه الفرق بينهما ان الهمزة تستعمل في الاثبات للاستفهام وللانكار ايضا كقوله تعالى اتقولون على الله
ما لا تعلمون ونحو ازيد فاضل في الانكار ولا يستعمل هل للانكار ومنها ان الهمزة تدخل على النافي للتقرير نحو الم نشرح
لك واليس ذلك بقادر وهل لا يدخل على النافي اصلا ومنها ان الهمزة تستعمل منظرا مع ام للتسوية ولا يستعمل معها هل

الا قليلا شاذا ومنها ان الهمزة تدخل على الواو والفاء وثم بخلاف هل وهذه الحروف تدخل على هل لا على الهمزة نحو فهل انتم مسلمون ومنها ان هل تفيد فائدتين اى حكمين فى الاثبات وهما كونها للتقرير فى الاثبات نحو قوله تعالى هل ثوب الكفار اى لم ثوب الكفار ولا تفيده الهمزة الا بالنفى ومنها ان هل لا تجيء لعدام المنقطعة بخلاف الهمزة وكذا فى سائر كلمات الاستفهام وهل قد يجيء بمعنى قد نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر اى قد اتى ولها صدر الكلام كما فى حروف التحضيض والتنبيه وغير ذلك **ومن الحروف الغير العاملة حرف الردع** بمعنى الزجر **وهو كلا** بفتح الكاف وتشديد اللام كما تقول لشخص فلان يعاديك فيقول لك كلا ردعا لك وزجرا بمعنى انه ليس الامر كذلك وقد يكون ردعا للطالب للفعل نحو قوله تع حكاية عن الكافر رب ارجعون لعلى اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد يكون كلا جزء من الكلام السابق للمتكلم كقوله تع واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا وقد يكون بمعنى حقا كقوله تع كلا والقمر وقوله كلا ان الانسان ليطغى فقد يجاب بجواب القسم كما مر وقد لا يجاب به كقوله تع كلا بل تحبون العاجلة وقوله كلا اذا بلغت التراقى وقد يحتمل معنى حقا ومعنى الردع كقوله تع ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لآياتنا عنيدا ولما كان كونه بمعنى حقا كثيرا فى الكلام فى مجارى المحاورات والاستعمالات فكانها مشتركة بين المعنيين على السواء لم يتعرض له المصنف ايضا وقال **وقد جاء بمعنى حقا** نحو قوله تعالى كلا ان الفجار لفى سجين وقوله كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون وقوله كلا ان كتاب الابرار لفى عليين وغير ذلك واما قوله سبحانه اذا تتلى عليه آياتنا قال اساطير الاولين وقوله كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون وقوله كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فيحتمل المعنيين فاذا كانت بمعنى حقا لا يجوز الوقف عليها لكونها من تمام ما بعدها ويجوز اذا كانت للردع واذا كانت بمعنى حقا جاز ان يقال انها اسم مبنى لكون لفظها لفظ كلا الحرفية ومناسبة معناها بمعناها لانك تردع بها المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده اما النحاة فيدخلونها فى الحروف لكونها لتحقيق الجملة مثل ان **وكذلك المذكور** سابقا من الحروف الغير العاملة حروف المصدر التى تجعل الفعل والجملة بمعنى المصدر وهى ثلثة الاول **ما المصدرية** التى تجعل الفعل الداخلة عليه بمعنى المصدر فهو لا محالة يكون فعلا متصرفا كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها **والثانى ان** المصدرية وهى الخفيفة مختصة بالفعل وقد ينوب ما عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر المأول نحو لا افعله ما قام زيد اى مدة قيامه وهى ما التوقيتية وصلتها حينئذ فعل الماضى المثبت كما ذكر او المنفى بلم نحو تهددنى ما لم تلقنى ومعناها الاستقبال وقد يكون فعلا مضارعا وقد يكون ما المصدرية موصلة للجملة الاسمية الى المصدر وان المصدرية لا تدخل الا على الفعل المتصرف اما ماض كقوله تعالى لولا ان من الله علينا لخسف بنا او مضارع فتنصبه وتخفيفه بالاستقبال او امر او نهى على مذهب سيبويه لا على مذهب الجمهور **والثالث ان المشددة** وهى مصدرية تجعل الجملة الاسمية الداخلة عليها مصدرا اذا لم تكن مكفوفة واما المكفوفة فتوصل بالاسمية والفعلية كلتيهما لدخولها عليهما ومن الحروف المصدرية لفظة كى اذا دخل عليها اللام التعليلية نحو لكى يخرج فهى بمعنى ان مخففة

تمت تسويده
غريب شبلي ترى عفى الله عنه
ويه سلطان ترى بن عبد الغفار عفا الله
ولام ويه مذكور
لهم ولغفران ولوالدين ولجميع المؤمنين
اللهم ارحمني عند الموت واحفظني
من الشيطان عند النزع
وسهل سكرات الموت
وثبتني في التعبير على القول
الثابت واجعل آخر الكلام
لا اله الا الله محمد رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم
آمين يا رب العالمين

لكن أخرجته من
مكتبه سنة ١٤٢٥ ه وقت
٧ محرم الحرام وقت
الظهر بألف وخمس مائة كالدار (باكستاني)

المضارع ومنها لو اذا دخلت على فعل لفهم منه معنى التمني نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون وقوله ود كثير من اهل الكتاب لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا وصلتها كصلة ما المصدرية لكنها لا تنوب عن ظرف الزمان وقد يستغنى بلو من فعل التمني فينصب الفعل بعدها مقرونا بالفاء نحو لو كان لي مال فاحج اي اتمنى ونحو قوله تعالى حكاية عن الكافر لو ان لي كرة فاكون من المؤمنين ومن الحروف الغير العاملة بعض حروف الشرط وهي اثنان لو للماضي وان دخلت على المضارع على عكس ان الشرطية ويليهما الفعل لفظا او تقديرا ولذا لزم الفتح في مثل قولك لو انك انطلقت نحو قوله تعالى واعلموا ان فيكم رسول الله لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم وقد يجيء للاستقبال ايضا قليلا نحو اطلبوا العلم ولو بالصين ثم معناها امتناع الثاني لامتناع الاول وقد يقال معناها على العكس لان المسبب قد يكون اعم من السبب ورد بان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازم وينتفي الملزوم بانتفاء اللازم لا بالعكس والسببية في كل مادة غير مسلمة ولذا ينعقد بها القياس الاستثنائي ولا يحتاج فيها الى استثناء نقيض التالي بل هي تؤدي كلا المعنيين معنى التعليق واستثناء نقيض التالي نحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ولذا لا يجوز فيها استثناء عين المقدم نعم دلالتها على امتناع الاول لامتناع الثاني كما في الآية وقد يكون جواب لو قليلا لازم الوجود في جميع الازمنة اذا كان الشرط مما ليس عدمه مستلزما للجزاء ويكون نقيضه انسب بالجزاء نحو قولك لو اهنتني لاكرمتك وقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ومثل قول عمر رض نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اي لو امن لاطاع وكقوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا وهم معرضون ولكونها موضوعة للماضي لم يجزم بها الا اضطرارا فان الماضي مبني **واما كلاهما للشرط** اعلم ان اما بفتح الهمزة موضوعة لمعنيين احدهما التفصيل مجمل جار في الفضلاء اما زيد فنحوي واما عمرو فمنطقي واما بكر ففقيه والثاني استلزام شيء لشيء بمعنى ان ما بعدها يلزمه حكم من الاحكام ولذا قيل فيها معنى الشرط وهذا المعنى الثاني لازم لها في جميع المواد بخلاف الاول نحو اما زيد فقائم واصل ذلك اما يكن من شيء فزيد قائم بمعنى ان يكن اي يقع في الدنيا شيء فهو قيام زيد فهذا اجزم بوقوع قيامه وتيقن به لكونه لازما لوقوع شيء في الدنيا فلا بد من حصوله فيها والكون المقدر فيها تام فحذف الشرط اي يكن من شيء واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم وبقي الفاء بين المبتدا والخبر فحصل الغرض الاصلي المقصود بالذات وهو لزوم القيام لزيد هذا جاز وقوع الفاء بينهما فحصل تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال وحصل المقصود بالذات ايضا اعني قيام ما هو الملزوم في القصد الاصلي مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل ايضا من قيام جزء الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشيء آخر كذا قال الرضي وقد يقدم على الفاء من مجموع الجزاء المفعول به او الظرف نحو قوله تعالى اما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر ونحو اما يوم الجمعة فزيد قائم وهذا اذا قصد انهما ملزومان للحكم بمعنى ان عدم القهر مثلا ينبغي ان يكون لازما لليتيم وقيام زيد ليوم الجمعة وكذا حال الحال نحو اما

راكبا فانت ضارب زيد وحال المفعول المطلق نحو اما ضربا الامير او اما ضربا شديدا فانت ضارب زيدا ولا تقدم على الفاء من الجزاء شيئان فصاعدا بل واحد منه لان الضرورة مقدرة بقدر الضرورة فلا يقال اما زيد طعامك فلا يأكل وقد يقوم كلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزاء الجزاء الا اما مقام شرطها كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم واما ان كان من اصحاب اليمين الآية بمعنى اما يكن شيء ويقع فان كان من المقربين فله روح وريحان وكقوله اما اذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول ربي اهانن ويجب الفاء في جواب اما وان كان فعلا مضارعا وليس اصل اما مهما كما ظن ولا مهما ما اذ اما حرف ومهما اسم بل تفسير سيبويه اما بمهما باعتبار ملاحظة حاصل المعنى ثم يجوز ان يكون اصلها ان الشرطية زيدت عليها ما عند حذف الشرط كما في اما انت منطلقا انطلقت ولا يحذف الفاء في جواب اما الا لضرورة الشعر نحو قوله مصراع فاما القعود ولا قعود لديكم او مع قول محذوف يدل عليه محكيه كقوله تعالى فاما الذين كفروا افلم تكن اياتي تتلى عليكم اي فيقال لهم افلم تكن اذ لا يقع بين اما وفائها جملة مستقلة نحو اما زيد قائم فعمرو قاعد ثم ههنا الفصل آخر متعلق بما ذكره الرضي انقطعت منه هذا القدر

ومن الحروف الغير العاملة تاء التانيث اي التاء **الساكنة** التي **تلحق آخر الماضي** نحو ضربت فتانيث الفعل باعتبار تانيث الفاعل الذي هو كجزئه وكذا التبع بين الفعل واعرابه في مثل التثنية والجمع في المضارع نحو يضربان ويضربون فانهما كلمة واحدة ولذا لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل الا بعد التاكيد بالمنفصل وانما سكنت لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر بسكونها على بناء ما هي لاحقة له لانها كالحرف الاخير مما تلحقه وانما تحركت في الاسم للتنبيه من الابتداء على اعراب ما هي لاحقة له وهو الاسم فهي كلام الكلمة في الاسم وكجزء الاخير لان الاعراب يدور على التاء نحو قائمة **والتاء المتحركة تلحق اخر الاسم** مشتقا كان كقائمة وحسنة وعلامة او مصدرا كضربة او جامدا كامرأة وطلحة والتاء الاسمية تصير في الوقف هاء لا الفعلية اذ اصلها السكون **ومن الحروف الغير العاملة** النون التي تسمى **التنوين** وهو مصدر نونت اي ادخلت نونا **وهو نون ساكنة** يدخل فيه نون من وعن ولن ولدن ولم يكن واضربن والامن بالوقف **تتبع حركة الآخر** يخرج به امثالها لان اخرها نون لا ان نونها تتبع حركات اواخرها وعرفت منه ان التنوين بعد الحركة فهذا يشمل تنوين الترنم في الفعل نحو قولي ان اصبت لقد اصابن **لا لتاكيد الفعل** يخرج به نون التاكيد الخفيفة ولم يجعل في الكتابة للتنوين صورة الا في حالة النصب بالالف عند المتاخرين لان مدار الكتابة على حالة الوقف وهو يسقط في الوقف عند الجر والرفع وتقلب الفا في النصب ويحذف التنوين عن العلم الموصوف بابن مضاف الى علم آخر نحو علي ابن ابي طالب لكثرة استعمال الابن بين علمين مخفف لفظا بحذفه وكتابة بحذف الالف نحو رايت علي بن ابي طالب والتنوين اما للتمكن نحو زيدا وللتنكير نحو صه او العوض نحو يومئذ او المقابلة نحو مسلمات او الترنم كما مر

9 من الحروف الغير العاملة **نون التاكيد** مخففة ساكنة او مشددة مفتوحة مع غير الالف ومكسورة معها

وتختص نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مشددة **بالفعل** لوضعها لتاكيد الفعل **ولا تدخل** الا في المضارع القسمي
الاستقبالي والله ليضربن ليضربون **وفي الامر** نحو اضربن وليضربن ولا اضربن) **وفي النهي** نحو لا تضربن ولا تضربن
لا اضربن **وفي الاستفهام** نحو هل تفعلن **وفي التمني** نحو ليتك تضربن **وفي العرض** نحو الا تنزلن **وفي**
القسم كما مر وفي التحضيض نحو هلا تضربن **وقلت** نون التاكيد داخلة **في النفي** نحو قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن
الذين ظلموا منكم خاصة ط وقد يجيء مع لا النافية منفصلة نحو لا في الدار ليضربن زيد وربما لحقت المضارع خاليا من
جميع ما ذكرنا واشذ دخولها على اسم الفاعل وهو الفا في حالة الاضطرار لتشبيهه ومضاهاته المضارع نحو شعر يا ليت
شعري عنكم حنيفا ۞ اشاهرن بعدنا السيوفا ۞ ونحو ع اقائلن احضروا الشهودا وكذا شذ دخولها على الماضي نقل الرضي
عن سيبويه انه قال يدخل بعد علم تشبيها بالنهي من جهة الجزم قال شعر يحسبه الجاهل ما لم يعلما ۞ شيخا على كرسيه معمما
واعلم ان اكثر دخول نون التاكيد على الامر والنهي والاستفهام لكونها ادل على معنى الطلب المستدعي للتاكيد ودخولها على اما الشرطية
الف كثير نحو قوله تعالى قل رب اما تريني ما يوعدون رب فلا تجعلني من القوم الظالمين وقوله فاما يأتينكم مني هدى فمن تبع هداي
الآية وقوله فاما تثقفنهم في الحرب فشرد بهم من خلفهم لعلهم يذكرون واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء ط وقوله فاما
ترين من البشر احدا فقولي اني نذرت للرحمن صوما ثم اعلم ان المصنف ترك من قسم الافعال بيان افعال القلوب الناصبة
للمفعولين المتحدين بالذات وهي حسبت وخلت وظننت وهي للظن وعلمت ووجدت ورايت وهي لليقين وقد اشار
الى عملها وحملها اشارة اجمالية لقوله او متعد الى مفعولين مثل علم وبيان الافعال الناقصة وقد عددناها من قبل اربعة
منها دوامية اعني ما زال وما انفك وما فتئ وما برح وستة منها توقيتية احدها توقيتي ابهامي كالمقياسي في التمييز
للاسم التام وهو ما دام وخمسة منها توقيتية تعيينية بتعيين الوقت والزمان بمفهومه بخصوصه وهي اصبح واضحى وامسى و
ظل وبات والبواقي اكثرها وجودية تتعلق ببعض منها معنى اخر سوى الكون الناقص الرابطي مثل الانتقال في صار والرجوع
الى الحالة السابقة في آض وعاد وقد لا تتعلق فيقتصر على مجرد الكون والوجود الرابطي الزماني كما في كان وغدا وقد يجرد عن
المقيدات المعاني التقييدية وترجع الى مطلق الكون نحو قوله تعالى فاصبحوا خاسرين لكن بقي فيه المعنى الانتقالي بعد
الخلو عن المعنى الوقتي اي صاروا خاسرين وكذا ترك بيان افعال المقاربة مثل عسى للطمع وكاد وداد شك وطفق وكرب
وغير ذلك فقد تكون تامة وقد تقتضي الاخبار ايضا وكلها الشاذ للدلو وكذا ترك بيان فعلي التعجب وهما ما افعله وافعل
به وبيان افعال المدح والذم وهي نعم وحبذا وبئس وساء فهذه اقسام خمسة متروكة من نوع الفعل ترك ومن
قسم الحرف حروف الزيادة تماما وحروف المصدر ناقصا وغير ذلك فنطوي هذه كلها على غيرها اقتفاء لآثار المصنف
وان كانت الرسالة من عجالته وسوافره فنفتح اقدامنا اليه لضيق النهزة على اثر حوافره فهذا ختم الشرح المبين
للمتن المتين المسمى بالخلاصة المعتبرة عند النحويين واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام الاتمان

متعلقه حاشیه [illegible]

الاكملان الازكيان الاطهران على سيدنا وسيد المرسلين ومولانا ومولى العالمين وشفيعنا وشفيع سائر العصاة المؤمنين
محمد رسول الله وسيلتنا يوم الدين وعلى اله الطيبين الطاهرين قوام الشرع والحق والملة والدين وعترته سفينتنا وسفينة
جميع المسلمين الذين وجبت مودتهم على قاطبة المؤمنين واصحابه الاكملين المقومين الناصرين لشرعه في الاخرين والاولين
المهديين المهتدين الذين فرض اتباعهم على السلف والخلف المتشرعين فبايهم اقتديتم اهتديتم وصرتم سالكين من
سلاك سبيل الحق واليقين ومن ابغضهم فبغضه ابغضهم وصار من المغضوب عليهم ومن الضالين اللهم احفظنا من اغواء
الشياطين والطواغيت من الجنة والناس اجمعين امين يا رب العالمين ثم نشد عدة من القراظيف في حق هذا الشرح
الذي في الشهر المبارك للصيام والقيام الكرم الاوان رمضان الذي انزل فيه القران بدانا ومن الفقه وختمناه في الخامس
والعشرين منه بعد الفراغ عن التراويح وقلنا استقاره في ايام سمعنا فيها القران في التراويح وختمناه في ليلة الثاني
عشر منه نظم عليكم قوم بالشرح الرضي + رايتم منه كالقمر المضي + لقيتم منه بدرا مستنيرا + وشمس تستضيء بلا مضيء
لمتن قد يترجم بالخلاصة + فتغتنم الغنائم مستقيمي + لقطنا فيه من كلم النحاة + اتينا فيه بالقول القوي + فعدوا
من ائمة سالفين + اخذنا بالرضي من ارضى + وغادرنا التكلف ذا البرودة + فلم ناخذ بتطويل ردي + ولم نال
المساعي في بيان + فاوضحنا بتوضيح حري + وقد نالي بتحقيق دقيق + فينشط كل فهام زكي + فيطرب من باخوه كسالي
ويرقص كل دراك ذكي + كثير منه ملتقط بلفظه + من اقوال الرضي الاولي + قليل من تدقيق لنفسي + نتنظر فيه بالقلب
الصفي + فندعو للمصنف حسن ختمه + ونسئله من الله الغني + لعل الله يختمه بريا + من اثام ومن شرك فري
ومالي من وسائل في الشفاعة + سوى المولى محمد صلى الله عليه وسلم النبي + وعترته المطهرة الزكية + خصوصا راسهم راس الولي + رئيس
الاولياء بلا خلاف + يسمى حيدرا فخر التقي + ولصفته احمد الزهراء بنته + لحضرته هي الرطب الجني + وسبطاه الشهيدا
الزكيان + هما الحسنان ريحان النبي + ونواب الرسالة بعد موته + ابو بكر خليفته النقي + ابو حفص هو الفاروق حقا
وذو النورين ذو الشان العلي + ولتسعة قدوة ولد الحسين + الى الحسن الامام العسكري + وقطب الحق غوث الثقلين
امير الكل ذو الشرف الجلي + محي الدين عبد القادر اسمه + ومرشدنا علي اللطف الخفي + محمد انت ادنى من عبيده + فرجو
حبيه الوجه النغي + ومن علمائهم فلمات علمه + فمنهم تامل العون الوصي + وانا العبد المذنب الفقير الى الله الغني الملو
بالحزن المبلو بالشجن المملو بالمحن المدعو محمد حسن السنبهلي موطنا الحنفي مذهبا القادري مشربا الماتريدي مسلكا
الاسرائيلي نسبا من احفاد عبد الله بن سلام الاسرائيلي رضي الله تعالى عنه وعن سائر الصحابة اجمعين ٢٥
رمضان المبارك سنة ١٢٩٦ الهجرى نبوي على صاحبها الف الف صلوة وسلام وتحية روز شنبه في البلدة السنبهل

هذه الاشعار [illegible] علی [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] عليهم [illegible] ١٢

في تعطيل رمضان في تعلق بدايون
قد طبع هذا الرسالة في سنبهل [illegible]

من [illegible] ٢٠٢٢ ع
في سنة [illegible] الكتب [illegible] ١٨٩٩
[illegible] سنة ١٣٨ [illegible]